التعليم في مصر.. إلى أين؟؟؟

دكتور علي السلمي

2024

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

الفصل	الموضوع	الصفحة
الأول	حالة التعليم في مصر	3
الثاني	مشكلات التعليم في مصر	95
الثالث	محاولات وضع استراتيجية وطنية للتعليم	156
الرابع	تعليم متميز أو الكارثة	174

مع الاحترام والتقدير لمفكرنا الكبير

دكتور زكي نجيب محمود

أقول

تعليم متميز أو الكارثة!

الفصل الأول

حالة التعليم في مصر

مقدمة

يتعرض التعليم في مصر لحالة شديدة من النقد المجتمعي وتتصاعد حدة عدم الرضا عن نظمه وآلياته ومخرجاته على كافة المستويات. ومن أخطر النتائج المترتبة على هذا التدهور في المنظومة التعليمية، والتي قد تكون أيضاً من أسبابه، تغير نظرة المواطنين إلى التعليم من كونه مصدراً للعلم والمعرفة وتمكين الفرد من اكتساب المهارات اللازمة لمواجهة متطلبات الحياة العملية، إلى اعتباره وسيلة للحصول على شهادة تعتبر مسوغاً للتعيين في وظيفة حكومية أو أداة للبحث عن وظيفة خارج البلاد.

وبذلك تدنت نظرة المواطنين إلى المؤسسات التعليمية، خاصة الرسمية أو الحكومية، وشاعت بينهم ظواهر سلبية تستهدف تعويض ما يستشعرون من نقص في تلك المؤسسات مثل الدروس الخصوصية والغش في الامتحانات والذي قد يتخذ شكلاً جماعياً.

نقاط الضعف في المنظومة التعليمية في مصر

وقد تجلى فقدان المواطنين، خاصة من الطبقات العليا وفريق من الطبقة الوسطى، للثقة في مؤسسات التعليم الرسمية في زيادة إقبالهم على إلحاق أولادهم بالمدارس والمعاهد العليا والجامعات الخاصة. وشاع الإقبال على ما يسمى " مدارس اللغات" التي تجري التعليم فيها بلغة أجنبية وبعضها يقدم المناهج التعليمية الأجنبية المؤدية للحصول على شهادات أجنبية مثل الشهادة البريطانية والدبلومة الأمريكية، والشهادة الألمانية، والكندية، وغيرها.

كذلك يتجلى تدني المستوى التعليمي في افتقاد المؤسسات التعليمية لأي صلات ذات معنى مع المجتمع المحلي، وبذلك تصاعدت حدة الفجوة بين ما يقدمه النظام التعليمي من مناهج ومقررات وبين ما تحتاجه مؤسسات المجتمع ومتطلبات الاحتياجات المهنية المعاصرة.

وتسود النظام التعليمي المصري الآن ظواهر غير صحية تتركز في:

1. غلبة الدراسات النظرية في التعليم الثانوي العام وفي الجامعات والمعاهد العليا .
2. تفاقم الثنائيات التعليمية حيث يوجد جنباً إلى جنب تعليم رسمي / تعليم خاص، تعليم عام / تعليم فني، تعليم وطني / تعليم أجنبي، تعليم مدني / تعليم ديني .
3. تدني مستوى جودة المنظومة الوطنية للتعليم. إن أحد أبرز ملامح الهم الوطني العام والشغل الشاغل لملايين الأسر المصرية التي تعاني من مشكلات عدم قدرة المنظومة الحالية على الوفاء بمتطلبات تعليم أبنائها بمستوى الجودة والجدية المأمولة، وما يسببه من قلق ألا تحقق هؤلاء الأبناء المجموع المناسب في امتحان شهادة الثانوية العامة مما يهدد فرصهم في الالتحاق بالجامعات.
4. انصراف الطلاب عن الانتظام في الدراسة بالمدارس وتحولهم إلى طلب المعونة من مدرسيهم أو آخرين غيرهم يمارسون تجارة " الدروس الخصوصية" في المنازل وغيرها من أماكن يتجمع فيها الطلاب لتلقي الدروس التي انصرفوا عنها في المدارس وأهملها المدرسون أنفسهم لانشغالهم بالتدريس خارج منظومة التعليم الرسمية.
5. انحصار مفهوم التعليم لدى الطالب المصري. بل والمجتمع المصري بأسره. في قضية مجموع الدرجات في امتحان الثانوية العامة حيث هو المعبر إلى الكليات الجامعية، ومن ثم لم يعد التعليم مطلباً ثقافياً لبناء الإنسان وتكوين قدراته المعرفية وتنمية آلياته في السعي للمعرفة وتوظيفها بما يعود عليه والمجتمع بالمنفعة، بل أصبح التعليم مجرد استحواذ على بطاقة مرور إلى الجامعة لدراسة أي مجال يتيحه للطالب المجموع الذي حصل عليه في اختبار الثانوية العامة، وبغض النظر عن توجهاته ورغباته وقدراته الفكرية واهتماماته العملية.

6. أدى انصراف المعلمين عن واجباتهم المدرسية وتقبل أولياء الأمور لهذا الواقع الجديد، بل ومساهمتهم في تكريسه إلى إهمال مقومات العملية التعليمية ليس فقط في المدارس، ولكن حتى في تلك الدروس الخصوصية التي تتم في ظروف غير مناسبة لا من حيث أماكن انعقادها أو مواعيدها إذ كثير منها تنعقد في ساعات متأخرة من الليل نظراً لانشغال المدرسون في حلقات تدريسية مستمرة لا تنقطع.
7. انتقال سلبيات التعليم قبل الجامعي إلى الجامعات والمعاهد العليا من خلال الطلاب الملتحقين بها بكل ما تحملوه معهم من قيم وإمكانيات وقدرات محدودة على التعلم، واستمرت عدوى الدروس الخصوصية لتنتشر في مؤسسات التعليم الجامعي والعالي حيث يفتقد الطلاب القدرة على التعلم الذاتي واكتسبوا عادة الاعتماد على من يلقنهم المادة العلمية مبسطة ومختزلة في عناصر محدودة تحفظوها عن ظهر قلب ثم يتخلصون منها في أوراق الاختبارات من دون أن يبقى منها أي أثر يسهم في تطوير قدراتهم الذهنية وبناء شخصياتهم.
8. تخلف مناهج التعليم عن متابعة التطورات العلمية والمعرفية المتجددة وتراجع مستويات تأهيل المعلمين سواء في التعليم قبل الجامعي أو التعليم الجامعي. تخلف تقنيات التعليم في المدارس والمعاهد العليا والجامعات عن ملاحقة التطورات التقنية في مجالات الاتصالات والمعلومات وتندر استخدام نظم التعليم المستندة إلى الحاسب الآلي وشبكة الانترنت.

تقييم أولي لكفاءة منظومة التعليم في مصر

إن المحصلة الأساسية لأي محاولة موضوعية لتقييم الواقع التعليمي المصري. سواء في التعليم قبل الجامعي أو التعليم العالي والجامعي. هي تضاؤل قدرة وكفاءة النسق التعليمي السائد وتخلفه عن المستويات والمعايير الدولية حين المقارنة بغيره من النظم التعليمية في الدول المتقدمة وكثير من الدول النامية الناهضة.

والأمر الأخطر أن نظم التعليم تكاد تكون منعزلة عن الواقع المجتمعي ولا تشارك بأي جهد في مقاومة الدعوات التكفيرية المنسترة بالدين، ولا يكاد يوجد أي أثر لمساهمة التعليم في بناء الشخصية السوية للمواطن المصري، وتكاد الأنشطة الثقافية والفنية والتربوية فضلاً عن الأنشطة الرياضية تختفي من مناهج واهتمامات منظومة التعليم المصري. فضلاً عن عدم مساهمة التعليم في تأكيد الهوية المصرية والتزامها مع تصاعد تأثير "المدارس الدولية ومدارس اللغات" التي لا تعنى بتأكيد الثقافة المصرية وإبراز التراث المصري في مختلف تجلياته!

جودة التعليم في مصر.. هدف حتمي!

"الجودة" مفهوم إنساني يعبر عن الرغبة في تحقيق نتائج مرغوبة توفر نفعاً لأصحاب المصلحة، يقوم على تحقيقها نفر من المختصين، يدبرون الموارد والإمكانيات اللازمة، ويحددون الأعمال الواجبة، ويضعون الخطط والبرامج، ويقودون القائمين بالتنفيذ، ويراقبون سير الأداء للتأكد من تحقق النتائج المرجوة، وهم في ذلك كله يأخذون في الاعتبار الظروف المحيطة بهم، يلتمسون الفرص ويتجنبون المخاطر ويستعدون لاحتمالات المستقبل.

في نفس الوقت يصبح ضبط الأمور التالية من المقومات الضرورية لتحقيق الجودة: حسن استثمار وتوظيف الموارد المتاحة، الإعداد والتخطيط للتعامل مع المتغيرات، التفكير الابتكاري والإبداع والتطوير، القيادة الفعالة والتوجيه الإيجابي للقائمين بالأداء، المحاسبة سلباً وإيجاباً بحسب النتائج ومستوى الأداء، حسن التوقيت واستثمار الوقت فيما يفيد، وتجنب تبديد الوقت فيما لا يفيد، والأهم المصارحة والشفافية في التعامل، وعدم محاولة إخفاء العيوب أو التقصير، والبحث الإيجابي عن مصادر الخلل والعمل على إزالة أسبابها.

ومع تطور التقنيات التعليمية أصبحت جودة التعليم أمراً ممكناً لا يستساغ معه ممارسة العمليات التعليمية بالأساليب التقليدية التي كانت تفتقد عنصر الجودة بالقدر الكافي. من أجل ذلك تتجه الجامعات والمعاهد العليا الحكومية والخاصة وحتى المدارس في معظم دول العالم الآن إلى تطوير نظمها وإجراءاتها وتحسين مستوى برامجها وتقنياتها من أجل تحقيق الغرض من تواجدها وهو تقديم خدمات تعليمية متميزة تحقق للخريجين فرصاً أفضل في سوق العمل، وذلك من خلال أن تكون البرامج والمناهج والمواد التعليمية وتقنيات التعليم وأساليب التقويم وقياس الأداء الطلابي ومستويات أعضاء هيئات التدريس وقدراتهم ونتائج ما يقومون به من بحوث متطابقة مع المواصفات التعليمية المتعارف عليها من ناحية، ومتوافقة مع احتياجات المستفيدين وأصحاب المصلحة ومحققة لرغباتهم وتطلعاتهم من ناحية أخرى.

وتشمل الجودة بهذا المعنى الشامل كل مدخلات المنظمات التعليمية من طلاب وأعضاء هيئات التدريس والموارد والمناهج التعليمية، والعمليات التعليمية ذاتها من اختيار الطلاب وأعمال التدريس والاختبارات والبحوث وتنمية المصادر المعرفية كما تشمل مخرجات المنظمات التعليمية من خريجين ذوي مستويات علمية ومعرفية معينة، ومعارف، وإسهامات علمية، وتقنية.

ولا يتصور أن تتحقق جودة التعليم بالمعنى الشامل المشار إليه بمجرد التمني أو رفع الشعارات، ولكن تحتاج الأمر إلى بناء نظام متكامل لتخطيط مستويات الجودة ومجالاتها، وتوفير الظروف المناسبة لتنفيذ المخططات وضمان تحقيق أهدافها. إن النجاح في تطبيق فكر الجودة لا يتحقق إلا إذا نجحت الإدارة التعليمية، على كل المستويات:

1. أولاً في تكوين فلسفة إدارية شاملة تقوم على قبول مبدأ التغيير والتعامل بإيجابية مع الواقع المحلي والخارجي، وعدم الانكفاء على الذات داخل الجامعة أو المؤسسة التعليمية وفهم حركة العولمة

وانفتاح الفرص أمام المواطنين من دول العالم المختلفة للحصول على معلومات وخدمات من أي مكان في العالم.

2. كما يقتضي فكر جودة التعليم التخلي عن الاعتقاد بأن الجامعات والمدارس الحكومية هي المصدر الوحيد لتقديم الخدمات التعلمية للمواطنين، وضرورة استيعاب ضغوط المنافسة وسعي مؤسسات خارجية للاستثمار في منظومة التعليم المصرية كما هو حاصل الآن من احتواء شركات من الإمارات لجامعات ومدارس مصرية خاصة وفق برامج استثمارية معلنة.

3. ويعني توجه الجامعات المصرية لتطبيق مفاهيم وتقنيات إدارة الجودة الشاملة أن الإدارة التعليمية باتت تتفهم ضرورة وجود استراتيجية تعليمية واضحة تعكس الالتزام بالمعايير الأكاديمية السليمة في كافة مجالات العمل التعليمي، وسياسات منطورة تحكم تصرفات الإدارة التعليمية في كافة المستويات، وتفعيل نظم وأساليب مدروسة لتنمية الموارد التعليمية وتحسين تقنيات التعليم وتطوير المناهج ، والقدرة على الاختيار الدقيق للطلاب وأعضاء هيئات التدريس وكافة عناصر العمليات التعليمية وفق المعايير الأكاديمية المعتبرة، ثم تفعيل نظم للمتابعة وتقويم الأداء والرقابة على مستويات الجودة في كافة مرافق وفعاليات المنظمات التعليمية، والسلطة الكافية للتدخل لتصحيح الانحرافات ومنع تكرارها، وأخيراً توفر المعايير الصحيحة والمتعارف عليها عالمياً في اتخاذ القرارات في المنظمات التعليمية حتى حصولها على الاعتماد Accreditation .

ويترتب على أخذ الإدارة التعليمية في منظمات التعليم العالي بمفهوم إدارة الجودة الشاملة أنها تلزم نفسها بالمبادئ الرئيسة العشرة التالية:

1. الالتزام طويل الأجل بإحداث التطوير المستمر في كل العمليات والأنشطة والأساليب والتقنيات التعليمية، والتحديث المستمر للبرامج والمناهج.

2. تبني مفهوم عدم الخطأ Error Free بمعنى الأداء السليم من أول مرة بدون أخطاء.
3. التدريب الفعال لجميع العاملين على أسس الجودة وتنمية الوعي بضرورة التكامل والتنسيق بين مختلف التخصصات من أجل تقديم منتج نهائي متميز.
4. التركيز على مبدأ تقليل التكلفة الكلية، وليس بالضرورة أقل تكلفة لكل نشاط أو كل عملية على حدة.
5. اتباع منطق وتقنيات التخطيط الإستراتيجي لوضع توجهات التطوير المستقبلي على أسس متينة وعدم ترك الأمور للصدف أو الوقوع تحت رحمة المتغيرات الخارجية دون استعداد.
6. تحقيق الترابط والتكامل بين قطاعات المنظمة وإداراتها المختلفة وتكوين شبكات متكاملة Integrated Networks.
7. إدماج عمليات تدريب، أعضاء هيئات التدريس والعاملين في قطاعات المنظمة المختلفة في صلب خطة تطبيق نظام " إدارة الجودة الشاملة".
8. اعتماد مفهوم " التمكين" Empowerment أي تخويل الأفراد الصلاحية لمباشرة أمور التطوير والتحسين وتحمل مسئولياته..
9. تجنب القرارات غير المؤسسة على معلومات صحيحة ودقيقة وحديثة لتحسين وتطوير العمليات
10. إدماج خطة " إدارة الجودة الشاملة" في صميم الإستراتيجية العامة للمنظمة.

مميزات نظم إدارة الجودة الشاملة

يتميز نظام " إدارة الجودة الشاملة بالسمات والملامح التالية:

1. مدخل شامل بمعنى أنه يشمل كل قطاعات، مستويات، ووظائف المنظمة. ومن هنا كانت التسمية " الجودة الشاملة".

2. يهدف إلى التحسين المستمر في أنشطة وعمليات المنظمة والتقنيات المستخدمة وعناصر الأداء المختلفة.
3. يعتمد على تحليل، تصميم، تخطيط، وتنظيم كل نشاط في المنظمة كي يتم على أفضل وجه تحقق الكفاءة والجودة.
4. يعتمد على تفهم ومشاركة واقتناع كل العاملين بالمنظمة وتعاونهم الكامل لتحقيق مستويات الجودة المستهدفة.
5. يستخدم منطق العمل الجماعي وتكوين فرق العمل لتحسين الجودة، بدلاً من الجهود الفردية المنعزلة.
6. ينمي الرقابة الذاتية بديلاً عن الرقابة الخارجية، فالجودة سلوك لا يفرض على الإنسان، ولكنه ينبع منه بالاقتناع والتحفز.
7. يعتمد على مساندة ودعم الإدارة العليا للمنظمة وكافة المستويات الإدارية في جميع القطاعات.
8. يتعامل مع المنظمة كشبكة متكاملة بحيث يتحقق التدفق الأفضل للعمليات وتصل الخدمات للمستفيدين بأعلى كفاءة ممكنة.
9. يستهدف التركيز على الأنشطة المهمة والتخلص من الجهود المهدرة غير ذات المردود.

ويترتب على تطبيق منهجية إدارة الجودة الشاملة في منظمات التعليم العالي بعض التعديلات الفكرية في توجهات الإدارة ونظرتها إلى مجتمع الجامعة أو المعهد العالي على النحو التالي:

1. يُستخدم تعبير العميل Customer [أو المستفيد من الخدمة] في نظم إدارة الجودة الشاملة ليشير إلى العملاء الخارجيين External الذين تقدم المنظمة خدماتها لهم، وكذلك العملاء الداخليين Internal وهم جميع العاملين في المنظمة الذين يتبادلون الخدمات فيما بينهم لاستكمال تقديم الخدمات للعملاء الخارجيين. وفي المنظمات التعليمية يكون الطلاب هم العملاء الرئيسيين ويمكن اعتبارهم

خارجيين وداخليين في نفس الوقت وهذا ما يميز المنظمات التعليمية عن غيرها من منظمات الأعمال أو الخدمات. كما تكون منظمات الأعمال وغيرها من المؤسسات التي تستخدم خريجي المنظمات التعليمية أيضاً من العملاء محل الاعتبار. ويكون أعضاء هيئات التدريس والإداريين وغيرهم من العاملين هم من العملاء الداخليين للمنظمات التعليمية.

2. تتبنى تقنية " إدارة الجودة الشاملة" مفهوم سلسلة الجودة Quality Chain حيث تتأثر جودة أي عملية [أو مرحلة من عملية] بمدى جودة العمليات [أو المراحل] التي سبقتها . ومن هنا تتحقق الجودة الشاملة إذا توفرت مواصفات الجودة في كل عملية بجميع عناصرها ومراحلها . وفي حالة منظمات التعليم العالي تكون جودة عمليات قبول الطلاب أساس لجودة العمليات التعليمية، وجودة تلك الأخيرة أساس لجودة عمليات الاختبار والتقويم وهكذا، الأمر الذي يحتم الأخذ بمفاهيم الجودة في كافة العمليات بالمنظمة التعليمية لضمان جودة المنتج النهائي وهو الخريج المتوجه إلى سوق العمل.

3. تحقيق التماثل والتوافق التام بين تصميم العمل وخطط الأداء وبين الأداء الفعلي في جميع مجالات النشاط بالمنظمة، أي أن يتحقق التوافق بين جودة التصميم Design quality وجودة التنفيذ Performance quality . وفي المنظمات التعليمية يعني هذا الشرط توافق العمليات التعليمية مع المناهج والمقررات التي تم تصميمها، وأن يلتزم القائمون بالتدريس والاختبار وغيرها من العمليات الأكاديمية وكذلك الإدارية بالمناهج والتقنيات التعليمية ونظم العمل وقواعد التنظيم العلمي المعتمدة.

المقومات الإدارية والتنظيمية لنظام إدارة الجودة الشاملة في منظمات التعليم

لا ينشأ نظام إدارة الجودة الشاملة من فراغ ولا يعمل بفعالية وتحقق أهدافه منعزلاً عن باقي عناصر المنظومة الإدارية في المنظمة التعليمية. وبذلك فإن إدخال نظام لإدارة الجودة الشاملة وتطبيقه بنجاح وفعالية في جامعة أو معهد عال أو مدرسة يشترط توافر مقومات مهمة لابد من وجودها إذ تمثل البنية

التحتية الأساسية التي يقام عليها بناء الجودة الشاملة. وفي غياب تلك المنظومة الإدارية المتفوقة يصبح الحديث عن "إدارة الجودة الشاملة" مضيعة للوقت والجهد لا يأتي بعائد يتناسب مع تكلفة إقامة النظام ومحاولة تشغيل.

وتتبلور عناصر المنظومة الإدارية والتنظيمية اللازمة لقيام وتشغيل نظام إدارة الجودة الشاملة فيما يلي:

1. بناء استراتيجي واضح يتضمن رسالة المنظمة Mission وأهدافها الإستراتيجيـــة Strategic Objectives ومجموعة السياسات Policies الموجهة للأداء في كافة مجالاته.
2. . هيكل تنظيمي يتناسب مع طبيعة أنشطة المنظمة وتوجهاتها الإستراتيجية، ويتيح حرية الحركة ومرونة التفاعل بين قطاعات المنظمة ومستوياتها المختلفة.
3. تصميم للعمليات الرئيسية والمساندة Major and Supporting Processes يبنى مفاهيم إدارة العمليـــات Process Management، ويوفر الأساس الأفضل لمباشرة أنشطة المنظمة بأعلى معدلات الكفاءة والإنتاجية.
4. هيكل من التقنيات المناسبـــة Appropriate Technologies تتوافق مع احتياجات الأداء وتوفر للمنظمة القدرات الإنتاجية الأفضل لتقديم الخدمات للمستفيدين بما يتفق ورغباتهم وتحقق رضاءهم.
5. هيكل من الموارد البشرية المدربة ذات الكفاءة والمتحفزة للأداء الأفضل، والتي تتناسب من حيث الأعداد والتكوين العلمي والخبرات والمهارات مع متطلبات العمليات في المنظمة، وتحصل على التمكين المناسب.

6. نظـــام لإدارة الأداء Performance Management تحدد خطط ومعايير الأداء لكل الوظائف في المنظمة، ويوفر التوجيه والمساندة للعاملين ويتابع أداءهم ويكشف عن انحرافات الأداء ويتخذ إجراءات تصحيحها .
7. نظم للمعلومات توفر الرصد الفوري لحركة الأداء وتطور الأنشطة، وتقدم المؤشرات ونتائج التحليل إلى القائمين بالأداء لاتخاذ قرارات تصحيح المسار وتأكيد الجودة وفق المواصفات والمعدلات المستهدفة.
8. قيادات إدارية على مختلف المستويات التنظيمية تتبنى فكر الجودة وتعتبر تأكيدها مسئوليتها الرئيسية، وتوفر للعاملين المناخ الملائم لتنفيذ المهام المسندة إليهم وفق معايير الجودة ومستوياتها المستهدفة.
9. نظم فعالة للاتصالات مع المستفيدين تسمح بالتعرف على مدى رضاءهم عن مستوى الخدمات المقدمة لهم، والاستجابة المرنة، والسريعة لشكاواهم، واستيعاب مقترحاتهم، وملاحظاتهم.

خطة إنشاء نظام لإدارة الجودة الشاملة في منظمات التعليم

يتطلب إنشاء نظام لإدارة الجودة الشاملة في منظمة من منظمات التعليم العالي [جامعة أو معهد عال] استيفاء العناصر التالية:

تحديد أهداف إدارة الجودة الشاملـــــة:

تتجه نظم إدارة الجودة الشاملة لتحقيق أهداف متعددة من أهمها :

1. زيادة كفاءة المنظمة في إرضاء عملاءها .
2. زيادة إنتاجية كل عناصر المنظمـــــة .
3. زيادة حركية ومرونة المنظمة في التعامل مع المتغيرات الخارجية.

4. ضمان التحسين المستمر والمتصل لكافة عمليات وفعاليات المنظمة.
5. زيادة القدرة الكلية للمنظمة على النمو والتطور الشامل.
6. تحسين اقتصاديات المنظمة.

تصميم أنشطة إدارة الجودة الشاملـــــة:

تتم الأنشطة التالية في إطار نظم إدارة الجودة الشاملة:

1. دراسة وتحليل المناخ الخارجي للمنظمة للتعرف على الفرص المتاحة لها في مجال عملها واحتياجات ومطالب المستفيدين من خدماتها . وكذا للتعرف على المخاطر والمهددات التي تتعرض لها والواجب التحوط في التعامل معها .
2. دراسة وتحليل المناخ الداخلي بالمنظمة لتعرف على الإمكانيات المتاحة والموارد القابلة للاستخدام ومدى جاهزيتها، وكذا التعرف على المعوقات والقيود والمشكلات التي تؤثر سلباً على قدرات المنظمة في الوفاء باحتياجات المستفيدين من خدماتها .
3. تحديد مواصفات الخدمات [المخرجات] التي ستقدمها المنظمة للمستفيدين ومدى الدقة والسرعة وحدود التكلفة وغيرها من المواصفات التي تعكس أمرين أساسيين:
4. تصميم العمليات **Processes** التي تحقق الخدمات المطلوبة للمستفيدين وفق المواصفات والمحددات التي كشفت عنها عملية دراسة وتحليل المناخ، وتعيين مواصفات تلك العمليات التنفيذية من حيث الأنشطة التفصيلية المكونة لها، التوقيت، مستويات الدقة وحدود التكلفة، المستلزمات المعلوماتية والبشرية والمادية الضرورية، سرعة الأداء. وتركز عملية تصميم العمليات في النهاية على تحديد شكل المخرجات النهائية التي تقدمها المنظمة للمستفيدين.

5. تخطيط الجودة، بمعنى تحديد المواصفات الواجب الالتزام بها في كافة عناصر المنظمة والضوابط التي تضمن تحقيقها وفق الخطة.
6. تتبلور عملية تخطيط الجودة في تحديد مواصفات الجودة وهي المتعلقة بأبعاد مثل توقيت الأداء وسرعته، التكلفة، الدقة في التنفيذ، الاتفاق مع رغبات المستفيد.
7. كما تختص عملية تخطيط الجودة بتحديد المعايير المستخدمة في الحكم على جودة الأداء والمخرجات ويقصد بها المدى المسموح به أو المستوى المأمول في الخدمة مثل مدى السرعة في تقديم الخدمة، حدود التكلفة المسموح بها أو المقبولة، درجة الاتفاق مع رغبات العميل وهكذا.
8. وتشمل عملية تخطيط الجودة أيضاً تحديد مقاييس الجودة أي الأساليب والوسائل التي تستخدم للتعرف على مدى اتفاق الجودة الفعلية للخدمات مع المواصفات والمعايير المحددة، وتشمل أمور مثل المعاينة أو المعايرة، تحليل شكاوى المستفيدين، قياس الوقت والتكلفة، المقارنة مع منظمات أخرى متميزة Benchmarking.

تدبير الموارد المالية والمادية والبشرية اللازمة:

تتبلور الموارد اللازمة لتفعيل نظام إدارة الجودة الشاملة – شانه شأن أي نظام إداري آخر – فيما يلي:

1. الموارد المادية، مثل أجهزة القياس والحاسبات الآلية وغيرهـــــا.
2. الموارد المالية، لتمويل أنشطة النظام وتدبير الموارد الأخرى اللازمة.
3. التقنيات، البرمجيات، النظم، الأساليب المستخدمة في عمليات النظـــام.
4. المعلومات، عن كل عناصر المنظمة الداخلية والمناخ المحيط ذات التأثير في عملياتها وعلاقاتها مع المستفيدين من خدماتها.
5. الأفراد المنفذين لعمليات إدارة الجودة الشاملة.

6. السياسات والنظم الإدارية التي تكون البنية التحتية لنظام إدارة الجودة الشاملة.

اختيار تقنيات إدارة الجودة الشاملة:

يعتبر اختيار التقنيات المناسبة لإدارة الجودة الشاملة من القرارات المحورية حيث تنشأ مشكلات وأضرار جسيمة نتيجة الاستخدام غير المبرر لتقنيات لا تتناسب مع ظروف المنظمة وطبيعة الخدمات التي تقدمها للمستفيدين. وتتعدد التقنيات المستخدمة في نظم إدارة الجودة الشاملة ومنها:

- خرائط تدفق العمليات — Process Flowcharting
- إعادة هندسة العمليات — Process Reengineering
- القياس المرجعي — Benchmarking
- الإدارة الإستراتيجية — Strategic management
- تمكين الأفراد — Employee Empowerment

اختيار وإعداد أفراد إدارة الجودة الشاملة:

يتوزع العمل في نظم إدارة الجودة الشاملة بين خبراء الجودة الذين يتولون مهام التصميم والتخطيط وإعداد البرامج والمعايير والمقاييس وغيرها من المهام الفنية التخصصية، ومنفذو الجودة وهم جميع العاملين في المنظمة على اختلاف تخصصاتهم ومستوياتهم الوظيفية. بمعنى أن جميع العاملين في المنظمة هم أعضاء في فريق الجودة المتكامل.

ويتطلب التطبيق الفعال لنظم إدارة الجودة الشاملة في المنظمات التعليمية، شأنها شأن جميع المنظمات الأخرى، اختيار فريق الخبراء بعناية وتوفير كل المقومات والمساعدات التقنية والتنظيمية التي تمكنهم من أداء مهامهم على أعلى مستوى من الدقة والتميز. في نفس الوقت تهتم المنظمات بإعداد برامج للتوعية بأهمية الجودة ومسئولية كل فرد في المنظمة عنها، وتنظيم برامج تدريبية لشرح نظام الجودة المطبق في

المنظمة وتدريب العاملين على متطلبات تطبيقه بفعالية. وفي المنظمات التعليمية لا بد أن يشمل هذا التدريب أعضاء هيئات التدريس وفريق الإدارة بالجامعة وكلياتها والمعاهد العليا والعاملين الإداريين والتخصصين من غير أعضاء هيئات التدريس. ويتعرض الطلاب أيضاً لجرعات مناسبة من النوعية والتعريف بالجودة ودور الطالب في تفعيلها والحفاظ عليها .

توقيت إدارة الجودة الشاملـــة:

الوقت هو أهم الموارد التي تتعامل فيها الإدارة المعاصرة، وتزيد قيمة الوقت في الحقيقة عن قيمة المال. ويلعب الوقت Time دوراً جديداً ومؤثراً في منظومة الفكر الإداري الجديد حيث تبنت المفاهيم التالية:

1. الوقت أغلى الموارد وأعلاها تكلفة حيث ينضب ولا يتجدد أبداً عكس أغلب الموارد التي تتعامل معها الإدارة.
2. إدارة الوقت مهمة رئيسية للإدارة لتحقيق أكبر إنجاز في أسرع وقت.
3. ليست إدارة الوقت مجرد جدولة العمل في أوقات معينة وتوزيع الوقت بين الاهتمامات المختلفة للمدير، بل هي الاستثمار المخطط للوقت لإنتاج السلع والخدمات وتحقيق المنافع والقيم Values .
4. يمثل الوقت في فكر الإدارة المعاصرة عنصر من عناصر المنافسة تستثمره لتحقيق الوصول الأسرع والأكفأ إلى السوق والعملاء المرتقبين.
5. المنطق الأساسي للإدارة المعاصرة هو العمل في الوقت بمعنى حين يكون الأداء مطلوباً وليس قبل أو بعد ذلك Just In Time And Not Just In Case .
6. تتوجه الإدارة المستندة إلى الوقت Time-Based Management إلى توظيف الوقت بأبعاده الثلاثة، الماضي والحاضر والمستقبل، بأعلى كفاءة ممكنة وفي مجالات التوظيف التي تحقق أعلى قيمة مضافة.

7. إن الوقت الماضي هو مصدر للخبرة والمعرفة والدروس التي تستفيد منها الإدارة في تحليل المواقف وتقييم فعالية وكفاءة القرارات السابق اتخاذها في تلك المواقف وما تحقق عنها من نتائج. والإدارة الفعالة لا تكرر أخطاءها ولا تهدر الخبرات المكتسبة، بل تعمل على تعظيم فرص التعلم Learning وتخليق المعرفة Knowledge Creation . لذا تعمد الإدارة المعاصرة إلى تطوير نظم وتقنيات تسجيل الماضي واسترجاعه، بل وتحديثه.
8. والوقت الحاضر هو التجربة الحية التي تعيشها الإدارة لحظة بلحظة وتتعرف على ما يجري آنياً، فهو المصدر الأساسي لإنتاج المعلومات الدالة على الأداء الفعلي ومدى توافقه مع الأداء المستهدف وتحليل فجوات الأداء والعمل على علاجها أولا بأول.
9. أما المستقبل فهو نتاج التخطيط والتصميم والإعداد باستثمار تجارب الماضي وخبرات الحاضر والتوقعات والتنبؤات الذكية Smart Guesses . ويأتي المستقبل في منظومة الإدارة المستندة إلى الوقت في صورة توقعات وتنبؤات واستهدافات هي أساس العمل لتحويلها إلى واقع فعلي.

وللوقت في نظام إدارة الجودة الشاملة معان محددة ومهمة هي:

1. تحديد وقت تقديم الخدمة للمستفيدين [الداخليين والخارجيين].
2. تحديد الفترة الزمنية التي يستغرقها إعداد الخدمة وتجهيزها حسب مواصفات الجودة المعتمدة.
3. تناسق توقيت العمليات التنفيذية في مختلف قطاعات وأقسام المنظمة ذات العلاقة بتقديم خدمة معينة.
4. استبعاد كافة أشكال الوقت الضائع ومحاربة كل مصادر هدر الوقت في عمليات المنظمة Time Wasters.

قيادة إدارة الجودة الشاملـــــة:

تقع المسئولية عن إدارة الجودة الشاملة في الجامعات ومنظمات التعليم العالي في أعلى الهيكل التنظيمي بمعنى أن يعنى بها مجلس الجامعة ورئيسها ونوابه. كما تخص أحد النواب عادة للإشراف المستمر والمتابعة اللصيقة لمشروع الجودة في كل أنحاء الجامعة.

كما تكون مجالس الكليات والعمداء والأقسام العلمية ورؤساءها وكافة أعضاء هيئات التدريس والباحثين مسئولون كذلك عن تنفيذ مشروع الجودة الشاملة والالتزام بمنطق الجودة في كل مجالات العمل الجامعي.

ويكون جميع العاملين على مختلف المستويات والتخصصات مسئولون كذلك، كما يكون طلاب الجامعة مشاركون في تنفيذ نظام الجودة الشاملة.

مصر تصعد للمركز 39 عالميا لأعلى 78 دولة بجودة التعليم في تصنيف «US News»

جامعة هارفارد تتشيد بمستوى بنك المعرفة المصري[1]

17 نوفمبر 2021

الدكتور طارق شوقي، وزير التربية والتعليم والتعليم الفني الأسبق

[1] مصر تصعد للمركز 39 عالميا في تصنيف «US News» لأعلى 78 دولة بجودة التعليم - أخبار مصر - الوطن (elwatannews.com)

قال الدكتور طارق شوقي، وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، إنّ مصر صعدت إلى المركز 39 ضمن تصنيف US News لأعلى 78 دولة في جودة التعليم، وذلك خلال اجتماع مجلس الوزراء اليوم، برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي.

ولفت وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، إلى أنّ جامعة هارفارد أشادت بمستوى بنك المعرفة المصري، وفي هذا السياق، ذكر موقع USNews ، أنّ تصنيف أفضل الدول حول العالم لعام 2021 في مجال التعليم، جاء بناءً على دراسة مسحية عالمية، اعتمدت على مدى قدرات وجودة نظم التعليم العام في الدول محل الدراسة.

مركز مصر في التعليم عالميا 2021 . . المرتبة الأولى بأفريقيا[2]

الإثنين 13 ديسمبر 2021

وزير التعليم العالي الدكتور خالد عبد الغفار السابق

[2] مركز مصر في التعليم عالميا 2021 . . المرتبة الأولى بأفريقيا – أخبار مصر – الوطن (elwatannews.com)

أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي برئاسة الدكتور خالد عبد الغفار، اليوم عن مركز مصر في التعليم عالميا 2021، وذلك وفقا لتقرير مؤشر المعرفة العالمي 2021، ليكشف حصول جمهورية مصر العربية على المركز الأول في أفريقيا، والمركز 35 عالميًا وذلك على مستوى 154 دولة للعام الحالي 2021 – 2022.

وعن تصنيف مركز مصر في التعليم عالميا 2021 أوضحت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أن مصر تقدمت للمركز 35 على مستوى 154 دولة للعام 2021، وذلك مُقارنة بالمركز 42 على مستوى 138 دولة عام 2020، وتحقيقها المرتبة 49 على مستوى 136 دولة عام 2019، وكذلك المرتبة 59 على مستوى 134 دولة عام 2018.

أزمة التعليم في مصر بين الواقع والمأمول[3]

نشر في 24 مارس 2022

يواجه قطاع التعليم قبل الجامعي بعض التحديات التي تعوق نموه وتؤثر على أدائه وكفاءته، فتشير مؤشرات التنافسية العالمية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي لترتيب مصر بين 137 دولة، وذلك منذ عام 2007 /2008 إلى عام 2019/ 2020، حيث حققت المركز 93 عام 2019، مقارنة بالمركز 94 عام 2018، والمركز 100 عام 2017، والمركز 115 عام 2016، والمركز 116 عام 2015، مما يدل على قصور رهيب يقع عاتقه بنسبة كبيرة على منظومة التعليم قبل الجامعي (1) .

[3] أزمة التعليم في مصر بين الواقع والمأمول (fanack.com)

وتتمثل أبرز تلك الإشكاليات فيما يلي(2):

- اتجهت الكثافة الطلابية بالفصول نحو الارتفاع خلال السنوات الخمسة الأخيرة بالنسبة لجملة التعليم قبل الجامعي الحكومي، حيث تزايدت بمعدل 5.11% خلال الفترة 2016/2015 –2020/2019، بينما تسقر الزيادة النسبية لها بالتعليم الخاص فتبلغ 3% فقط خلال نفس الفترة. ويرجع السبب الرئيسي إلى نقص الأبنية التعليمية، وارتفاع مصروفات المدارس الخاصة والتي لا يستطيع المواطن العادي أن يدركها بدخله المحدود، مما يزيد من الضغط على المدارس الحكومية، فيؤدى إلى زيادة الكثافة.
- ارتفاع نسبة المناطق المحرومة من التعليم بنسبة 6.5% من إجمالي القرى وتوابعها.
- ارتفاع معدلات التسرب من التعليم، وتفوق نسب التسرب في المرحلة الإعدادية المراحل الأخرى وتزداد حدتها في المحافظات الريفية، كما ترتفع داخل المحافظات لتفوق المتوسط العام في 12 محافظة من محافظات الجمهورية.
- ضعف المناهج والحاجة لتطوير قدرات المعلمين لتتناسب مع التطورات التقنية في العلوم.
- ارتفاع معدلات البطالة بين خريجي التعليم الفني، فهم يمثلون ما يقرب من نصف المتعطلين عن العمل، وتزداد نسبة الفقر بينهم عنها بين الحاصلين على التعليم الثانوي العام بنحو 6%، وترتفع لحملة الشهادة الجامعية، حيث يستحوذ التعليم الفني على 40% من طلاب المرحلة الإعدادية، يتشعبون ضمن حوالي 200 تخصص في 2020/2019.

فما هي جهود الدولة المصرية للتغلب على تلك الإشكاليات؟

وما هي الصعوبات التي تحول دون إتمام عملية إصلاح التعليم؟

بالنظر إلى دستور 2014 والذي خصص لقضايا التعليم خمس مواد كاملة، فنصت المادة (19) من الدستور على أن "التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز"، كما خصص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤% من الناتج الإجمالي للدخل القومي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية(4) .

وقد اتخذت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني عدة خطوات في طريق الإصلاح، ما بين خطط تنموية وسن التشريعات، وقد تمحورت تلك الجهود حول نظام التعليم المصري الجديد والذي يستهدف إدخال تعديلات على المناهج وثقافة التعليم المصري كي يتحول من كونه نظاما يؤهل الطالب للدخول إلى الامتحان، إلى أسلوب حياة يتجاوز الامتحانات الدورية والسنوية، ويعمل على تنمية القدرات الإبداعية والتفكير الناقد للطالب المصري.

وجاءت الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي تهدف إلى بناء مجتمع يقوم على التعلم واقتصاد يقوم على المعرفة من خلال عدد من الأهداف، لعل من أهمها هو التنمية الشاملة للنشء، مع غرس روح المواطنة والتسامح، وحق كل طفل في تلقي فرصة تعليمية بمعايير جودة عالمية من خلال تبني سياسات للإصلاح تتفق وميثاق الأمم المتحدة(5) .

وعلاوة على ذلك فقد استهدفت خطة 2020/19 تطوير برامج أساسية وهي كالتالي فيما تخص مرحلة التعليم قبل الجامعي(6):

- برنامج تنمية وتطوير مرحلة رياض الأطفال والذي يهدف إلى تنمية الطاقات الإبداعية والمعرفية والجسمية للأطفال في الشريحة العمرية (4-5 سنوات).
- برنامج تنمية وتطوير مرحلة التعليم الأساسي والذي يهدف إلى توفير تعليم عالي الجودة لجميع الأطفال من بداية المرحلة الابتدائية حتى انتقالهم للمرحلة الثانوية، ويكون ذلك من خلال التوسع في إنشاء الفصول وحصول كافة الطلاب على وجبات غذائية.
- برنامج تنمية وتطوير مرحلة التعليم الثانوي (العام والفني) بما يتوافق مع المعايير العالمية وبما يضمن إعداد خريج مؤهل لمرحلة التعليم العالي ماهر وقادر على التعلم والمنافسة في الأسواق العالمية والمحلية.
- ولتنفيذ البرامج السابقة تم وضع خطة استراتيجية من خلال أربعة محاور هي: تطوير نظام التعليم، وتعديل نظام الثانوية العامة، وفتح المدارس اليابانية، والمدارس التكنولوجية بالنسبة للتعليم الفني.

أولا: تطوير نظام التعليم

اهتمت الدولة بتطوير النظام التعليمي لمرحلة رياض الأطفال من خلال تطوير المناهج بأسلوب تكاملي مترابط، كما تم إلغاء الامتحانات في الصفين الأول والثاني الابتدائي، واستبدالها بتطبيقات تقيس قدرات الطلاب، أما الصفوف من الرابع حتى السادس الابتدائي، يتم قياس مستوى تحصيل الطالب بتقديرات (ممتاز – جيد جدا – جيد – مقبول – ضعيف)، حيث تم تغيير شكل أسئلة الامتحان بما يكشف استيعاب الطلاب وفهمهم للمناهج التعليمية وليس الحفظ والتلقين، بالإضافة إلى توفير مناهج رقمية للصفوف من الثاني الابتدائي وحتى الثالث الإعدادي(7).

ثانياً – تعديل نظام الثانوية العامة

أعلنت الدولة عن تعديل نظام الثانوية العامة حيث يكون التقييم على ثلاث سنوات، فبدأت تدريجياً في خطة رقمنة المناهج التعليمية ابتداءً من العام الدراسي 2018\2019، حيث تم توزيع مليون جهاز تابلت تعليمي مجانا على طلاب الصف الأول الثانوي كخطة تجريبية، لتستمر معه إلى الصف الثالث الجامعي، مع عدم تغيير المناهج(8) .

ثالثاً : المدارس المصرية اليابانية

بدأ العمل بالمدارس المصرية اليابانية من العام الدراسي 2018/ 2019، حيث كانت البداية بـ 35 مدرسة، بالإضافة إلى 7 مدارس تم افتتاحها في العام الدراسي 2019 – 2020، واقتصر التقديم على مرحلة رياض الأطفال والصف الأول الابتدائي(7) .

رابعاً – المدارس التكنولوجية

تحتل التعليم الفني والتدريب المهني في الاستراتيجية المستقبلية "رؤية مصر 2030"(9)، مساحة كبيرة ضمن محور الأهداف الاجتماعية، وتم تغيير اسم مدارس التعليم الفني الجديدة (نظام التعليم المزدوج) لتصبح مدارس التكنولوجيا التطبيقية تحصل فيها الطالب على شهادة التكنولوجيا التطبيقية نظام الثلاث سنوات، حيث يوجد 55% من خريجي الشهادة الإعدادية في مدارس التعليم الفني، البالغ عددها 1300 مدرسة على مستوى الجمهورية(7) .

وبرغم خطط التطوير،

استمرت إشكاليات التعليم قبل الجامعي لوقتنا الراهن، ربما يكون من أهم الأسباب هو عدم تأهيل عناصر منظومة التعليم والمتمثلة في الطالب، والمعلم، والمدرسة، والإداري والمنهج، وطريقة المتابعة، والتقييم، وأيضا التقويم، لتتناسب مع الأوضاع الجديدة.

الصعوبات التي تحول إتمام عملية إصلاح التعليم

ليس هناك رؤية متكاملة مرنة للمنظومة التعليمية، ويتضح ذلك في التذبذب الواضح للسياسة التعليمية، فالواقع التعليمي الحالي هو نتاج سياسات قامت على الترقيع المستمر، لذا فهي منظومة غير مستقرة لا تستوعب المستجدات العالمية، وثقافة الشعب، ومطالبه، وطموحاته.

ربما تكشف الأزمات الواقع الفعلي لمدى قوة أو ضعف النظام التعليمي فقد أظهرت أزمة كورونا أوجه الضعف المؤسسي المسيطر على أداء منظومة التعليم قبل الجامعي، لعل من أهمها (10):

- انخفاض الموازنة المخصصة للتعليم، وبالتالي لن يكون هناك أى تطوير فعلي لمنظومة التعليم فبرغم زيادة مخصصاته بنحو 15 مليار جنيه، إلا أنها لم تصل إلى نصف الحد الأدنى الذي نصَّ عليه الدستور. حيث يبلغ معدل الإنفاق العام على التعليم نحو 132 مليار جنيه في مشروع موازنة 2020/2019، أي ما يمثل 6.10% من جملة الإنفاق العام، ويبلغ نصيب أجور وتعويضات العاملين بالتعليم من إجمالي الإنفاق على التعليم نحو 74.%
- عدم تنفيذ آلية التعلم عن بعد بالشكل السليم.
- التكدس الطلابي الزائد وضعف القدرة الاستيعابية للمدارس وغياب رؤية التعامل معه.
- اتساع الفجوة بين التعليم الحكومي والخاص.

- ضعف رواتب العاملين في المنظومة وبالأخص المعلمين والذي يعد أحد الأسباب الرئيسية في ضعفها.
- ضعف منظومة التعليم الفني والتدريب المهني بما يؤثر سلباً على الصناعة.
- ضعف الاستعدادات الصحية بالمدارس وتراجع دور هيئة ضمان الجودة بالرغم من أهميتها.
- كما كشفت الأزمة عن افتقار المؤسسات التعليمية إلى مقومات البنية الأساسية التكنولوجية للتحول الرقمي وأهمها الافتقار إلى نظم إلكترونية لإدارة العملية التعليمية ككل، والافتقار إلى مستودعات رقمية مؤسسية Institutional Digital Repository تتيح توفير المعارف والموارد التعليمية بطريقة رقمية وسهلة(11) .
- ايضاً من أهم الصعوبات والتي تقف حائلًا أمام سير خطوات الإصلاح هي الاتجاه إلى تسيس التوجه. (ي سياسة تم اتباعها منذ ثورة يوليو 1952 واستمرت حتى الآن، مع العلم بأن نظام التعليم الصحيح يجب أن يعنى ببناء الشخصية الوطنية القادرة على التفكير والنقد أياً كان النظام الحاكم وتوجهه. (12)

أثر أزمة التعليم المصري على المواطن والمجتمع

- بطبيعة الحال فقد أثرت أزمة التعليم مباشرة على حياة المواطن وعلى المجتمع ككل، فقد أصبح التعليم مصدراً للاحتقان وتكاليف فوق طاقة الأسر، فالتعليم بسياسته الحالية وإجراءاته لم يستطع أن يبنى قدرات التفكير العلمي والابتكاري، ولم يستطع القضاء على الفقر.
- وقد أشار جهاز الإحصاء، إلى أن مستوى التعليم هو أكثر العوامل ارتباطاً بمخاطر الفقر، حيث تتناقص مؤشرات الفقر كلما ارتفع مستوى التعليم، فبلغت نسبة الفقراء بين الأميين 35.6% مقابل 9.4% لمن

حصل على شهادة جامعية في 2020/2019، وبلغت نسبة الفقراء بين حاملي الشهادات فوق المتوسط 15.2%، وبين من حصلوا على شهادة ثانوية 17.4%، وبلغت بين الحاصلين على شهاد تعليم أساسي 33.1% (13)

- وأظهرت مؤشرات بحث الدخل والإنفاق لعام 2020/2019 والذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن متوسط إنفاق الأسرة المصرية (25.1 مليون أسرة) على الدروس الخصوصية بلغ 28.3% من إجمالي حجم إنفاق قدره 18549 جنيهاً المخصص للإنفاق على التعليم سنوياً (14) .
- بالتالي لم تستطع خطط الإصلاح فعلياً في القضاء على مشكلة الدروس الخصوصية، ومازالت إشكاليات النظام التعليمي ينعكس آثارها على المجتمع المصري ككل وعلى الأسر التي تعاني من المصاريف الباهظة للتعليم اذ أصبح التعليم الجيد فقط للصفوة، والمقتدرين.

التعليم من المجانية إلى التسليع

في هذا الشق لابد أن نتطرق إلى السبب الجوهري في استمرار أزمة التعليم وأصولها (15):

1. ارتبط مبدأ مجانية التعليم ارتباطًا وثيقًا بالفترة الناصرية بعد ثورة 1952 في مصر، وكان من أوائل وأهم تلك الاتفاقيات في تلك الفترة اتفاقية "العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" (16) التي وقعت عليها جمهورية مصر العربية عام 1967، وصدقت عليه عام 1982، لكن اختلفت الصورة بعد حرب 1967، فانحدرت مخصصات التعليم في ميزانية الدولة بالتزامن مع ارتفاع الكثافة السكانية والتضخم، لتوضع مصر على أول طريق تفكيك نظام الرعاية التعليمية الذي أقامته الدولة.

2. ومع التغيرات السياسية وبداية حكم السادات، تغيرت النظرة إلى منظومة التعليم حيث بدأت الدولة في تبني سياسة دفع التكلفة مقابل الخدمة، وهي سياسة ترى أن التعليم سلعة تُعرض في السوق، وليست حقاً مكفولاً للجميع.
3. ثم يأتي عهد مبارك في بداية التسعينات حيث كانت إجراءات الإصلاح الاقتصادي والتي بدأ تطبيقها عام 1991 بدعم من صندوق النقد الدولي، والمعروفة باسم "برنامج التكيف الهيكلي (Structural Adjustment Program -SAP) ، مدخلاً رئيسياً للسياسات النيوليبرالية التي اتبعتها الحكومة في رسم سياستها الاقتصادية آنذاك، حيث تقليل المخصصات المالية للخدمات العامة، وعلى رأسها الصحة والتعليم.
4. ومن ثم انخفضت رواتب المعلمين، وضعفت البنية التحتية التعليمية بالتزامن مع ارتفاع كثافات الفصول، ما أدى إلى تردي نوعية التعليم الحكومي الرسمي، في الوقت نفسه انفتح مجال الاستثمار في التعليم من قبل القطاع الخاص ليعوض غياب الجودة والمهارات في جدران القطاع الحكومي، لكن مقابل رسوم ومصروفات، والتي أصبحت فيما بعد تقتص على الطبقة المقتدرة من الأُسر.
5. وبرغم نص دستور 2014 (3) والذى سبق الإشارة إليه لرفع معدلات الإنفاق على التعليم، وعندما عجزت الحكومة المصرية على تحقيق ذلك، ولتحقيق الالتزام السابق صورياً فقد قام مجلس النواب ومع إقرار الموازنة المعتمدة للعام المالي 2017/2016 في دمج مخصصات قطاع الشئون الثقافية فى الأزهر ودعم اشتراكات الطلبة والمنح الدراسية من وزارة التضامن الاجتماعي ومخصصات الهيئة

القومية لضمان جودة التعليم ونصيب القطاع من فوائد خدمة الدين لموازنة قطاع التعليم، لندخل كل هذه المخصصات فى ميزانية واحدة ودون زيادة حقيقية في الاستثمار في التعليم!!

6. وبذلك دخلت منظومة التعليم في دوامة لا تنتهي من إشكاليات وأزمات يعيشها المجتمع المصري منذ حرب 67 إلى الآن، ولكن هل هناك بارقة أمل في الخروج من تلك المشكلة؟ وما هي آراء علماء وخبراء التربية في مصر؟

آراء علماء التربية

- يرى الدكتور طلعت عبد الحميد أستاذ أصول التربية بكلية التربية بجامعة عين شمس أن التذبذب الواضح للسياسة التعليمية من الأسباب الرئيسية لفشل منظومة التعليم في مصر، والتي ترتبط بوجود وزير وتنتهي مع وزير آخر لتبدأ خطط جديدة بفكر مخالف عمن سبقه، ولابد من أن تكون هناك خطوات حقيقية لحل إشكالية التعليم أهمها تشكيل مفوضية كهيئة مستقلة غير مدفوعة الأجر، ولا تتأثر بأي تعديل وزاري وتكون مسئولة عن وضع الخطط والاستراتيجيات والسياسات هدفها النفع العام للطلاب، فالعالم يتغير سريعاً والبقاء للأسرع والأكثر إبداعاً ولابد أن نعرف لماذا نعلم؟ وما الهدف من التعليم؟
- كما أكد عبد الحميد على أهمية المنهج التكاملي من منطلق أن العلم قائم على وحدة وتكامل المعرفة، فلا بد من تدريب الطالب على ربط المعرفة وعمل استنتاجات كلية من المعرفة الجزئية، مع الحذر من الهرولة الإلكترونية وخطورة هذا العالم الافتراضي، فالهدف الرئيسي للتعليم هو بناء شخصية الطالب عن طريق عالم حقيقي معاش يتمثل في أنشطة وقدوة ومعلومات وكتب، ولا بد ألا

نساق إلى كل ما هو رقمي، وكل ما هو غربي، وأشار الى وجوب أن تولى الوجوه شرقاً تجاه الصين واليابان.

- كما أشارت دراسة دكتور محمد غنيم، إلى أن مهام قطاع التعليم قبل الجامعي لا يستطيع أن يقوم بها فرد واحد (وزير) مهما بلغت قدرته وخبراته، والذي أكد على ضرورة إنشاء مفوضية للتعليم الأساسي لتكون هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية تتبع رئيس الجمهورية، وتعني بتطوير التعليم من وضعه الراهن إلى وضع تجعله أكثر جودة وفعالية.
- وهناك حراك بالفعل لإنشاء مفوضية للتعليم قبل الجامعي، تتألف من رئيس من خارج الجهاز التنفيذي يعينه رئيس الجمهورية؛ وعلماء من المشهود لهم في المعارف الإنسانية والعلوم الوضعية؛ وشخصيات عامة لها اهتمام بالشأن العام؛ ورئيس لجنة التعليم بمجلس الشعب؛ وممثلين لوزارة التعليم ما قبل الجامعي؛ وممثلين من التعليم الخاص؛ وممثلين عن التعليم الجامعي؛ ومتخصصين في المعارف التربوية، على أن تكون قرارات المفوضية واجبة التنفيذ وتتفق مع الدستور، وأن يقوم الوزراء بتنفيذ قرارتها ومبادئها، وهو ما سيكون بمثابة إصلاح جوهري للمنظومة التعليمية في مصر (16).
- ولكن هل تلك الآراء ستوضع بعين الاعتبار؟ وهل الجهود التي تقوم بها الدولة ستفضي إلى حل؟ أم أنه يتوجب على المصريين الانتظار لفترة طويلة (بأمل أو بدون أمل) حتى يتوفر حل لهذه الإشكالية؟

للاطلاع على المراجع اضغط الرابط التالي التعليم في مصر - ويكيبيديا (wikipedia.org)

التعليم في مصر نحث من ويكيبيديا[4]

انتشر التعليم في مصر منذ عهد المصريين القدماء الذين ساهموا في اختراع الكتابة؛ وسجلوا اللغة المصرية القديمة بالكتابة الهيروغليفية، وفي عهدهم أنشئت «بر عنخ» أو بيت الحياة كأول مدرسة ومكتبة في تاريخ الإنسانية. بدخول المسيحية مصر سنة 60م تغيرت بعض ملامح التعليم مع تلك الحقبة، فألحقت المدارس بالكنائس بدلاً من المعابد وأنشئت المدرسة اللاهوتية بالإسكندرية.[1][2] أما بعد الفتح الإسلامي لمصر فقد ظهرت المدارس الملحقة بالمساجد وكان جامع عمرو بن العاص أول مركز تعقد فيه حلقات الدرس التطوعية في مصر خلال العصر الإسلامي بينما كان الجامع الأزهر أول المدارس الشبيهة بالمعاهد النظامية اليوم حيث كانت تعقد فيه الدروس بتكليف من الدولة ويؤجر عليها العلماء والمدرسون.[3]:ج1ص71:72 ثم توالى بعد ذلك إنشاء المدارس خلال عهدي الدولة الأيوبية والدولة المملوكية. مع تولي محمد علي باشا حكم مصر بدأ في تغيير نظام التعليم ليكون على نسق الأنظمة الحديثة، فأنشأ المدارس العسكرية والمدارس العليا والمدارس النجهيزية والمدارس الابتدائية. وفي عام 1908 افتتحت أول جامعة مصرية حديثة وهي الجامعة المصرية (جامعة القاهرة الآن)، ثم توالى إنشاء الجامعات في جميع أنحاء مصر.

نحسب الدستور المصري، فإن التعليم مجاني وإلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها نحسب القانون. ويُفترض أن تخصص الحكومة للتعليم ما لا يقل عن 4% من الناتج القومي الإجمالي.[4][5]:16، إلا

---

[4] التعليم في مصر – ويكيبيديا (wikipedia.org)

أن الإنفاق على التعليم في الواقع لا يصل إلى نصف الحد الأدنى الذي نص عليه الدستور.[6] وطبقاً للمادة 19 من الدستور امتدت مرحلة التعليم الإلزامي من 9 سنوات إلى 12 سنة اعتباراً من سن 6 سنوات إلى 18 سنة لتضم حلقة التعليم الثانوي، فيما ينص قانون التعليم الحالي على أن مرحلة التعليم الأساسي تتكون من حلقتي التعليم الابتدائي والإعدادي بإجمالي 9 سنوات. ويضم التعليم الثانوي بشكل عام طريقين للدراسة هما العام أو الفني بتخصصاته (زراعي، صناعي، تجاري، فندقي، تمريض). بعد المرحلة الثانوية لا يصبح التعليم إلزامياً، وينقسم نظام التعليم بعد ذلك إلى قسمين: التعليم فوق المتوسط لمدة سنتين دراسيتين، والتعليم الجامعي بحد أدنى 4 سنوات دراسية في الجامعات الحكومية والخاصة والمعاهد العليا، والمؤهلة للدراسات العُليا في مراحل الدبلوم والماجستير والدكتوراه بنظامين (مهني، وأكاديمي). بجانب ذلك فإن للأزهر الشريف نظاماً تعليمياً خاصاً يُدرس فيه العلوم الدينية الإسلامية بجانب الدراسات العلمية الأخرى، والمؤهلة لما بعد التعليم الثانوي للالتحاق بجامعة الأزهر وفروعها في جميع أنحاء الجمهورية.

كما ينقسم التعليم العسكري بين الكليات والمعاهد التابعة للقوات المسلحة والكليات والمعاهد التابعة لوزارة الداخلية.[7][8]

مستوى التعليم عمليا متردي على أكثر من مستوى في مصر،[9] فبحسب مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2017، احتلت مصر مرتبة متأخرة فيما يتعلق بجودة التعليم الأساسي والعالي، مرتبة أرجعها البعض إلى عدم وضع الحكومات المصرية المتتالية التعليم على سلم أولوياتها لعقود من الزمن.[10] وبحسب «دراسة الاتجاهات الدولية في الرياضيات والعلوم TIMS 2015" و" الاختبار

الدولي PIRLS 2016" فإن أكثر من نصف الطلاب في مصر لا يستوفون حتى المستوى المنخفض في تقييمات التعلم الدولية، فمثلا يضع التصنيف مصر ضمن الدول الأسوأ أداء بين الدول المشاركة بترتيب 49 من أصل خمسين في القراءة بمقارنة طلاب الصف الرابع، وترتيبها ال34 من أصل 39 بمقارنة طلاب الصف الثامن في الرياضيات، و38 من بين 39 بطلاب الصف الثامن في العلم. وذلك إلى جانب أساليب التدريس التي لا تشجع على مشاركة التلاميذ واستمرار استخدام العقوبات البدنية، إلى جانب مشاكل البنية التحتية للمدارس، فواحدة من كل 5 مدارس ينقصها حتى خدمات المياه والصرف الصحي بمبانيها غير صالحة للاستخدام.[11] كما تصل نسب الأمية إلى 25.8 .[12]

العصر الحديث –عصر محمد علي

مع تولي محمد علي حكم مصر في عام 1805 بدأ في جعل التعليم وسيلة لتحقيق أهدافه العسكرية والسياسية والاقتصادية، فقام بإنشاء مجلس شورى المدارس عام 1836 وكان يتبع ديوان الجهادية، وفي 9 مارس 1837 انفصل وسمي ديوان المدارس وأصدر مجلس شورى المدارس لائحة التعليم الابتدائي، وحددت مدة الدراسة بها بثلاث سنوات من سن الثانية عشرة إلى الخامسة عشرة، تزداد سنة رابعة لبعض التلاميذ الذين تعوقهم ظروفهم الخاصة، ويلتحق الطفل بالفرقة الثالثة ثم ينتقل للثانية ثم الأولى، كما قامت الحكومة بدمج الكتاتيب الأهلية في نظام التعليم العام، وأنشئت تدريجياً مدارس أولية لتحل محل الكتاتيب. أنشأت أول مدارس تجهيزية (ثانوية) سنة 1825، وكانت تستقبل طلاب المكاتب والأزهر وتقوم على تعليمهم وتربيتهم، وحددت مدة الدراسة بها بأربع سنوات دراسية ينتقلون بعدها إلى المدارس الخصوصية، ويتلقى طلابها مواد دراسية موحدة تجمع بين الفنون الحربية والعلوم الأدبية دون تشعيب، وبذلك كانت المدارس التجهيزية تمثل المرحلة الثانية والوسطى من

مراحل التعليم العام، وكانت تمثل حلقة الوصل بين مكاتب المبتديان[معلومة ا] وبين المدارس العليا .
كانت مدرسة العمليات ببولاق أولى مدارس التعليم الفني الصناعي وكان الغرض من إنشائها تخريج الفنيين لسد احتياجات الجيش، فلما استغنى الجيش أغراضه منها هبط مستواها وأهمل شأنها .[20]
أسس مُحمد علي أول مدرسة حربية في أسوان في عام 1820، كما تم فتح مدرسة أخرى في القلعة باسم دار الهندسة واعتبرت نواة لمدرسة جديدة في بولاق باسم مدرسة الهندسة افتتحت في عام 1821 .[21] نقلت مدرسة الضباط من بولاق إلى القصر العيني في 1825 وسميت المدرسة الجهادية. ونقلت في عام 1836 إلى أبي زعبل . وكذلك تم إنشاء مدرسة أركان حرب في الخانكة، وتم فتح مدرستين للموسيقى العسكرية في عام 1824 . كذلك تم فتح مدرسة الفرسان في عام 1830 . وفي عام 1831 افتتحت مدرسة للمدفعية بِطُرَة أطلق عليها اسم مدرسة الطوبجية. وفي عام 1832 افتتحت مدرسة المُشاة في الخانكة ثم نقلت إلى دمياط ثم لأبي زعبل . كما تم فتح المدرسة البحرية في عام 1825 وتقرر نقلها في عام 1827 إلى رأس التين بالإسكندرية . وفي عام 1833 افتتحت مدرسة الذخيرة الحربية. وفي عام 1834 افتتحت مدرسة المعادن .[22]
أما بالنسبة للمدارس المدنية فقد تأسست مدرسة الطب وبدأت الدارسة فيها عام 1827 بإنشاء مستشفى في أبي زعبل، ثم مدرسة الصيدلة في أبي زعبل عام 1830، ومدرسة الولادة في عام 1831 كجزء من مدرسة الطب. وافتتحت المهندسخانة في بولاق عام 1834 وهي مدرسة قد تكون مرتبطة بدار الهندسة التي تأسست في عام 1820 . وافتتحت مدرسة الكيمياء التطبيقية في عام 1831 . ولتخريج المُحاسبين والكَتَبة افتتحت الدرسخانة الملكية في عام 1829 . كما تم فتح مدرسة الصنايع في رشيد عام 1831 ومدرسة الري في بولاق عام 1831، وكذلك مدرسة الترجمة أو – مدرسة الألسن فيما بعد – عام 1836 .

أما مدرسة الزراعة فافتتحت في عام 1833 في نبروه بالمنصورة ثم انتقلت إلى شبرا في عام 1836. وفي عام 1827 تقرر إنشاء مدرسة للبيطرة في رشيد للاهتمام بالخيول الحربية ونقلت لاحقاً في عام 1837 إلى حي شبرا لكي تكون بجانب مدرسة الزراعة. وفي عام 1840 افتتحت مدرسة القانون الإداري.[23][24]

أما أول بعثة لأوروبا أرسلها محمد علي فقد كانت لإيطاليا في الفترة ما بين 1809 إلى 1818، ثم تلتها البعثة الكبرى لفرنسا عام 1826 والتي تكونت من 44 طالب، وقد تم إرسال بعثة ثالثة بين عامي 1828 و1836 إلى فرنسا وإنجلترا ضمت 108 طالب، كما تم إرسال بعثة رابعة إلى إنجلترا بين عامي 1837 و1843، وكانت آخر بعثة أرسلها محمد علي هي في الفترة ما بين 1844 و1849، وكانت وجهتها إلى فرنسا والنمسا وإنجلترا، وسُميت ببعثة الأنجال حيث ضمت 112 طالباً كان منهم بعض من أبناء وأحفاد محمد علي.[25][26]

عصر الأسرة العلوية

انعكس انحدار الدولة خلال عهد عباس الأول على نظام التعليم فألغيت المدارس بعد تعطيل الكثير منها في آخر حكم محمد علي باشا ولم يبق منها إلا القليل،[27] وفي عهد سعيد استمرت سياسة إغلاق المدارس وتضييق الخناق على التعليم حتى أصبح ديوان المدارس لا يشرف إلا على مدرستين فقط هما «المهندس خانة والطب»، وذلك حتى ألغي في عام 1854. جاء عصر إسماعيل ليعيد لمصر نهضتها التعليمية، فاهتم بالكتاتيب وأدخلها في نطاق النظام التعليمي وأنشأ مجلس المعارف للمشورة في أمور التعليم. في 15 أبريل 1868 تولى علي مبارك نظارة المعارف وعمل على إتاحة التعليم لكل من يرغب دون تمييز، كما وضع أول تخطيط علمي لمشروع التعليم القومي فيما سمي بلائحة رجب، وفي عام 1872 صدر أول قانون للأزهر الذي نظم حصول الطلاب على الشهادة العالمية (الدكتوراه). وفي

عام 1880 شكلت الحكومة لجنة لتنظيم التعليم أطلق عليها «مجلس قومسيون المعارف» .[28][29][30][31][32][33][34] انعكست آثار الاحتلال الإنجليزي وظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية على نظام التعليم المصري. واتبعت سلطات الاحتلال سياسة تشجيع التعليم الأجنبي، بالإضافة إلى وجود أنواع أخرى من المدارس التي لم تكن ترقى إلى نفس المستوى، مما أدى إلى ظهور مدارس الجمعيات الخيرية الإسلامية، والقبطية الأولية، والابتدائية، والفنية. لكن ومع ذلك حرص الإنجليز على توفير تعليم شعبي رخيص في الكتاتيب القديمة وتم ضمها إلى نظارة المعارف عام 1889، والمدارس الأولية، والمدارس الأولية (الراقية) وتم إنشائها عام 1916 للبنين والبنات، ومدارس البنات الإعدادية التحضيرية لمدارس المعلمات. وكانت المواد يتم تدريسها باللغة الإنجليزية أو الفرنسية إلى أن أصبح التدريس باللغة العربية عام 1915 . وفي عام 1925 وضع مشروع لتعميم التعليم الأولي، فأنشئت المدارس الإلزامية، وحددت مدة الدراسة فيها بست سنوات، ثم أنقصت إلى 5 سنوات من سن السابعة إلى سن الثانية عشرة، كما أنشئت مدارس الحقول التي تجمع بين المواد النظرية والعملية، ومدة الدراسة بها 6 سنوات تبدأ من السابعة، وفي عام 1933 صدر القانون رقم 46 «قانون التعليم الإلزامي» والذي بمقتضاه تحولت جميع المدارس الأولية التابعة لوزارة المعارف إلى نظام المدارس الإلزامية، وتم تحديد سن الإلزام للبنين والبنات في سن السابعة حتى الثانية عشرة، وحددت مدة الدراسة بخمس سنوات دراسية فيما تقررت مجانية التعليم الابتدائي في عام 1944 .[35][20]

تغيرت مدة الدراسة بالمرحلة الثانوية أكثر من مرة، فكانت 5 سنوات منذ بداية الاحتلال الإنجليزي، وفي عام 1897 خفضت تلك المدة إلى 4 سنوات، وفي عام 1905 استمرت 4 سنوات، ولكن قسمت على قسمين مدة كل قسم سنتين، ينتهي القسم الأول بامتحان تحصل الناجحون فيه على «شهادة الأهلية»، والقسم الثاني تتشعب فيه الدراسة إلى شعبتين (أدبية وعلوم) . وفي سنة 1928 زادت مدة الدراسة إلى

خمس سنوات تنقسم إلى مرحلتين: الأولى مدتها 3 سنوات تحصل الناجحون في نهايتها على «شهادة الكفاءة»، والثانية مدتها سنتان يتخصص فيها الطالب في إحدى الشعبتين «العلمية أو الأدبية» وتحصل الناجحون في نهايتها على «شهادة البكالوريا» . في عام 1935 استمرت مدة الدراسة 5 سنوات، ولكن تحول تقسيمها إلى مرحلتين: الأولى مدتها 4 سنوات تنتهي بامتحان الثقافة العامة «القسم العام»، والثانية مدتها سنة دراسية واحدة «سنة التوجيه»، تحصل الطلاب في نهايتها على شهادة الدراسة الثانوية العامة «القسم الخاص»، وتتشعب فيها الدراسة إلى ثلاث شعب هي: العلوم، الآداب، الرياضيات، وتخضع لإشراف جامعي على امتحاناتها . أصبحت مدة الدراسة بالمدارس الثانوية للبنات 6 سنوات اعتباراً من سنة 1937 وكانت مقسمة إلى مرحلتين: الأولى مدتها 5 سنوات للثقافة العامة، والثانية مدتها سنة واحدة «مرحلة التوجيه» . في عام 1951 توحدت المناهج ومدة الدراسة بين مدارس البنين ومدارس البنات الثانوية لتكون 5 سنوات وأعيد تقسيمها لتكون على ثلاث مراحل، الأولى مدتها سنتان تحصل الناجحون في نهايتها على شهادة الدراسة المتوسطة، والثانية مدتها سنتان وتحصل الناجحون في نهايتها على شهادة الثقافة العامة، والثالثة مدتها سنة وتنقسم فيها الدراسة إلى «علمي وأدبي»، وتحصل الناجحون في نهايتها على شهادة التوجيهية.[20]

وجدت فكرة إنشاء جامعة مصرية معارضة شديدة من جانب سلطات الاحتلال البريطاني، ولكن على الرغم من ذلك أخذت لجنة من الوطنيين بزمام المبادرة حتى تم افتتاح الجامعة المصرية كجامعة أهلية في 21 ديسمبر 1908 بحضور الخديوي عباس الثاني، ولم يكن للجامعة مقر دائم وقتذاك فكانت المحاضرات تلقى في قاعات متفرقة، حتى اتخذت لها مكاناً في سراي الخواجة نستور جناكليس، ثم انتقلت إلى سراي محمد صدقي بشارع الفلكي. وفي 11 مارس 1925 صدر مرسوم بقانون إنشاء الجامعة الحكومية باسم الجامعة المصرية، وفي عام 1928 بدأت الجامعة في إنشاء مقار دائمة لها في موقعها الحالي

بالجيزة، وفي 23 مايو 1940 تغيير اسم الجامعة المصرية إلى جامعة فؤاد الأول، وعقب قيام ثورة يوليو وتحديداً في 28 سبتمبر 1953 صدر مرسوم بتعديل اسم الجامعة من جامعة فؤاد الأول إلى جامعة القاهرة.[36] عندما ازداد الإقبال على التعليم الجامعي أصبحت جامعة فؤاد الأول لا تتسع لقبول جميع المتقدمين فقرر مجلس الجامعة في عام 1938 إنشاء فرعين للجامعة بالإسكندرية لكليتي الحقوق والآداب ثم أنشئ فرع لكلية الهندسة بالإسكندرية عام 1941. في 2 أغسطس 1942 أنشئت جامعة فاروق الأول بالإسكندرية وتكونت في بادئ الأمر من كليات الآداب والحقوق والطب والعلوم، والهندسة، والزراعة، والتجارة.

وبعد قيام ثورة يوليو تغير اسم الجامعة إلى جامعة الإسكندرية.[37] في عام 1950 أنشئت جامعة إبراهيم باشا الكبير بالعباسية بالقاهرة لتلبية الحاجة إلى التوسع في التعليم الجامعي. بدأت الجامعة ببعض المنشآت المتفرقة بالعباسية وذلك حتى تم بناء الحرم الحالي للجامعة بالعباسية وانتقلت إليه أغلب الكليات في عام 1962. في 21 فبراير 1954 بعد قيام ثورة يوليو تغير اسم الجامعة إلى جامعة هليوبوليس، وبعد ذلك تغير في نفس السنة إلى اسمها الحالي جامعة عين شمس.[38][39]

العصر الجمهوري

عملت ثورة يوليو 1952 على الاهتمام بتعميم التعليم ونشره وإقرار مجانيته وذلك بإصدار القانون رقم 210 لسنة 1953. وفي عام 1953 صدر القانون رقم 211 الذي ساوى بين جميع أنواع التعليم الثانوي حيث قسم الدراسة في المرحلة الثانوية إلى: عامة ونسوية وصناعية وزراعية وتجارية، وحدد مدة الدراسة بثلاث سنوات، وتكون الدراسة بالسنة الأولى عامة، تنقسم في السنة الثانية والثالثة إلى شعبتين هما «القسم الأدبي – القسم العلمي»، وينتهي في نهاية السنة الثالثة عقد امتحان عام على مستوى الجمهورية يمنح فيه الناجحون «شهادة الدراسة الثانوية العامة». تعرضت المدرسة الثانوية للتجديد والتجريب، فأنشأت

الوزارة مدارس تجريبية ونموذجية بالمرحلتين الإعدادية والثانوية، وذلك في عام 1956، وفي نفس العام أنشأت الوزارة مدرسة للمتفوقين بالقاهرة يلتحق بها الخمسة الأوائل في الشهادة الإعدادية (من البنين فقط)، كما أنشأت الوزارة مدارس ثانوية نسوية مشابهة للمدارس الفنية. بإصدار القانون رقم 213 لسنة 1956 رسخ استقرار السلم التعليمي على أساس (6 سنوات للمرحلة الابتدائية + 3 سنوات للمرحلة الإعدادية + 3 سنوات للمرحلة الثانوية)، ومن ثم أعيدت دراسة وضع المدرسة الابتدائية الراقية، وتم ضمها إلى التعليم الإعدادي باسم «المدرسة الإعدادية العملية» وكانت تجمع بين الإعداد الثقافي والإعداد المهني ووضعت تحت التجربة اعتباراً من عام 1957 وحتى ألغيت عام 1966. نصت عدة قوانين على نوع التعليم الإعدادي الفني بأنواعه المختلفة حتى تبين عدم جدواها فتمت تصفيتها تدريجياً اعتبار من عام 1963.[20]

جاء القانون رقم 68 لسنة 1968، ليشمل جميع قوانين التعليم السابقة، وليؤكد على مجانية التعليم العام وينظم تنظيمه وكيفية الانتقال من مرحلة لأخرى مع استمرار العمل بنظام التشعيب (الآداب والعلوم) في المدارس الثانوية العامة من خلال ذلك القانون طوال عقد السبعينات. في ضوء تلك الاستراتيجية صدر قانون التعليم رقم 139 لعام 1981 المنظم لشؤون التعليم قبل الجامعي في مصر، وبموجبه تم إلغاء القوانين السابقة عليه، وهو القانون رقم 68 لعام 1968 في شأن التعليم العام، والقانون رقم 16 لعام 1969 في شأن التعليم الخاص، والقانون رقم 75 لعام 1970 في شأن التعليم الفني، وأصبح هناك قانون واحد ينظم مرحلة التعليم قبل الجامعي بجميع مراحله وأنواعه، وقد شملت أهم أحكامه مد فترة الإلزام إلى تسع سنوات دراسية لتشمل المرحلتين الابتدائية والإعدادية.[20] ومنذ السبعينات زاد الطلب على التعليم الخاص في ظل ما شهده التعليم الحكومي من كثافة طلابية عالية، أدت في بعض الأحيان إلى تشغيل بعض المدارس بنظام الفترات.[40]

أما بالنسبة للتعليم العالي فقد أقرت مجانيته في عهد جمال عبد الناصر،[41] وأنشئت جامعة أسيوط (1957) لتكون بذلك أول جامعة تقام في صعيد مصر،[42] كما تم تطوير الأزهر وتحويله إلى جامعة عصرية تدرس فيها العلوم الطبيعية المدنية بجانب العلوم الدينية وأنشأ مدينة البعوث الإسلامية لتضم آلاف الطلاب القادمين من الدول الإسلامية للتعلم في الأزهر.[43] وتوالى بعد ذلك إنشاء الجامعات في عهد الرؤساء اللاحقين.[44]

مراحل التعليم – رياض الأطفال

يقدم قطاع التعليم في مصر برنامجاً لمرحلة رياض الأطفال وتناظر المستوى الأول (اسكد-0) من التصنيف الدولي لنظم التعليم، ويلتحق بها التلميذ بعد سن 4 سنوات طبقاً للمادة 56 من قانون الطفل رقم 12 لسنة 1996 وتعديلاته. ولكنه ليس جزءاً من نظام التعليم الأساسي «الإلزامي»، ولا يعد شرطاً للقبول بالمرحلة الابتدائية بالمدارس العامة.[5]:17 ويكون حساب السن للمقبول برياض الأطفال بجميع المدارس الخاصة والمدارس الرسمية على أساس السن في أول أكتوبر من العام الدراسي المتقدم فيه الطالب، ويسمح بالتقدم للمدارس الرسمية والخاصة لكل طفل من سن الرابعة ودون السادسة، وتجوز بالنسبة للمدارس الخاصة حال وجود أماكن النزول بالسن إلى ثلاث سنوات وستة أشهر، تنفيذاً للقرار الوزاري رقم 138 لسنة 2007.[45][46] بدأت بعض المدارس الخاصة اعتماد منهج مونتيسوري للتعليم في مرحلة رياض الأطفال والتي تعتمد على التوازن بين القدرات العقلانية والعملية للطفل والتعليم باستخدام الصور والمجسمات.[47][48]

التعليم الإلزامي

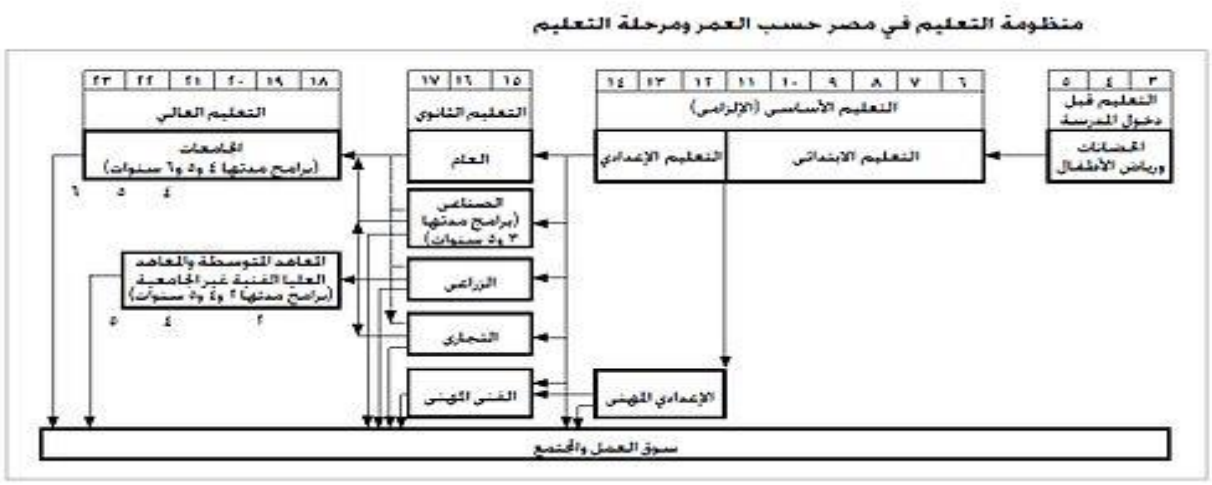

منظومة التعليم في مصر

حسب الدستور المصري فإن حق التعليم المجاني الإلزامي لكل الأطفال المصريين وطبقاً للمادة 19 من الدستور امتدت مرحلة التعليم الإلزامي من 9 سنوات إلى 12 سنة اعتباراً من سن 6 سنوات إلى 18 سنة لتضم حلقة التعليم الثانوي، فيما ينص قانون التعليم الحالي رقم 139 لسنة 1981 وتعديلاته بالمادة 15 على أن مرحلة التعليم الأساسي تتكون من حلقتي التعليم الابتدائي (6 سنوات) والإعدادي (3 سنوات) بإجمالي 9 سنوات، وتتشكل مراحل التعليم من:

- التعليم الابتدائي: قررت مدته خلال بعض الفترات ب 5 سنوات، وحالياً مدته 6 سنوات، ويناظر المستوى الأول (اسكد-1) من التصنيف الدولي لنظم التعليم، ويلتحق به التلميذ في سن 6 سنوات وهو السن الرسمي للالتحاق بالتعليم.
- التعليم الإعدادي: مدته 3 سنوات، ويناظر المستوى الثاني (اسكد-2) من التصنيف الدولي لنظم التعليم، ويلتحق به التلميذ في سن 12 سنة.
- التعليم الثانوي: يناظر المستوى الثالث (اسكد-3) من التصنيف الدولي لنظم التعليم، ويلتحق به التلميذ في سن 15 سنة، وله مسارين هما:

- الثانوية العامة: بفصولها التي تقبل المجموع المحدد لنهاية المرحلة الإعدادية أو فصول الخدمات التي تقبل مجموع أقل، ويؤهل هذا المسار الطالب للالتحاق بالتعليم الجامعي أو ما بين الثانوي والجامعي (المعاهد فوق المتوسطة) .
- الثانوية الفنية «الدبلوم»: بأنواعها (الصناعي، التجاري، الفندقي، الزراعي) ومدتها إما 3 سنوات أو «3–5 سنوات للتعليم الصناعي» ويعد ذلك المسار الطالب للالتحاق بسوق العمل مباشرة مع إمكانية الالتحاق ببعض الكليات والمعاهد في حالة كان مجموع درجات الطالب 70% على الأقل في نهاية تلك المرحلة.
- الشهادات الثانوية الأجنبية المعادلة «عامة أو فنية»: يمكن للطلاب الحاصلين على مؤهل المرحلة الثانوية من بعض الدول الأجنبية أو من المدارس الدولية في مصر من ذوي الشهادات المعادلة للثانوية العامة أو الفنية المصرية الالتحاق بالدراسة الجامعية في البلد الذي تتبعه المدرسة أو الجامعات المصرية. [5]:13:17 [49]:مادة15 [50] [51] [52] [53] [54]

التعليم العالي

المقالة الرئيسة: قائمة الجامعات في مصر

يشمل التعليم العالي في مصر المؤسسات الحكومية والخاصة والعسكرية والدينية التي تمنح درجات المؤهل فوق المتوسط ودرجتي المؤهل العالي (البكالوريوس، الليسانس) ودرجات الدراسات العليا (الدبلوم، الماجستير، الدكتوراه) سواء المهنية بنظام الساعات المعتمدة فقط والتي لا تؤهل للالتحاق بالدراسات العليا البحثية أو الأكاديمية التي يقدم الطالب في نهايتها رسالة بحثية يناقش فيها بالنسبة للماجستير والدكتوراه. [55]

التعليم التقليدي

أنواع المدارس

طالع أيضًا: قائمة أنواع المدارس في مصر

المدارس الحكومية

- مدارس النيل المصرية الدولية (م.ن.م) (بالإنجليزية: **Nile Egyptian Schools**): هي مدارس حكومية تقدم خدمة تعليمية مشابهة للمدارس الدولية الأجنبية. تأسست عام 2010 ككيان مستقل لصندوق تطوير التعليم التابع لرئاسة مجلس الوزراء.[56] وتقوم تلك المدارس بتدريس مناهج مصرية بمعايير دولية لمراحل التعليم المختلفة، وتتميز بشراكة دولية مع هيئة الامتحانات الدولية بجامعة كمبردج التي تقدم الدعم الفني للمدارس. وتحصل الطالب على شهادة النيل الثانوية الدولية (بالإنجليزية: **CNISE - Certificate of Nile International Secondary Education**) التي تمكنه من الالتحاق بالجامعات المصرية والدولية، وتعادل شهادتها شهادة «أي جي» الدولية المعتمدة في التعليم البريطاني. تقدم تلك المدارس خدماتها مقابل مصاريف تعتبر الأعلى بين المدارس الحكومية.[57][58][59][60][61]
- المدارس المصرية الدولية (بالإنجليزية: **EIS - The Egyptian International School**): هي مدارس حكومية دولية تمنح شهادة البكالوريا الدولية (بالإنجليزية: **IB - International Baccalaureate**)، وتتبع قطاع التعليم العام. أنشئت المدارس بهدف مواكبة تطورات التعليم العالمية بالاشتراك مع مؤسسة البكالوريا العالمية ومؤسسة جرين لاند التعليمية.[62][63][64][65] وتعتمد أيضاً بعض المدارس الخاصة هذا النظام في التدريس. يدرس طلاب تلك المدارس باللغة العربية في السنوات الابتدائية وباللغة الإنجليزية في برنامجي المرحلة المتوسطة الإعدادية والبكالوريا الصفين الثاني والثالث الثانوي.[66]

- المدارس المصرية اليابانية (بالإنجليزية: Egyptian Japanese Schools): التوكاتسو هو نظام التعليم الياباني الذي أعلنت مصر اتجاهها لتطبيقه من خلال اتفاقية الشراكة في التعليم (بالإنجليزية: EJEP - Egypt-Japan Education Partnership) الموقعة بين البلدين في مارس 2016. بدأ التخطيط لتطبيق النظام خلال العام الدراسي 2017/2016 في 12 مدرسة موزعة على محافظات القاهرة الكبرى، وفي أبريل 2017 أعلن عن التخطيط لبدء تطبيق النظام في 45 مدرسة أخرى موزعة على محافظات الجمهورية.[67][68][69][70]
- مدارس القوات المسلحة: هي مدارس مدنية تابعة للقوات المسلحة المصرية أو تشرف عليها ويؤدي طلابها الامتحانات العامة تحت إشراف الإدارات التعليمية بوزارة التربية والتعليم، وتتمثل في مدارس التحرير للقوات المسلحة التي يلتحق بها الأفراد من داخل القوات المسلحة فقط وفقاً لرغبتهم من فئة (مجند، صانع عسكري، صف ضابط متطوع) بالمرحلتين الإعدادية والثانوية، تحت إشراف هيئة تدريب القوات المسلحة.[71] ومدارس بدر الدولية (بالإنجليزية: BIS - Badr International Schools) التي تقدم خدماتها للمدنيين سواء مصريين أو أجانب مقابل مصروفات سنوية للتعليم طبقاً للنظام الدولي الأمريكي أو البريطاني.[72][73]
- مدارس الجمعيات التعاونية التعليمية: هي مدارس تعمل تحت مظلة القانون رقم 1 لسنة 1990 والخاص بالجمعيات التعاونية التي تنشأ بهدف تأسيس مدارس خاصة، ويتكون رأس مال الجمعية من أسهم اسمية غير محدودة العدد وغير قابلة للتجزئة، تؤدى دفعة واحدة عند الاكتتاب، وتجوز للجمعيات التعاونية التعليمية إذا بلغ عددها عشر جمعيات على الأقل أن تكون جمعية تعاونية تعليمية عامة على مستوى الجمهورية.[74] ومن أمثلة تلك المدارس:

- المدارس القومية: المدارس أو المعاهد القومية أغلبها كانت مدارس الجاليات الأجنبية القديمة التي لا يوجد لها كنائس، وأممت عقب العدوان الثلاثي وأنشئ لإدارتها الشركة العامة للمعاهد القومية، ثم قامت وزارة التعليم ببيع تلك المدارس إلى الجمعيات التعاونية وعقب إصدار القانون رقم 1 لسنة 1990 بشأن الجمعيات التعاونية التعليمية، والقرار الوزاري رقم 306 لسنة 1993 بشأن التعليم الخاص، أصبحت تلك المدارس تدار من خلال الجمعيات التعاونية التعليمية ومجلس إدارة منتخب، تحت إشراف وزارة التربية والتعليم والجمعية العامة للمعاهد القومية. تعتبر تلك المدارس من نماذج التعليم مدفوع الأجر متوسط التكلفة، وهي غير هادفة للربح، وتجمع بين مميزات الرقابة الموجودة في المدارس الحكومية، وجودة التعليم بالمدارس الخاصة.[75] وتنقسم إلى: (مدارس عربية تقدم المناهج الحكومية العربية، مدارس لغات بأنواعها التقليدية التي تقدم المناهج الحكومية المترجمة للغة أجنبية أو الدولية التي تقدم مناهج أجنبية).[76][77]
- مدارس مصر للغات: هي من مدارس الجمعيات التعاونية التعليمية غير الهادفة للربح، أسس المدرسة كل من عثمان أحمد عثمان وإسماعيل عثمان وماجدة موسى سنة 1985. تقدم المدرسة أقسام اللغات (التقليدية، والدولية «أمريكي، بريطاني، فرنسي»، بالإضافة إلى قسم لذوي الاحتياجات الخاصة).[78]
- المدارس الرسمية: هي مدارس حكومية أنشئت طبقاً للقرار الوزاري رقم 94 لسنة 1985 تحت اسم «المدارس التجريبية الرسمية للغات»،[79] وتغير اسمها حالياً إلى المدارس الرسمية طبقاً للقرار الوزاري رقم 285 لسنة 2014. تدرس بتلك المدارس جميع المواد بالإنجليزية، ماعدا مواد محدودة تدرس باللغة العربية وتكون اللغة الفرنسية أو لغات أخرى كالألمانية أو الصينية هي اللغة الثانية

لها طبقاً لاختيار الطالب.[80][81] تبدأ الدراسة بتلك المدارس من مرحلة رياض الأطفال وسن الالتحاق بها هو سن أربع سنوات. وتنقسم إلى:

- رسمية للغات (التجريبية سابقاً): وهي مدارس أقل كثافة طلابياً من نظيرتها العامة حيث لا يزيد عدد الطلاب بها عن 36 طالب، ومصاريفها أعلى نسبياً من نظيرتها العامة.[76]
- رسمية متميزة للغات (المستقبل سابقاً): وهي مدارس أقل كثافة طلابياً من نظيرتها الرسمية للغات حيث لا يزيد عدد الطلاب بها عن 29 طالب، ومصاريفها تقريباً ضعف مصاريف نظيرتها الرسمية للغات.[45][76][82][83]
- رسمية دولية (بالإنجليزية: IPS - International Public School): هي مدارس رسمية تعمل بالنظام البريطاني وتمنح شهادة IG – آي جي – الشهادة الدولية العامة للتعليم الثانوي أو شهادة الثقافة العامة البريطانية (بالإنجليزية: IGCSE - International General Certificate of Secondary Education).[84]
- المدارس النموذجية: هي مدارس أنشئت طبقاً للقرار الوزاري رقم 64 لسنة 1985 بهدف تطبيق التجارب التعليمية الجديدة تمهيداً لتعميمها عندما يثبت نجاحها.[85]
- المدارس العامة: هي المدارس الأكثر انتشاراً وتدرس فيها جميع المواد باللغة العربية، بجانب تدريس اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية أولى، ثم تضاف لغة أجنبية ثانية في المرحلة الثانوية طبقاً لاختيار الطالب، وسن الالتحاق بها يكون عند سن السادسة مقابل مصاريف رمزية.[86]
- المدارس المجتمعية: هي مدارس حكومية تابعة لنظام التعليم العام أنشئت في التسعينات للأطفال الذين لم يلتحقوا بالتعليم الأساسي (8 سنوات كحد أقصى لبداية المرحلة الابتدائية) أو الذين تسربوا منه. تأسست تلك المدارس بمساعدة منظمة «يونيسف» وزارة التربية والتعليم والمجتمع المحلي وينم

افتتاحها في الغالب في المناطق محدودة السكان المحرومة من المدارس وتتميز بنظام تعليم مرن يسمح بتدريس أكثر من مستوى في نفس الفصل. [5]:17[87]

- مدارس الفصل الواحد: هي مدارس حكومية تابعة لنظام التعليم العام أنشئت في 2004 بالإشراك مع منظمة اليونسكو وبالتعاون المشترك مع برنامج الغذاء العالمي ومنظمات المجتمع المدني بهدف علاج مشكلة تسرب الأطفال من التعليم في المناطق الأكثر فقراً بسبب عمالة الأطفال أو بسبب الظروف الصعبة. وفي عام 2007 انضمت تلك المدارس إلى منظومة التعليم العام. [88][89]
- مدارس التربية الخاصة: هي مدارس خاصة بالأطفال الذين يعانون من حالات عقلية أو صحية خاصة. ويسري بشأن تلك المدارس مواد القرار الوزاري رقم 37 لسنة 1990 المعدل بالقرار الوزاري رقم 561 لسنة 2014 بشأن مدارس وفصول التربية الخاصة. ويأتي على رأس تلك المدارس: مدارس النور للمكفوفين وضعاف البصر، مدارس الأمل للصم وضعاف السمع، مدارس المشافي لمرضى شلل الأطفال، مدارس التربية الفكرية للأطفال ذوي الإعاقات العقلية. [90][91]

- مدارس المتفوقين والموهوبين: هي نوعين من المدارس تنقسم إلى:

- مدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا (بالإنجليزية: STEM - Science and Technology): يلتحق بها التلاميذ المتفوقون أكاديمياً في بداية المرحلة الثانوية بعد النجاح في الاختبارات المقررة والحصول على مجموع أعلى من 90% في نهاية المرحلة الإعدادية تحدد سنوياً، وتوفر إقامة كاملة للطلاب. تعمل تلك المدارس بنظام STEM وهو نظام معمول به في عدة دول، حيث تراعي مناهجها تغطية الموضوعات التي تدرس في مدارس الثانوية العامة مع مراعاة طرق التدريس الحديثة بنظام مجموعات العمل مع مراعاة كثافة الفصول المنخفضة «24 تلميذ»، وتحصل خريجيها على شهادة العلوم

والتكنولوجيا للمشوقين. تتولى هيئة المعونة الأمريكية أو الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (بالإنجليزية: US AID) الإشراف على المدارس من الناحية الأكاديمية والتجهيزية.[92][93][94][95]

- مدارس الموهوبين رياضياً: يلتحق بها الطلبة المتميزون رياضياً اعتباراً من بداية المرحلة الإعدادية عقب اجتيازهم لاختبارات القبول، وتقدم المصاريف المالية الخاصة بالطالب والمدرسة كمنحة من المجلس القومي للرياضة، فيما تتحمل وزارة التربية والتعليم مصاريف الكوادر الإدارية والتعليمية. ومن الألعاب التي تنفذ بتلك المدارس:

(كرة القدم، الملاكمة، المصارعة، النايكوندو، ألعاب القوى، الجودو، رفع الأثقال).[96][97]

المدارس الخاصة

هي مدارس تعمل طبقاً للقرار الوزاري رقم 420 لسنة 2014 بشأن التعليم الخاص، وتنقسم إلى:[98]

- مدارس عربي ومدارس اللغات: تقدم مناهج مشابهة للمناهج القومية العربية أو مناهج اللغات المقررة في المدارس الرسمية وتجوز لها إضافة بعض المناهج الخاصة مع خدمة تعليمية أفضل سواء بالنسبة للتدريس أو الكثافة الطلابية مقابل مصاريف سنوية.[98]:مادة43[99] ويسري بشأن مصروفات تلك المدارس القرار الوزاري رقم 299 لسنة 2016.[100]
- المدارس الخاصة المجانية المعانة: تنطبق عليها القرارات الصادرة بشأن المدارس الرسمية ولا تقبل مقابل من التلاميذ سوى مقابل الخدمات الإضافية المقررة على المدارس الرسمية، وتتولى وزارة التربية والتعليم الإشراف على شؤونها الفنية والمالية والإدارية وتعيين المدرسين وتحمل تكاليف الأجور والترميم والصيانة والأثاث والتجهيزات والكتب والمصاريف الخدمية في ما عدا إيجار مبنى

المدرسة الذي يتحمله أصحاب المدرسة في مقابل الإعانة التي تصرف له من الوزارة مقابل هذا الإيجار وكتعويض مقابل تطبيق نظام المجانية.[98]:مادة65-68

- المدارس الدولية: هي مدارس شهاداتها معادلة لشهادة الثانوية العامة المصرية والشهادة الثانوية المناظرة في البلد الأجنبي الذي تتبعه وتسمح بالالتحاق بالجامعات في كلا البلدين. ومن أمثلة تلك المدارس:[54][77]
- المدارس البريطانية: تعتمد على نظام أي جي – الشهادة الدولية العامة للتعليم الثانوي أو شهادة الثقافة العامة البريطانية (بالإنجليزية: IGCSE - International General Certificate of Secondary Education) الذي دخل مصر عام 1994 من قبل المركز الثقافي البريطاني.[101][102]
- المدارس الأمريكية: مدارس الدبلومة الأمريكية (بالإنجليزية: High School American Diploma) هي المعتمدة من قبل سيتا – هيئة الاعتماد الدولي وعبر الأقاليم (بالإنجليزية: CITA - Commission on International and Trans-Regional Accreditation).[101] وتخضع طلاب هذه المدارس لامتحان السات – اختبار الكفاءة المدرسية أو اختبار التقييم المدرسي – (بالإنجليزية: SAT - Scholastic Aptitude Test or Scholastic Assessment Test).[77] ويقيم الطالب طبقاً لنظام درجات حساب المتوسط التراكمي (بالإنجليزية: GPA - Grade Point Average) الذي يستخدم الرموز (A, B, C, D, F) للتقييم طبقاً للنقاط المرصودة لكل رمز. وتُعتمد امتحانات طلاب تلك المدارس عبر مجلس الكليات الأمريكي (بالإنجليزية: College Board).[103][104]:13
- المدارس الفرنسية: تمنح الشهادة الثانوية العامة الفرنسية (البكالوريا الفرنسية) (بالإنجليزية: French Baccalaureate) هي المدارس المعتمدة من وكالة التعليم الفرنسي في

الخارج (بالإنجليزية: AEFE - Agence pour l'enseignement français à l'étranger) .[54][101][105][106]

- المدارس الكندية: تمنح دبلوم المدارس الثانوية بمقاطعة أونتاريو (بالإنجليزية: Ontario Secondary School Diploma) أو شهادة التخرج بمقاطعة كولومبيا البريطانية (بالإنجليزية: British Columbia Certificate of Graduation) أو دبلوم المدارس الثانوية بمقاطعة نوفا سكوتيا (بالإنجليزية: Nova Scotia High School Diploma) أو دبلوم المدارس الثانوية بمقاطعة مانيتوبا (بالإنجليزية: Manitoba High School Diploma) .[66]
- المدارس الألمانية: تمنح الشهادة الثانوية الألمانية (البكالوريا) «شهادة الأبيتور الألمانية» (بالألمانية: Abitur oder Zeugnis der Allgemeine Hochschulreife) أو (بالإنجليزية: The German Secondary School Certificate) .[54][107]
- المدارس الإيطالية: تمنح شهادة الثانوية التي تمنحها المدارس الإيطالية .[108][109]
- مدارس السفارات والقنصليات: هي مدارس تنشئها هيئات أجنبية ويقتصر التعليم فيها على غير المصريين من أبناء العاملين بالسلك الدبلوماسي والقنصلي الأجنبي وغيرهم من الأجانب، ولا يسري عليها أحكام القرارات الوزارية بشأن المدارس الخاصة،[98]:مادة1 ومنها المدرسة الروسية،[66] المدرسة اليابانية،[110] المدرسة الكورية .[111]

اللغات الأجنبية

طالع أيضًا: قائمة مقررات اللغة الإنجليزية بالمدارس المصرية

اللغة الأجنبية الأولى في أغلب المدارس هي الإنجليزية، بينما تخير الطالب في اختيار اللغة الأجنبية الثانية خلال المرحلة الثانوية ما بين الفرنسية والألمانية، والإيطالية، والإسبانية، والصينية .[112]

أنظمة ومصطلحات مدرسية

- مدارس الفترة الواحدة الصباحية: هي المدارس التي تعمل بنظام فترة واحدة تبدأ من الساعة السابعة والنصف صباحاً إلى الظهر.[113]
- مدارس الفترتين الصباحية والمسائية: هي مدارس تعمل بنظام فترتين، تبدأ الفترة الأولى «الصباحية» من الساعة السابعة والنصف صباحاً إلى الظهر وتبدأ الفترة الثانية «المسائية» من الظهر حتى الساعة الخامسة مساءً تقريباً.[113]
- مدارس اليوم الكامل: هي مدارس يكون يومها الدراسي أطول بساعة أو اثنين من مدارس الفترة الواحدة.[113][114]
- المدارس الداخلية: هي مدارس تعمل بنظام المبيت حيث توفر للطلبة وسائل إقامة وإعاشة كاملة.
- المدارس الثانوية العسكرية: هي مدارس تدرس بها نفس المناهج الثانوية العامة، ولكن يدرس طلابها مادة إضافية هي التربية العسكرية بإشراف من القوات المسلحة المصرية.[115]
- المدارس المتكاملة: هي مدارس تقدم الأنشطة بالتوازي مع العمل الأكاديمي بحيث لا يطغى جانب على الآخر، مع الاهتمام بالجوانب الأخلاقية والتربوية والدينية، والمساعدة في بناء شخصية الطفل.
- المدارس الذكية: هي مدارس تستخدم تكنولوجيا المعلومات كوسيلة للتعلم واكتساب المهارات باستخدام الحاسب الآلي والمعمل والمكتبة.[116]

- المدارس المنتجة: هي مدارس تعمل على تدريب الطلاب وإكسابهم مهارات مختلفة تمكنهم من القيام ببعض المشروعات الصغيرة، ويتم توزيع دخل تلك المنتجات على الطلاب والمدرسين والمديريات.[117]
- فصول الخدمات الإدارية: هي فصول ثانوية عامة، ولكنها فترة مسائية فقط وبمصروفات منخفضة، والتي تقبل طلاب المرحلة الإعدادية الحاصلين على مجموع أقل من المحدد للالتحاق بفصول الثانوية العامة الطبيعية.[118]
- المواد التطبيقية: هي التي يمتحنها طلاب المدارس العامة عملياً فقط ولا يعقد لها امتحان نظري على أن تختار الطالب واحدة من مواد (التربية الفنية والموسيقية، الاقتصاد المنزلي، المجال الزراعي والصناعي والتجاري، الحاسب الآلي) للامتحان فيها ولا تعتبر أي منها مادة نجاح أو رسوب.[119] واعتباراً من بداية المرحلة الإعدادية تعتبر مادتي الحاسب الآلي والتربية الفنية مواد نجاح ورسوب ولا تضاف للمجموع.[120]
- المستوى الرفيع للثانوية العامة: بالنسبة لطلبة الثانوية العامة «بالنظام القديم» هي مادة واحدة تجوز للطالب أن يؤدي الامتحان فيها وهي بالنسبة للمجموعة العلمية «علوم» مادة الأحياء، بالنسبة للمجموعة العلمية «رياضة» مادة الرياضيات، بالنسبة للمجموعة الأدبية مادة الفلسفة والمنطق، وبالنسبة لجميع طلاب المجموعات مادتي اللغة العربية واللغة الأجنبية الأولى. ولا تعتبر مادة المستوى الرفيع ضمن مواد الرسوب لطلاب الثانوية العامة ولا تحتسب للطالب إلا الدرجات التي تزيد عن النهاية الصغرى للنجاح وتضاف درجة المستوى الرفيع إلى المجموع الكلى لدرجات الطالب عن طريق مكتب التنسيق وفقاً للقواعد التي يضعها المجلس الأعلى للجامعات، وتم إلغاء هذا النظام. ولا تعتبر مادتي التربية الدينية والتربية الوطنية من مواد المستوى الرفيع، ولكن تعتبر مواد نجاح ورسوب

للطالب، ولكنها لا تضاف إلى المجموع الكلي لدرجاته. وهناك بعض الكليات تجري اختبارات قدرات للطلاب الراغبين في الالتحاق بها مثل كلية الفنون الجميلة وغيرها .[119][121][122]

- المسنوى الرفيع للغة الإنجليزية: هو منهج أجنبي «غير حكومي» من مناهج اللغة الإنجليزية المختلفة، كانت تختار المدارس الخاصة «لغات» والقومية «لغات» والرسمية/التجريبية «لغات» إحداها لتدريسها بجانب منهج الوزارة للغة الإنجليزية بهدف رفع مسنوى الطالب في اللغة الإنجليزية وذلك منذ بداية التحاقه بالمدرسة، وتم إلغاء هذا النظام مع بداية تنفيذ نظام التعليم الجديد اعتباراً من العام الدراسي الذي بدأ في 2018، واستبدلت تلك المناهج بكتاب حكومي اختياري بديل للمسنوى الرفيع.[123][124]
- نظام الثلاثة أيام لرياض الأطفال بالمدارس الرسمية: هو نظام يعتمد على تقسيم الطلاب في الأسبوع الدراسي إلى مجموعتين، كل مجموعة ثلاثة أيام صباحي، ويومين مسائي، على أن تكون الأيام الصباحية داخل مقر المدرسة، والأيام المسائية في أحد المراكز الشبابية، وهو نظام مطبق في بعض المدارس الرسمية لاستيعاب الزيادة الطلابية وكثافة الفصول.[125][126]

التعليم الفني «التقني»

أنشئت المدارس الفنية بهدف إعداد فنيين في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والإدارة والخدمات ويتم قبول التلاميذ في نوعيات التعليم الثانوي الفني بعد إتمامهم مرحلة التعليم الإعدادي وفقاً للشروط والقواعد التي تصدرها وزارة التربية والتعليم سنوياً . يمنح الطالب في نهاية الدراسة شهادة الدبلوم طبقاً لمدة دراسته وتخصصه إما دبلوم «3 سنوات» فنة فني أو دبلوم متقدم «5 سنوات» فنة فني أول، ويسمح لطلاب نظام 3 سنوات باستكمال دراستهم لمدة عامين إضافيين بالمدارس الفنية المتقدمة نظام الخمس سنوات مع مراعاة التخصصات والشروط التي تحددها قطاع التعليم الفني بوزارة التعليم.[127]

مجالات الدراسة الرئيسية

- صناعي: ومن شعبه: البحرية، إلكترونية، معمارية، ميكانيكية، كهربية، مركبات، معدنية، خشبية، نسجيه، التريكو والتطريز الآلي، الملابس الجاهزة، الزخرفة والإعلان، تبريد وتكييف الهواء.[128]
- تجاري: ومن شعبه: إدارة، إدارة وموانئ وخدمات بحرية، إعداد مهني، تسويق وسوق المال، حسابات، محاسبة، إنتاج وخدمة، بيع وترويج، تأمينات تجارية، خدمات النقل الدولي، سكرتارية طبية، شؤون قانونية، مساعد فني إداري، مشتريات وأعمال مخازن، مصارف، معاملات تجارية.[128]
- فندقي: ومن شعبه: خدمات سياحية، إشراف داخلي، فندقي فني طاهي، فندقي فني مطاعم، مطبخ، مطعم.[128][129]
- زراعي: ومن شعبه: ألبان وصناعات زراعية، استصلاح أراضي وميكنة زراعية، إنتاج حيواني، إنتاج حيواني وداجني، إنتاج سمكي، تصنيع زراعي، تصنيع غذائي، عجائن ومخبوزات، إنتاج الحاصلات البستانية، بستنة، تربية النحل ووقاية المزروعات، صحة بيطرية، فني معامل.[128]
- تمريض: تتمثل منشآت هذا الفرع في المدارس الثانوية الفنية للتمريض والمعاهد الفنية للتمريض بخلاف منشآت التمريض العسكرية.
- الإدارة والخدمات: ومن شعبه: الشؤون القانونية، مشتريات وأعمال مخازن، معاملات تجارية، تأمينات تجارية. ويحصل خريجيها على دبلوم المدارس الثانوية الفنية للإدارة والخدمات.[130]

أنواع المدارس

المدارس الثانوية نظام 3 سنوات: مدة الدراسة فيها 3 سنوات وتنقسم إلى:

- المدارس الثانوية الفنية للتعليم الصناعي: تعمل طبقاً لـ (نظام قديم) أو (نظام مطور) وتمنح شهادة دبلوم المدارس الثانوية الفنية.[131][132]
- مدارس التعليم والتدريب المزدوج «مبارك كول سابقاً»: هي مدارس بدأت نشاطها في أبريل 2004 بالشراكة بين المؤسسة الألمانية للتعاون الفني ووزارة التعليم والاتحاد النوعي لجمعيات المستثمرين الممثل للقطاع الخاص. يقوم هذا النظام على تعليم المواد النظرية الثقافية والمواد الفنية داخل المدرسة والتدريب كتطبيق عملي داخل منشأة القطاع الخاص «المنشأة التدريبية». مدة الدراسة بتلك المدارس 3 سنوات يمنح الطالب الناجح في نهايتها شهادة دبلوم المدارس الثانوية الفنية للتعليم والتدريب المزدوج – نظام 3 سنوات – بالإضافة إلى شهادة محلية من الجهة المشرفة على التدريب العملي.[131][133][134]
- مراكز التدريب المهني: هي مراكز تشرف عليها فنياً مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني التابعة لوزارة الصناعة والتجارة. وتشمل أقسام ومراكز المصلحة، ومراكز الشركات، ومحطات التدريب. مدة الدراسة بالمراكز 3 سنوات يمنح الطالب الناجح في نهايتها شهادة دبلوم التلمذة الصناعية المعادل لدبلوم المدارس الثانوية الصناعية، بالإضافة إلى حصوله على المؤهل المهني الثاني لوحدات الجدارة المهنية المصرية.[131][135][136][137][138]
- مدارس الثانوية الفنية للصم وضعاف السمع: تمنح شهادة دبلوم الصم وضعاف السمع.[131][139]
- برنامج إدارة وتشغيل المطاعم «التعليم التبادلي»: هو نظام دراسي قائم على اتفاقية تعاون بين وزارة التعليم العالي وتمثلها كلية السياحة والفنادق بجامعة حلوان وإحدى مؤسسات القطاع الخاص العاملة في مجال التصنيع الغذائي وإدارة المطاعم. يعتمد هذا النظام على التعليم الذاتي للمقررات الدراسية بجانب الوسائل التعليمية المختلفة والتدريب الميداني بنظام الساعات المعتمدة. توزع

الساعات المعتمدة على أربع مستويات دراسية (أول وثاني وثالث ورابع) كل مستوى منها عبارة عن فصلين دراسيين بإجمالي 8 فصول دراسية. بعد اجتياز الطالب المستوى الأول والثاني بنجاح يمنح شهادة دبلوم المهارات الفنية في المطاعم «دبلوم التعليم التبادلي»، وبعد اجتيازه المستوى الثالث والرابع يمنح بكالوريوس إدارة وتشغيل المطاعم.[131][140][141]

- المدارس الفنية النوعية: هي مدارس تخضع لإشراف مزدوج من وزارة التربية والتعليم والجهة العملية التي تشرف على الجانب الفني وتعمل بنظام الثلاث سنوات ومن أمثلتها: المدرسة الثانوية الصناعية للنقل التي أنشئت بموجب اتفاقية تعاون بين وزارة النقل ووزارة التربية والتعليم.[142] المدرسة الثانوية الفنية لمياه الشرب والصرف الصحي التي أنشئت بموجب اتفاقية تعاون بين الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي ووزارة التربية والتعليم، وتمنح شهادة دبلوم المدارس الثانوية الصناعية (نوعي) – لمياه الشرب والصرف الصحي.[143][144] والمدرسة الثانوية الفنية لصيد وتربية الأسماك التي أنشئت بموجب اتفاقية تعاون بين محافظة أسوان ووزارة التربية والتعليم، وتمنح شهادة دبلوم المدارس الثانوية الزراعية للتعليم والتدريب المزدوج (نوعي) – لتكنولوجيا تربية وإنتاج الأسماك.[128][145][146] والمدرسة الثانوية الفنية للتعليم المزدوج بعين حلوان التي أنشئت بموجب اتفاقية التعاون الموقعة في 8 نوفمبر 2002 بين وزارة الإنتاج الحربي، ووزارة التربية والتعليم. وتمنح شهادة دبلوم المدارس الثانوية الصناعية للتعليم والتدريب المزدوج (الإنتاج الحربي).[147] والمدرسة الثانوية الصناعية لترميم الآثار بمدينة نصر وتمنح شهادة دبلوم المدارس الثانوية الصناعية (نوعي) – لترميم الآثار.[128][132] المدارس الثانوية للبريد التي أنشئت طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم 1620 لسنة 1961 لتخريج موظفي هيئة البريد ويمكن لخريجيها الدراسة بكلية التجارة «شعبة بريد».[148][149][150]

- المدارس المهنية أو مدارس الإعداد المهني وهي مدارس تمنح شهادة دبلوم المدارس الثانوية الصناعية/الزراعية/الفندقية (إعداد مهني) .[132]
- مركز إعداد العمال والفنيين المتخصصين «شركة ترسانة الإسكندرية»: هو مركز لإعداد الفنيين في 14 مهنة متعلقة ببناء وإصلاح السفن منها ميكانيكا عامه / نجارة / أعمال صاج خفيف وثقيل / مواسير / تركيبات ميكانيكية / كهرباء / ديزل / نقش وزخرفة. يتبع المركز شركة ترسانة الإسكندرية ومدة الدراسة به ثلاث سنوات يمنح في نهايتها الطلاب في حال إتمامها بنجاح شهادة دبلوم الثانوي الصناعي .[151]
- معهد السالزيان دون بوسكو بروض الفرج «الإيطالي»: هو معهد فني صناعي تخضع لإشراف إيطالي به نظامان للدراسة 3 و5 سنوات تم تأسيسه بناءً على بروتوكول تعاون بين الحكومة المصرية والإيطالية وشهاداته «شهادة دبلوم الثانوي الصناعي» معادلة للشهادة الممنوحة من المدارس الحكومية الإيطالية والمدارس الفنية المصرية ويتم توثيق اجتياز امتحانات المعهد عن طريق دبلوم معتمد من وزارة الخارجية الإيطالية وبذلك يتم السماح للطلاب بالالتحاق سواء بالجامعات المصرية أو بجامعات الاتحاد الأوروبي . تدرس المناهج المقررة بالمعهد باللغة الإيطالية فيما عدا ثلاثة مواد تدرس باللغة العربية هي (العربية، الدين، الدراسات الاجتماعية) طبقاً للمناهج المصرية. يقدم المعهد برنامج جامعي للتعليم عن بعد بالتعاون مع جامعة أونو نيتونو الإيطالية تحصل الطالب في نهايته على شهادة تخرج معترف بها على المستوى الأوروبي ويناقش مشروع التخرج في إيطاليا .[152][153]
- المدارس الثانوية نظام 5 سنوات أو المدارس الفنية المتقدمة: مدة الدراسة فيها 5 سنوات ويمنح الناجحون في نهايتها دبلوم الدراسة الفنية المتقدمة نظام السنوات الخمس وتحدد فيه التخصص .[49]:مادة38-42 ومنها الفني والنوعي .[128]

منشآت التعليم فوق المتوسط والعالي الفني

خلاف منشآت التعليم العسكري والتعليم الديني تتنوع تلك المنشآت ما بين:

- المجمعات التكنولوجية: هي مجمعات تكنولوجية متكاملة لإعداد الفنيين على 3 مراحل، المرحلة الأولى هي المدرسة الثانوية الفنية/التقنية ومدة الدراسة بها 3 سنوات يمنح الطالب الناجح في نهايتها شهادة دبلوم التكنولوجيا «مؤهل متوسط»، المرحلة الثانية هي الكلية التكنولوجية/التقنية ومدة الدراسة بها سنتان يمنح الطالب الناجح في نهايتها شهادة دبلوم التكنولوجيا العالي «مؤهل فوق متوسط»، أما المرحلة الثالثة فهي الكلية التكنولوجية/التقنية المتقدمة ومدة الدراسة بها سنتان يمنح الطالب الناجح في نهايتها شهادة بكالوريوس في التكنولوجيا المتقدمة «مؤهل عالي». [131][154][155][156]:63
- المنشآت الصحية: يلتحق طلاب هذا الفرع من التعليم الفني بالمدارس الثانوية الفنية للتمريض «مؤهل متوسط» التي تقبل الحاصلين على الشهادة الإعدادية ومدة الدراسة بها خمس سنوات دراسية، [157] أو بالمعاهد الفنية للتمريض «مؤهل فوق متوسط» التي تقبل الحاصلين على الشهادة الإعدادية ومدة الدراسة بالنسبة لهؤلاء خمس سنوات دراسية، وتقبل أيضاً الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة أو الحاصلين على دبلوم المدارس الثانوية الفنية لمساعدي الخدمات الصحية أو ما يعادلها ومدة الدراسة بالنسبة لهؤلاء سنتان دراسيان، ويقضي الطالب بعد إنهاء الدراسة سنة أشهر امتياز في جميع الأحوال. [158][159] وتلتحق لطلاب تلك المدارس والمعاهد الالتحاق بكليات التمريض «مؤهل عالي» بالجامعات الحكومية. [160][161] ويمكن لطلاب التعليم الفني أيضاً الالتحاق بالمعاهد الفنية الصحية ومدة الدراسة بها سنتان. [162]

- الجامعة العمالية: تقبل الجامعة خريجي المرحلة الثانوية الفنية والعامة، ونظام الدراسة فيها مقسم على مرحلتين، المرحلة الأولى سنتان يمنح في الطالب الناجح في نهايتها مؤهل فوق متوسط، والمرحلة الثانية سنتان إضافيتان يمنح الطالب الناجح في نهايتها مؤهل عالي «بكالوريوس» .[163]
- المعاهد الفنية الصناعية: تشمل الدبلوم الصناعي «مؤهل فوق متوسط» الذي يمنحه معهد الدراسات التقنية والمهنية بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، ودبلوم التشغيل الأوتوماتيكي «مؤهل فوق متوسط» الذي يمنحه مركز التكنولوجيا المتطور بمصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني، والدبلومات الفوق متوسطة للمعاهد الفنية الصناعية المختلفة .[164]
- المعاهد الفنية للسياحة والفنادق: تشمل دبلوم الفندقة البحرية «مؤهل فوق متوسط» الذي يمنحه مركز الفندقة البحرية بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، والدبلومات الفوق متوسطة للمعاهد الفندقية المختلفة .[165]
- المعاهد الفنية التجارية: مدة الدراسة بها سنتان يمنح الطالب الناجح في نهايتها دبلوم معهد فني تجاري «مؤهل فوق متوسط» .[166]
- معاهد الحاسب الآلي: مدة الدراسة بها سنتان يمنح الطالب الناجح في نهايتها دبلوم نظم معلومات إدارية «مؤهل فوق متوسط» .[167]
- معاهد الخدمة الاجتماعية: مدة الدراسة بها سنتان يمنح الطالب الناجح في نهايتها دبلوم خدمة اجتماعية «مؤهل فوق متوسط» .[168][169]
- معاهد الإدارة والسكرتارية: تقبل الطالبات فقط. مدة الدراسة إما مرحلة واحدة سنتان أو مرحلتين - أربع سنوات، المرحلة الأولى مدتها سنتان تحصل من تجتازها على دبلوم الإدارة

والسكرتارية «مؤهل فوق متوسط»، المرحلة الثانية مدتها سنتان تحصل من تجتازها على درجة البكالوريوس «مؤهل عالي» .[170][171]

- معاهد الموضة: تمنح درجة الدبلوم «مؤهل فوق متوسط» في (تصميم أزياء، خياطة وتفصيل) بعد مدة دراسة 3 سنوات.[172]

التعليم الديني - التعليم الإسلامي

مؤسسات الأزهر

- المعاهد الأزهرية: المعاهد الأزهرية هي المعاهد التابعة للأزهر الشريف وتبدأ مراحلها التعليمية من رياض الأطفال مروراً بالابتدائية والإعدادية وحتى الثانوية. وتقبل الطلاب المسلمين فقط فتيان وفتيات دون اختلاط، وتمثل البوابة الوحيدة للالتحاق بجامعة الأزهر. تنقسم المعاهد الأزهرية إلى:
- معاهد عادية: تدرس فيها مناهج وزارة التربية والتعليم باللغة العربية بجانب علوم الدين الإسلامي.
- معاهد نموذجية: تدرس فيها بعض مناهج وزارة التربية والتعليم باللغة الإنجليزية وبقيتها بالعربية بجانب علوم الدين الإسلامي.
- معاهد نموذجية خاصة: تدرس فيها كل مناهج وزارة التربية والتعليم باللغة الإنجليزية بجانب علوم الدين الإسلامي.[173][174]
- معاهد القراءات: تبدأ الدراسة فيها من عمر 9 سنوات ودون حد أقصى للسن ولمدة ثمانية سنوات على ثلاث مراحل هي (التجويد «سنتان»، عالية القراءات «ثلاث سنوات»، التخصص «ثلاث

سنوات») . ويمكن للطالب استكمال الدراسة في كلية علوم القرآن «أربع سنوات» تحصل بعد نهايتها على البكالوريوس.[175][176]

- معاهد البعوث الإسلامية: هي معاهد التعليم قبل الجامعي للوافدين إلى الأزهر من خارج مصر بمراحله الثلاث (الابتدائية، الإعدادية، الثانوية) .
- معاهد الدراسات الخاصة: هي معاهد تأهيلية للوافدين إلى الأزهر في علوم اللغة العربية والعلوم الإسلامية ولا تعتبر الدراسة بها مرحلة تعليمية ولا تمنح مؤهلات دراسية.[177]

❖ جامعة الأزهر: هي التي تمثل التعليم الجامعي الديني الإسلامي بفروعها المنتشرة بمحافظات مصر وتضم كل من:

التعليم العالي «مدة الدراسة أربع سنوات فما فوق»:

❖ كليات العلوم الحديثة.

❖ كليات العلوم الشرعية الإسلامية.

التعليم فوق المتوسط «مدة الدراسة سنتان»:

❖ المعاهد الشرعية: تتمثل في معاهد مقيمي الشعائر التابعة لكلية أصول الدين وكلية الدراسات الإسلامية والعربية.

❖ المعاهد الفنية: تتمثل في المعاهد التابعة لكلية العلوم (معهد فني مختبرات، معهد التحاليل البيولوجية، معهد إعداد قواعد البيانات)، المعاهد التابعة لكلية الهندسة (معهد صيانة المعدات الكهربائية، معهد التركيبات الكهربائية).[178]

مؤسسات وزارة الأوقاف

- معاهد الأوقاف لإعداد الدعاة: هي معاهد معدة للراغبين في دراسة علوم الأزهر من خريجي التعليم العالي الغير أزهري، ومدة الدراسة بها ثلاثة أشهر في المجالات الدينية، وقد تستخدم وزارة الأوقاف خريجي تلك المعاهد عند الحاجة لأداء خطبة الجمعة بنظام المكافأة أو التطوع.[179]

المدارس الإسلامية الخاصة

هي مدارس غير حكومية ولا تخضع لرقابة الأزهر الشريف في حين أنها تقدم مناهج تعليمية تتضمن بعض العلوم والتعاليم الإسلامية، وتتنوع ما بين النظام الخاص بقسميه العربي واللغات والدولي بقسميه الأمريكي والبريطاني.[180][181]

التعليم المسيحي

طالع أيضًا: قائمة المدارس المسيحية في مصر

- المدارس المسيحية: هي مدارس أقامها ويشرف عليها رهبان مسيحيون، ولكنها تقبل الطلاب المسيحيين والمسلمين على حد سواء ولا تتطرق في مناهجها إلى النواحي الدينية ولا يوجد بها أي نوع من التفرقة بين التلاميذ وفقًا للديانة فيما عدى فصل الطلاب في حصة الدين حيث يتلقى الطلاب المسيحيون دروسهم في الكنيسة والطلاب المسلمون في الفصل الدراسي. كما يوجد في كل مدرسة مكان يستخدم مسجدًا لصلاة الطلاب المسلمين.[182]
- الكلية الإكليريكية: هي كليات تابعة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية وعدد سنوات الدراسة بها أربع سنوات تحصل الطالب الناجح في نهايتها على بكالوريوس في العلوم اللاهوتية.[183]
- معهد الدراسات القبطية: يقبل المعهد الطلبة الحاصلين على شهادة جامعية (الليسانس أو البكالوريوس) في جميع أقسامه، فيما عدا الأقسام التي تشترط شهادة جامعية في تخصص معين. ويقبل الطلبة الحاصلين على بكالوريوس الكلية الإكليريكية أو من فروعها المعترف بها.[184]

- معهد الدراسات الشرقية للآباء الدومنيكان: هو معهد أنشأه رهبان دير الدومنيكان لدراسة التراث العربي والإسلامي.[185]

التعليم العسكري

طالع أيضًا: قائمة منشآت تعليمية عسكرية (مصر) وإدارة التعليم والتدريب المهني للقوات المسلحة (مصر)

منشآت القوات المسلحة

أنواع المدارس

- [المدارس الفنية الأساسية العسكرية: تقبل المدارس الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية طبقاً لشروط وزارة الدفاع. مدة الدراسة بالمدرسة 3 سنوات بنظام الدراسة الداخلية «المبيت» يدرس خلالها الطالب مناهج المرحلة الإعدادية العامة بالإضافة إلى المواد الفنية، ويحصل في نهايتها على شهادة إتمام الدراسة الفنية الأساسية العسكرية معتمدة من إدارة التعليم والتدريب المهني للقوات المسلحة، بجانب حصوله على شهادة الإعدادية العامة ويعين الخريج بدرجة صانع عسكري بالقوات المسلحة ثم يرقى للدرجات الأخرى حتى درجة ملاحظ فني عسكري ويمكن للخريجين استكمال الدراسة الثانوية بمدارس التحرير للقوات المسلحة أو بنظام الانتساب بالمدارس الثانوية العامة. للمدارس مقرين الأول «نخوش عيسى» (تغطي محافظات البحيرة والإسكندرية والوجه البحري بشكل عام)، والثاني «الجوية» بحلوان (تغطي القاهرة والجيزة).[186][187]
- المدرسة الثانوية الجوية: تقبل الحاصلين على الشهادة الإعدادية للالتحاق بقسميها الداخلي والخارجي طبقاً لشروط وزارة الدفاع. يتم تدريب طلاب المدرسة من الصف الثاني الثانوي على

جهاز محاكي الطائرات أما طلبة الصف الثالث الثانوي فيطيرون فعلاً على طائرات تدريب خفيفة وذلك لتأهيلهم للالتحاق بالكلية الجوية.[188]

- المدارس الثانوية العسكرية للتمريض: تقبل الحاصلين على شهادة الإعدادية العامة أو الأزهرية. مدة الدراسة بالمدارس 3 سنوات دراسية، تحصل في نهايتها الطالب على الثانوية العسكرية للتمريض يليها عامان كاملان للتدريب التمريضي العملي والسريري الإجباري كجزء متمم ومكمل للدراسة. تتبع المدارس إدارة الخدمات الطبية للقوات المسلحة. وهي قسمين الأول للذكور بكوبري القبة، والثاني للإناث (المعادي، المركز الطبي العالمي، الإسكندرية، سوهاج).[189][190]
- المدارس العسكرية الرياضية: تتبع جهاز الرياضة للقوات المسلحة وتقع بمحافظات (القاهرة، الإسكندرية، السويس، الإسماعيلية، المنيا، أسيوط). تقبل المدارس الطلبة الموهوبين رياضياً من البنين فقط من المرحلة الابتدائية من الصف الخامس بنظام اليوم الكامل، والمبيت بمنزل ولي الأمر، أما بالنسبة لطلبة المرحلة الإعدادية والثانوية يتم المبيت بالمدرسة والإجازات بنظام الراحات الأسبوعية.[191]

الكليات والمعاهد النظامية

1. الدراسة بكليات ومعاهد الأكاديمية العسكرية المصرية داخلية حيث توفر للطلبة وسائل إعاشة كاملة من عنابر ومطاعم ومطابخ ووسائل ترفيه وملاعب الأنشطة الرياضية المختلفة. ويمنح الطلبة خلالها الإجازات الدورية والإجازات الرسمية طبقاً لقرارات كل كلية وظروفها.
2. الكلية الحربية تقبل الحاصلين على الثانوية العامة طبقاً لشروط وزارة الدفاع. مدة الدراسة بها أربع سنوات دراسية (أساسي، إعدادي، متوسط، نهائي) خلال ثلاث أعوام ميلادية، ويتخصص

الطالب في القسم النهائي في أحد تسع أجنحة مختلفة هي (مشاة، مدرعات، مدفعية، إمداد وتموين، إشارة، أسلحة وذخيرة، حرب إلكترونية، استطلاع، حرس حدود) . وتقبل الكلية أيضا خريجي الجامعات المدنية مثل الأطباء والمهندسين وغيرهم ومدة الدراسة بالنسبة لهؤلاء هي سنة أشهر وذلك لتخريج الضباط المتخصصين.[192][193][194]

3. الكلية البحرية تقبل الحاصلين على الثانوية العامة طبقاً لشروط وزارة الدفاع. مدة الدراسة بالكلية أربع سنوات دراسية مقسمة إلى ثمانية فصول دراسية، تكون الدراسة في السنة الأولى والثانية تخصص عام، وفي السنة الثالثة والرابعة تبدأ دراسة التخصص يتخصص فيها الطالب في أحد التخصصات (ملاحة بحرية، صواريخ ومدفعية، أسلحة تحت الماء، الإشارة البحرية)، ويتخرج بعدها الطالب ضابطاً مؤهلاً تحصل على شهادة بكالوريوس علوم بحرية وشهادة ضابط ثاني، وأثناء الخدمة بالتشكيلات البحرية تحصل على شهادة ضابط أول ثم شهادة ربان أعلى البحار.[195][196][197][198]:62–68

4. الكلية الجوية تقبل الحاصلين على الثانوية العامة طبقاً لشروط وزارة الدفاع. مدة الدراسة بالكلية ثلاثة سنوات مقسمة إلى ستة فصول دراسية، يقضي الطالب الفصل الأول «فترة الإعداد العسكري» منها بالكلية الحربية ثم يستكمل الدراسة في الفصل الثاني بالكلية الجوية، واعتباراً من السنة الدراسية الثانية يتخصص الطلاب إما في فرع الطيران للطلبة اللائقين للطيران بتخصصاته (المقاتلات، الهليكوبتر، النقل والمواصلات) أو فرع العلوم العسكرية الجوية للطلبة غير اللائقين للطيران بتخصصاته (الملاحة الجوية، المراقبة الجوية، توجيه الطائرات).[199][200]

5. كلية الدفاع الجوي تقبل الحاصلين على الثانوية العامة طبقاً لشروط وزارة الدفاع. مدة الدراسة بالكلية خمس سنوات دراسية على مرحلتين: المرحلة الأولى مدتها أربع سنوات دراسية يتخرج

الطالب بنهايتها حاصلاً على بكالوريوس العلوم العسكرية للدفاع الجوي برتبة ملازم تحت الاختبار، المرحلة الثانية «السنة التكميلية» يستكمل فيها بعد تخرجه برتبة الملازم دراسته للمواد الهندسية لمدة سنة دراسية واحدة بتفرغ كامل وتحصل بنهايتها على بكالوريوس الهندسة شعبة الاتصالات والإلكترونيات من كلية الهندسة – جامعة الإسكندرية.[201][202]

6. الكلية الفنية تقبل الحاصلين على الثانوية العامة طبقاً لشروط وزارة الدفاع. مدة الدراسة بالكلية خمس سنوات دراسية يتخرج الطالب بنهايتها حاصلاً على شهادة إتمام الدراسة العسكرية وبكالوريوس الهندسة بشعاتها المختلفة برتبة ملازم أول ويكون له الحق في عضوية نقابة المهندسين المصرية. كما تمنح الكلية درجات الدراسات العليا الدبلوم والماجستير والدكتوراه في الهندسة بتخصصاتها المختلفة.[203][204]

7. كلية الطب تقبل الحاصلين على الثانوية العامة طبقاً لشروط وزارة الدفاع. مدة الدراسة بالكلية 6 سنوات دراسية ويؤدي الطالب التدريب الإكلينيكي وفترة الامتياز لمدة سنة بالمستشفيات العسكرية التعليمية يتخرج الطالب بنهايتها حاصلاً على شهادة إتمام الدراسة العسكرية وبكالوريوس الطب والجراحة بأقسامه المختلفة. كما تمنح الكلية درجات الدراسات العليا الدبلوم والماجستير والدكتوراه في المجالات الطبية المختلفة.[205][206]

8. المعهد الفني يقوم المعهد بإعداد الضباط الفنيين وتأهيلهم للعمل في منظومة التأمين الفني بالقوات المسلحة للخدمة في الوحدات وورش الإصلاح والمنشآت التعليمية والفنية والمهنية بالقوات المسلحة. مدة الدراسة بالمعهد سنتان دراسيتان يسبقها سنة تأهيلية بمركز تدريب المعهد. وتقسم الفترة الدراسية إلى 3 أقسام هي (الإعدادي، المتوسط، النهائي) يتخرج الطالب بنهايتها برتبة الملازم فني ويمنح درجة الدبلوم الفني التخصصي.[207][208]

9. كلية الضباط الاحتياط هي الكلية المسؤولة عن إمداد القوات المسلحة بضباط من حاملي المؤهلات العليا بشتي أنواعها من المجندين، ومن شروط التحاق المجندين بالكلية أن تتوافر الرغبة لدى المجند في الالتحاق بالكلية كلما أمكن ذلك. مدة الدراسة بالكلية سنة أشهر دراسية مقسمة على مرحلتين (إعداد، نهائي). [209][210][211][212]

10. معهد ضباط الصف المعلمين يقبل المعهد الحاصلين على الشهادة الإعدادية والدبلومات الثانوية الفنية طبقاً لشروط وزارة الدفاع لتخريج ضباط الصف. مدة الدراسة بالمعهد 18 شهراً مقسمة بالتساوي على 3 أقسام هي (الإعدادي، المتوسط، النهائي). [213][214]

11. المعهد الفني للتمريض للإناث يقبل الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو الأزهرية علمي علوم من الإناث طبقاً لشروط وزارة الدفاع. مدة الدراسة بالمعهد عامين دراسيين يتخرج الطالب بنهايتها برتبة رقيب متطوع ويمنح درجة الدبلوم الصحي. [189]

12. المعهد الصحي يقبل الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو الأزهرية علمي علوم من الذكور طبقاً لشروط وزارة الدفاع. مدة الدراسة بالمعهد عامين دراسيين يتخرج الطالب بنهايتها برتبة رقيب متطوع ويمنح درجة الدبلوم الصحي. [189]

منشآت الدراسات الإضافية والدراسات العليا

- الكلية العسكرية لعلوم الإدارة تتولى الكلية إعداد ضباط القوات المسلحة في علوم الإدارة وإجراء الأبحاث العلمية والتطبيقية المتعلقة بها، وترتبط هذه الكلية بإحدى الكليات الحكومية الخاضعة لقانون تنظيم الجامعات بالنسبة لنظام الدراسة والامتحان. [215]

- كلية القادة والأركان ينظم الالتحاق بها هيئة تدريب القوات المسلحة بعد التنسيق مع إدارة شؤون الضباط . ويمنح الخريجون بعد إتمام الدراسة بنجاح درجة الماجستير في العلوم العسكرية ودرجة أركان حرب.[216]
- أكاديمية ناصر العسكرية العليا تضم (كلية الحرب العليا، كلية الدفاع الوطني، مركز الدراسات الإستراتيجية) . وتمنح درجة الدكتوراه في الفلسفة في موضوعات (العلوم العسكرية، الإستراتيجية القومية)، درجة زميل كلية الحرب العليا لمن أتم بنجاح دورة الكلية، درجة زميل كلية الدفاع الوطني لمن أتم بنجاح دورة الكلية، درجة زميل أكاديمية ناصر لمن أتم بنجاح دورتي (الحرب والدفاع) .[217]

منشآت تدريبية

هي منشآت معدة لتدريب عناصر القوات المسلحة في الأفرع والأسلحة المختلفة وتتمثل في الأكاديمية الطبية العسكرية (معهد طب الطيران والفضاء العسكري، معهد الصحة والوقائيات العسكري، معهد الطب البحري، معهد الطب العسكري)، معهد نظم المعلومات، معهد اللغات، معهد المشاة، معهد المدرعات، معهد المدفعية، معهد الحرب الإلكترونية، معهد الحرب الكيميائية، معهد الدفاع الجوي.

المنشآت الشرطية

- أكاديمية الشرطة تضم (كلية الشرطة، كلية الدراسات العليا، كلية التدريب والتنمية، مركز بحوث الشرطة، الإدارة العامة لتدريب كلاب الأمن والحراسة) .
- كلية الشرطة تقبل الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو الشهادات المعادلة لها طبقاً لشروط وزارة الداخلية. مدة الدراسة بالكلية أربع سنوات دراسية يتخرج بعدها الطالب ضابطاً مؤهلاً ومتحصل على ليسانس في الحقوق وعلوم الشرطة، وتقبل الكلية أيضا خريجي الجامعات المدنية مثل الأطباء

والمهندسين وغيرهم ومدة الدراسة بالنسبة لهؤلاء هي سنة دراسية وذلك لتخريج الضباط المتخصصين.[218][219][220]

- كلية الدراسات العليا هي الكلية المسؤولة عن إعداد الكوادر العلمية من الضباط الحاصلين على درجتي الماجستير والدكتوراه في علوم الشرطة.[221]
- كلية التدريب والتنمية هي المسؤولة عن زيادة الخبرة النظرية والعملية للضباط ورفع مستوى أدائهم في المواد الشرطية والعسكرية.[222]
- المعاهد الشرطية تقبل حالياً الحاصلين على الشهادة الإعدادية طبقاً لشروط مصلحة التدريب بوزارة الداخلية للعمل بوظيفة معاون أمن ومدة الدراسة 18 شهر موزعة على 3 سنوات دراسية.[223] أما سابقاً فقد تغيرت قواعد القبول ومدة الدراسة بتلك المعاهد عدة مرات فكانت تقبل حملة الثانوية العامة أو ما يعادلها.[224] وكانت تقبل حاملي الشهادة الإعدادية للعمل بوظيفة مندوب شرطة بعد مدة دراسة قدرها عامين دراسيين.[225] وخلال فترة أخرى كانت تقبل المتطوعين للعمل بوظيفة جندي درجة أولى.[226] تتمثل معاهد التدريب الشرطية للأفراد وجنود الصف في: معاهد معاوني الأمن: بالقاهرة (ذكور، إناث) وبالبحيرة، معهد مندوبي الشرطة بالقاهرة، معهد التدريب الراقي بالقاهرة، معهد تأهيل ضباط صف وجنود الشرطة بسوهاج.[227]
- المعاهد الفنية الشرطية للتمريض (ذكور، إناث) تقبل المعاهد الحاصلين على الشهادة الإعدادية (لغة إنجليزية) طبقاً لشروط قطاع الخدمات الطبية بوزارة الداخلية. تقع مقرات المعاهد بمحافظتي القاهرة والإسكندرية ومدة الدراسة بها 5 سنوات دراسية يمنح الطالب/الطالبة الناجح في نهايتها رتبة جندي أول.[228]

التعليم العالي

طالع أيضًا: قائمة جامعات مصر وقائمة منشآت تعليمية عليا بالقاهرة الكبرى

مؤسسات التعليم العالي

تنقسم مؤسسات التعليم العالي في مصر بخلاف مؤسسات التعليم العسكري والديني والفني إلى:

- جامعات حكومية: وهي جامعات أنشأتها الدولة في مختلف الأقاليم وتتكون من عدد من الكليات أو المعاهد أو المراكز.
  - يبلغ عدد الجامعات الحكومية حالياً 24 جامعة هي على الترتيب طبقاً لتاريخ إنشائها (القاهرة، الإسكندرية، عين شمس، أسيوط، طنطا، المنصورة، الزقازيق، حلوان، المنيا، المنوفية، قناة السويس، جنوب الوادي، بنها، الفيوم، بني سويف، كفر الشيخ، سوهاج، بورسعيد، دمنهور، أسوان، دمياط، مدينة السادات، السويس، العريش، الأقصر، الوادي الجديد، مطروح، الغردقة).
- جامعات خاصة وأهلية: وهي جامعات تعود ملكيتها إلى أشخاص أو مؤسسات وتقبل الطلاب مقابل مصاريف سنوية وتنقسم إلى جامعات عربي، وجامعات أجنبية، وتقبل كليات تلك الجامعات الطلاب بمجموع أقل للدرجات الثانوية العامة من المجموع الذي تحدده الجامعات الحكومية بحد أدنى. ويضم هذا النوع من التعليم الجامعات الأهلية وهي منشآت تعليمية لا تهدف للربح وتوجه مكاسبها إلى تطوير المنشأة نفسها.
- معاهد عليا وأكاديميات: تقدم تعليماً موازياً للتعليم الجامعي، لكن يغلب عليه الطابع التطبيقي، ومن تلك المعاهد الحكومي والخاص، ومدة الدراسة بها إما سنتين وتحصل خريجيها على مؤهل فوق متوسط، أو أربع أو خمس سنوات وتحصل خريجيها على مؤهل عالي.[229]

شروط القبول والأنظمة الدراسية

أباحت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات (مواد 75، 77، 88) قبول الطالب في الجامعات الحكومية عند حصوله على:

1. الثانوية العامة وما يعادلها: بشرط الحصول على المجموع المؤهل للكلية ومراعاة التوزيع الجغرافي (الثانوية الأزهرية معادلة للثانوية العامة وتحق لحاملها ما تحق لحامل الثانوية العامة، وهو ما حكمت به محكمة القضاء الإداري حكم رقم 84121 لسنة 70 ق كقاعدة عامة)[230]
2. الدبلوم الفني: بشرط اجتيازه للمسابقة المركزية الموحدة
3. حصول الطالب على مؤهل عال ويرغب في الالتحاق بالجامعات للحصول على مؤهل آخر[231] (قرار المجلس الأعلى للجامعات بتاريخ 2010/7/31)، ويُعرف باسم قبول المؤهلات العليا، (يُراعى عدم الخلط بينه وبين الدراسات العليا) ويُمكن للطالب الحاصل على مؤهل عال أن يلتحق بالكليات النظرية (كالحقوق والتجارة) بالنظام الدراسي الانتساب العادي، أو يلتحق بالكليات العملية (كالهندسة والعلوم وغيرها حسب كل جامعة) بالنظام الدراسي الانتظام، وتضع كل جامعة بعض الشروط الخاصة للقبول في نظام المؤهلات العليا .

تشمل الأنظمة الدراسية بالجامعات:

- الانتظام: هو النظام الطبيعي للالتحاق بالجامعات فور إنهاء الطالب المرحلة الثانوية طبقاً لمجموعه المحدد لكل كلية عن طريق مكتب التنسيق سواء للمؤسسات العامة أو الخاصة، أو فور حصوله على مؤهل عال ويرغب في الحصول على مؤهل آخر من كلية عملية.
- الانتساب

- الانتساب الموجه: هو نظام موازي لطلاب الانتظام، ولكن تقبل على أساسه الكليات النظرية طلاب المرحلة الثانوية بمجموع أقل بفروق ضئيلة عن المحدد لطلاب الانتظام، وتجوز للطالب المنتسب التحويل إلى طالب منتظم بشرط نجاحه بالكلية وحصوله على تقدير عام جيد على الأقل.[232]
- الانتساب العادي: هو نظام يُقبل فيه حملة المؤهلات العليا الراغبين في الالتحاق بالجامعات المصرية للحصول على مؤهل عال ثان من الكليات النظرية.
- التعليم المفتوح: هو نظام للالتحاق بالتعليم الجامعي بكليات محددة وذلك لمن مر على إنهائهم للمرحلة الثانوية عدة سنوات ولم يلتحقوا بالتعليم الجامعي أو لمن تجبن الجامعات الراغبين في الدراسة بمجالات إضافية. وتم إلغاء هذا النظام.[233]
- التعليم المدمج: هو نظام بديل للتعليم المفتوح الذي تم إلغاؤه ومشابه إلى حد كبير التعليم الإلكتروني، وهو عبارة عن نوع تعليم عن بعد يكون به جزء إلكتروني «على اليوتيوب»، ونسبة 25% وجهًا لوجه يمكن أن تتحقق عن طريق مؤتمرات الفيديو المرئية.[234]
- التعليم الإلكتروني: هو نظام تتبناه الجامعة المصرية للتعلم الإلكتروني تجمع بين مميزات التعليم التقليدي والتعليم الإلكتروني، يشتمل على محاضرات وفصول دراسية مباشرة بين الطالب والأستاذ في مراكز دراسية بعدة محافظات، وفصول دراسية افتراضية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومؤتمرات فيديو مرئية يقوم بها الأساتذة في المراكز الدراسية، وتعلم ذاتي من خلال شبكة الإنترنت وشبكة معلومات الجامعة.[235]

تعليم الكبار

يقوم بمسؤولية محو الأمية وتعليم الكبار الهيئة العامة لتعليم الكبار التابعة لوزير التربية والتعليم، وللهيئة جهاز تنفيذي يعين رئيسه بقرار من رئيس الجمهورية، ولها مجلس إدارة برئاسة رئيس الوزراء

أو من ينيبه. تؤدي الهيئة دورها عن طريق فروعها في كل محافظات الجمهورية، ولكل منهم مجلس تنفيذي لمحو الأمية برئاسة محافظ الإقليم. تهدف فصول محو الأمية إلى إكساب الدارسين مهارات القراءة والكتابة والحساب، وإتاحة الفرصة للحاصلين على شهادات محو الأمية لمواصلة التعليم في المراحل الإعدادية والثانوية وصولاً للتعليم الجامعي. ويشترط للالتحاق بفصول محو الأمية ألا يقل السن عن 16 سنة وأن يكون غير حاصل على شهادة نهاية الحلقة الأولى من التعليم الأساسي.[236][237]

البنية التحتية –التشريعات

اختص دستور جمهورية مصر العربية التعليم بست مواد تبدأ من المادة رقم 19 حتى المادة رقم 25، حيث كفلت المادة رقم 19 حق التعليم لكل مواطن وأن هدفه بناء الشخصية المصرية والحفاظ على الهوية الوطنية وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار والتزام الدولة بتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وأن التعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها وتكفل الدولة مجانيته وتلتزم بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن 4% من الناتج القومي الإجمالي له تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية، وتشرف الدولة عليه لضمان الالتزام بالسياسات التعليمية لها . واختصت المادة رقم 20 بالتعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره والتوسع في أنحائه بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل. وأكدت المادة رقم 22 على أن كفالة ورعاية الدولة لحقوق وتنمية كفاءة المعلمين وأعضاء هيئات التدريس. واهتمت المادة رقم 24 باللغة العربية والتربية الدينية والتاريخ الوطني كمواد أساسية في التعليم قبل الجامعي الحكومي والخاص، وأكدت المادة رقم 25 على التزام الدولة بالقضاء على الأمية.[5]:13:14

بالإضافة إلى المواد ذات الصلة بالطفل، حيث جاء بالمادة رقم 80 أن لكل طفل الحق في التعليم المبكر في مركز للطفولة حتى السادسة من عمره، وتحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن التعليم الأساسي، وجاء

في المادة رقم 81 أن الدولة تلتزم بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والالتزام صحياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ورياضياً وتعليمياً، ونصت المادة رقم 82 على أن تكفل الدولة رعاية الشباب والنشأ وتعمل على اكتشاف مواهبهم، وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعية وتشجيعهم على العمل الجماعي والتطوعي وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة.[5]:12:13

المكتبات

ينقسم توزيع المكتبات في مصر ما بين المكتبات التي تتبع وزارة الثقافة مثل (فروع مكتبة مصر العامة، فروع مكتبة الطفل، مكتبة المجلس الأعلى للثقافة، المكتبة الموسيقية، مكتبة الحضارة الإسلامية، مكتبة القاهرة الكبرى، منشآت الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، مكتبات الهيئة العامة لقصور الثقافة، مكتبات الهيئة المصرية العامة للكتاب) ومكتبات المراكز الثقافية المحلية والأجنبية التي تتبع الجهات المنشأة لها . بجانب مكتبة الإسكندرية التي تتبع رئيس الجمهورية، والمكتبات الملحقة بدور العبادة والمنشآت الدينية مثل (مكتبة الأزهر، مكتبة دير سانت كاترين)، والمكتبات الجامعية التي تتبع وزارة التعليم العالي ويمثلها اتحاد مكتبات الجامعات المصرية، والمكتبات المدرسية التي تتبع وزارة التربية والتعليم.[238][239]

مراكز التأهيل والتدريب – مراكز إعداد القادة

هي مراكز حكومية موزعة بين عدة وزارات وجهات تختص بتأهيل وتدريب الكوادر البشرية لإكسابها القدرات والمهارات اللازم توافرها لشغل الوظائف القيادية، ومنها مركز إعداد القادة للقطاع الحكومي بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة،[240] مركز إعداد القادة لإدارة الأعمال بوزارة قطاع الأعمال العام،[241] مركز إعداد القادة التربويين بوزارة التعليم،[242] مركز إعداد القادة بجامعة

القاهرة،[243] مركز إعداد القادة بجامعة حلوان،[244] مركز إعداد القادة بجامعة المنوفية،[245] مركز إعداد القادة بالشركة المصرية للاتصالات،[246] مركز إعداد القادة بالشركة القابضة لكهرباء مصر.[247]

مراكز التعليم المدني

هي مراكز تابعة لوزارة الشباب والرياضة وعددها 9 تتوزع على محافظات القاهرة، دمياط، سوهاج، الفيوم، الأقصر، مطروح، الإسكندرية، البحيرة، الشرقية، ويقام بها العديد من الفعاليات والأنشطة والبرامج التدريبية الثقيفية الهادفة إلى تنمية قدرات ومهارات الشباب ورعاية المواهب.[248]

مراكز التدريب المهني

هي مراكز تابعة لوزارة القوى العاملة تقوم على توفير التدريب والمعرفة اللازمة والمطلوبة لسوق العمل، وتوفير عمالة فنية مؤهلة ومدربة.[249]

الأكاديميات التدريبية

هي أكاديميات حكومية موزعة بين عدة جهات تقوم على توفير برامج تدريبية في نطاق الهدف التي أنشئت من أجله ومن أمثلتها: الأكاديمية الوطنية لتأهيل وتدريب الشباب وتتبع رئيس الجمهورية وتهدف إلى تنمية الكوادر الشبابية بكافة قطاعات الدولة والارتقاء بقدراتهم ومهاراتهم.[250][251] الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد وتتبع رئيس هيئة الرقابة الإدارية، ويتمثل دورها في عقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة الرقابة الإدارية، ويجوز أن يمتد نشاطها ليشمل تدريب أعضاء الهيئات والأجهزة المعنية بمكافحة الفساد داخل مصر وخارجها وسائر العاملين بالدولة.[252]

مجلس الوزراء

طالع أيضًا: مجلس الوزراء (مصر)

- الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (مصر): تقوم الهيئة على نشر ثقافة الجودة في المؤسسات التعليمية الجامعية وقبل الجامعية، وتنمية المعايير القومية لنواكب المعايير القياسية الدولية لإعادة هيكلة المؤسسات التعليمية، وتحسين جودة عملياتها ومخرجاتها . أنشئت الهيئة بالقانون رقم 82 لسنة 2006 وتتبع رئيس مجلس الوزراء، ولها فروعاً متعددة في محافظات مصر.[253]
- صندوق تطوير التعليم: أنشئ صندوق تطوير التعليم بالقرار الجمهوري رقم 290 لسنة 2004 بتاريخ 28 أغسطس 2004 برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية وزراء (التربية والتعليم، التعليم العالي والدولة للبحث العلمي، المالية، التعاون الدولي، التنمية الاقتصادية، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، التجارة والصناعة)، وأربعة من ذوي الخبرة. يهدف الصندوق إلى تقديم المساعدة والدعم المالي للمشروعات التي تساهم في برامج تطوير التعليم في مستوياته المختلفة.[254][255]
- المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا: تختص بالتخطيط الاستراتيجي لاستخدام البحث العلمي التنمية ووضع الرؤى المستقبلية واعتماد الخطة الوطنية للبحث العلمي واقتراح سياساته.[256][257]:4

وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني

طالع أيضًا: وزارة التربية والتعليم (مصر)

المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي

هو المجلس الذي يتولى التخطيط للتعليم قبل الجامعي ورسم خططه وبرامجه ويضم ممثلين عن قطاعات التعليم والجامعات والأزهر والثقافة والتخطيط والمالية والقوى العاملة.[49]:مادة2

المجلس التنفيذي للتعليم الفني والتدريب المهني

هو مظلة موحدة للتخطيط والتنسيق لمنظومة التعليم الفني والتدريب المهني بمؤسسات الدولة التعليمية برئاسة وزير التربية والتعليم وعضوية ممثلي وزارة السياحة، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات،

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وزارة التجارة والصناعة، وزارة الاستثمار، وزارة التنمية المحلية والتنمية الإدارية، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة القوى العاملة وزارة الهجرة، رئيس مجلس إدارة الصندوق الاجتماعي للتنمية، الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، رئيس اتحاد الصناعات المصرية، رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، رئيس الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء، رئيس الاتحاد العام للجمعيات الأهلية، ثلاثة من رجال الأعمال والصناعة، اثنان من منظمات المجتمع المدني ذات الصلة.[258]

صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية

أنشئ صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية بالقانون رقم 227 لسنة 1989 برئاسة وزير التربية والتعليم بهدف دعم وتمويل المشروعات التعليمية بما في ذلك إقامة المدارس والمنشآت والمراكز التعليمية، وتجهيزها، وصيانتها، وترميمها.[259]

المعلمين

يشترط في التعيين لوظيفة معلم أن يكون المتقدم من خريجي كليات التربية أو الحاصلين على مؤهل عالي تربوي مناسب أو على مؤهل عال مناسب بالإضافة إلى شهادة أو إجازة تأهيل. واجتياز الدورات التدريبية اللازمة لشغل الوظائف الخاصة بالمهارات والمعارف والذي تعده الأكاديمية المهنية للمعلمين لهذا الغرض.[260]:مادة 3-1

الموجهين

يتركز عمل الموجهين على متابعة المعلمين وتحضيرهم لدروسهم بشكل علمي ومتابعة مدى تحقيق الهدف من الدروس التعليمية من خلال الأسئلة الشفوية والتحريرية وتقييم كافة عناصر العملية التعليمية

والأنشطة ومستوى أداء الطلاب ونقل الخبرات إلى المعلم وتفعيل التعليمات في كل ما هو جديد بخصوص المواد الدراسية.[261]:مادة3

الأبنية التعليمية

يقوم على بناء وصيانة المدارس في مصر الهيئة العامة للأبنية التعليمية والتي تتولى توفير المباني التعليمية والمحافظة على الحالة الفنية للمدارس وتجهيزها بالوسائل التعليمية والتجهيزات المعملية ووضع الخطط لاستيعاب الزيادة في أعداد التلاميذ.[262]

التغذية المدرسية

تشمل الفئة المستهدفة لبرنامج التغذية المدرسية في جميع طلاب الصفوف الدراسية بمراحل التعليم المختلفة من رياض الأطفال وحتى الصف الثالث الثانوي، وذلك لتحسين تغذية الطلاب وفي نفس الوقت تشجيعهم على الحضور من خلال جعل المدرسة جاذبة للتلميذ. وتمول التغذية المدرسية من الميزانية الحكومية بجانب ما يقدم من منح خارجية، ويرتبط العدد الفعلي للمستفيدين من هذا البرنامج بالميزانية المقررة له.[263]

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

طالع أيضًا: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (مصر)

المجالس العليا

- المجلس الأعلى للجامعات: هو المجلس المسؤول عن تنظيم شؤون الجامعات الحكومية.[264]
- المجلس الأعلى لشؤون الدراسات العليا والبحوث: تختص برسم السياسات العامة لكل من الدراسات العليا في الجامعات، استكمال أعضاء هيئة التدريس إيفادهم في مهمات علمية، عقد المؤتمرات والندوات العلمية.[265]

- المجلس الأعلى لشؤون التعليم والطلاب: تختص برسم السياسة العامة للدراسة والتعليم وقبول الطلاب والخدمات الطلابية والأنشطة في مرحلة البكالوريوس والليسانس وتحقيق التعاون والتنسيق بين مجالس التعليم والطلاب وتقييم نظم الدراسة والامتحان والخدمات الطلابية.[265]
- المجلس الأعلى لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة: تختص برسم السياسة العامة لتحقيق دور الجامعات في خدمة المجتمع وتنمية البيئة وحل مشاكل النشاط الإنتاجي وتنظيم المؤتمرات والندوات التي تستهدف خدمة المجتمع وتنمية البيئة.[265]
- مجلس الجامعات الخاصة والأهلية: هو المجلس المسؤول عن تنظيم شؤون الجامعات الخاصة والأهلية.[266][267]:155:156
- مجلس شؤون المعاهد العالية الخاصة: هو المجلس المسؤول عن تنظيم شؤون المعاهد العليا الخاصة.[268]
- المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي.[269]
- مجلس شؤون فروع الجامعات الأجنبية.[270]
- المجلس الأعلى للمستشفيات الجامعية.[271]
- الهيئة القومية للجامعات الأهلية والتكنولوجية.[272]

أعضاء هيئة تدريس الجامعات

يقوم بتعيين أعضاء هيئة التدريس رؤساء الجامعات شرط أن يكون المعين حاصلًا على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها من إحدى الجامعات المصرية في مادة تؤهله لشغل الوظيفة أو أن يكون حاصلًا على درجة معادلة معترف بها من الخارج.[273]:مادة64:79

مكتب التنسيق

مكتب تنسيق القبول بالجامعات والمعاهد ينبع إدارياً وزارة التعليم العالي، وهو الجهة المختصة بقبول أوراق الطلاب الحاصلين على الشهادات المختلفة للمرحلة الثانوية وترشيحهم للجامعات الحكومية والمعاهد العليا والمتوسطة في حدود الأعداد والقواعد التي تحددها المجلس الأعلى للجامعات، بشرط حداثة المؤهل، ولا يقبل الطلاب الحاصلين على شهاداتهم في سنوات سابقة.[274]

البحث العلمي

وفقاً لدستور مصر 2014 فإن على الدولة تخصيص ميزانية للبحث العلمي لا تقل عن 1% من الناتج القومي الإجمالي.[275] وتقع مسؤولية البحث العلمي في مصر على عاتق وزارة الدولة للبحث العلمي والتي تكون وزارة مستقلة أحياناً وتضم إلى وزارة التعليم العالي في أحيان أخرى تحت اسم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. ويأتي على رأس المؤسسات الراعية للبحث العلمي في مصر كل من:

- أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا: تعمل على تطوير العلوم والتكنولوجيا من خلال عدد من المجالس النوعية مثل مجلس العلوم الطبية والتغذية ومجلس العلوم الاقتصادية والإدارية وغيره.[257]:4
- مجلس المراكز والمعاهد والهيئات البحثية: تتمثل مهامه في وضع الخطط والأهداف البحثية، والتنسيق والربط وإصدار اللوائح المشتركة بين المراكز والمعاهد البحثية، وتقييم أدائها وتقديم الدعم لها، ومتابعة ميزانياتها.[257]:4[276]
- صندوق الاستشارات والدراسات والبحوث الفنية والتكنولوجية: يمثل آلية للتعاون بين مؤسسات العلوم والتكنولوجيا والجامعات والجهات الإنتاجية.[257][277]:4
- هيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار: تهدف إلى تمويل الأنشطة العلمية والعمل على إيجاد آليات مناسبة ومرنة لتمويل منظومة العلوم والتكنولوجيا.[257][278][279]:4

- المؤسسات والمراكز البحثية الأهلية: وهي مؤسسات تتمتع بالاستقلالية التامة ويتم تمويلها عبر التبرعات من الهيئات والأشخاص، مثل مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا .[280]
- المراكز البحثية التابعة للجامعات: وهي مراكز تتبع كل جامعة على حدى بهدف خدمة الباحثين بمختلف كليات كل جامعة، مثل مجمع المعامل البحثية التابع لجامعة القاهرة .[281]
- المراكز والمعاهد والهيئات البحثية: وهي الجهات التابعة لوزارة البحث العلمي مباشرة .

وزارة الصحة

طالع أيضًا: وزارة الصحة (مصر)

المستشفيات التعليمية

في عام 1975 صدر قرار جمهوري بإنشاء الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية للمساهمة في توفير الرعاية الطبية للمواطنين وفي نفس الوقت إتاحة فرصة للتدريب والتعليم للأطباء والفنيين. تعمل المستشفيات والمعاهد التابعة للهيئة بالتنسيق بين أجهزة وزارة الصحة وكليات الطب ومراكز البحث الأخرى.[282]

السمات – التصنيف والاختبارات الدولية

طبقاً لمؤشرات التعليم بتقارير التنافسية الدولية في عام 2016/2015، جاءت مصر في المرتبة رقم 139 من إجمالي 140 دولة في مؤشر جودة التعليم الابتدائي، والمركز 59 ضمن 140 دولة في نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي، والمركز 80 ضمن 140 دولة في نسب الالتحاق بالتعليم الثانوي، والمركز 139 ضمن 140 دولة في جودة التعليم العام والعالي، والمركز 131 ضمن 140 دولة في جودة العلوم والرياضيات.[283] وتشارك مصر في الاختبارات الدولية حول اتجاهات ومدى تقدم التعليم مثل بيرلز – الدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة (بالإنجليزية: PIRLS - Progress in International Reading Literacy Study)

واختبار التيمز أو التيمس – دراسة التوجهات الدولية في الرياضيات والعلوم (بالإنجليزية: TIMSS - Trends in International Mathematics and Science Study) والتي تجريها وتنظمها وتشرف عليها الجمعية الدولية لتقييم التحصيل التربوي (بالإنجليزية: IEA - International Association for the Evaluation of Educational Achievement) التي تتكون من ممثلين عن مجموعة من المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية والأجهزة الحكومية.[284][285]

الاختلاط بين الجنسين

منع الاختلاط بين الجنسين هو السمة الغالبة في المدارس المصرية خاصة بعد انتهاء المرحلة الابتدائية، ولكنه ليس مطبقاً بشكل كامل فهناك بعض المدارس الحكومية التي تسمح بالاختلاط حتى انتهاء المرحلة الثانوية، أما المدارس الخاصة والدولية فتميل للفصل في ساعات الدراسة فقط، فبعضها يطبقه في فصول منفصلة وبعضها في مبانٍ منفصلة، والبعض الآخر يسمح بالاختلاط داخل الفصول. أما المدارس العسكرية والدينية سواء الأزهرية أو الراهبات فيمنع بها الاختلاط نهائياً. وخلال مراحل التعليم فوق المتوسط والعالي يسمح بالاختلاط بين الجنسين سواء في المنشآت الحكومية أو الخاصة مع استثناء بعض الكليات الحكومية وجميع المنشآت العسكرية والدينية التي يتم فيها التدريس للجنسين في منشآت منفصلة تماماً.[286]

التحديات

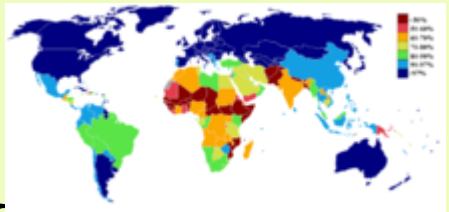

خريطة الأمية في العالم حتى عام 2011

- تمويل التعليم: تمثل قضية تمويل التعليم أحد المشاكل الرئيسية لنظام التعليم المصري، بسبب محدودية الموارد وعجز الموازنة العامة للدولة والسعي في نفس الوقت لتوفير خدمة تعليمية مدعمة للأعداد المتزايدة من الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة.[287]:138
- العدالة وتكافؤ الفرص: يرتفع نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم العالي إلى أكثر من ثلاثة أضعاف نصيب نظيره في التعليم قبل الجامعي على خلاف المتبع بعدة دول أخرى والتي يكون فيها نصيب الطالبين في التعليم العالي وقبل الجامعي متعادل تقريباً. حيث يمثل الطلاب الذين ينتمون للأسر الفقيرة 25% من طلاب التعليم الابتدائي، ونحو 14% من طلاب التعليم الثانوي، و4% من طلاب التعليم العالي. كما تقدر نسبة التحاق الطلاب الذين ينتمون إلى الأسر الأكثر رفاهية بالتعليم العالي بحوالي 98.5% في حين تصل هذه النسبة إلى 5.5% بالنسبة للطلاب الذين ينتمون إلى الأسر الأكثر حرماناً. كما يتحاز التعليم العالي بشكل واضح لطلاب الثانوية العامة الذي يشكلون تقريباً ثلث المقيدين في مرحلة التعليم الثانوي (العام والأزهري والفني) حيث يلتحق نحو 94% منهم بالتعليم العالي في حين يشكل طلاب الثانوية الفنية 55% تقريباً من جملة المقيدين ينتمي أغلبهم إلى أسر فقيرة وهؤلاء تنحصر فرصهم في 9% فقط منهم الذين يستطيعون الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.[287]:144[288]
- الدروس الخصوصية: تمثل الدروس الخصوصية أحد التحديات البارزة لنظام التعليم المصري فحوالي 58.4% من الطلاب الحاليين يتلقون دروساً خصوصية خارج الساعات المدرسية، مما يتسبب في انتشار ظاهرة الغياب عن المدارس خصوصاً بين طلبة الثانوية العامة. ويلجأ الطلاب لتلك الدروس بغرض النجاح في نظام التعليم المعتمد فقط على الامتحانات في الوصول إلى المرحلة الدراسية التالية.[289]:3:4

- المناهج والامتحانات: المناهج الدراسية العامة هي مناهج تقليدية تعتمد على التعليم بالحفظ والتلقين ونظام الامتحانات المقررة للمصير، ويراها غالبية الطلاب صعبة الاستيعاب ولا تؤهل لسوق العمل.[289]:3:4
- التسرب من التعليم: بلغ إجمالي عدد المتسربين من مرحلة التعليم الابتدائي خلال الفترة من عام 2010 حتى 2011 حوالي 28841 تلميذ وتلميذة، ومن مرحلة التعليم الإعدادي 130564 تلميذ وتلميذة، ومن بين محافظات مصر ظلت 14 محافظة هي الأعلى في نسبة التسرب وهي (مطروح، شمال سيناء، جنوب سيناء، بني سويف، أسيوط، سوهاج، البحر الأحمر، المنوفية، الفيوم، قنا، دمياط، الغربية، الأقصر، القليوبية).[5]:9
- تعليم الفتيات: تتمثل الأسباب الأساسية لتسرب الفتيات من التعليم في عدة نقاط منها تفضيل الأسر الفقيرة لتعليم البنين على البنات في حال لم يستطيعوا تحمل النفقات، وكذلك أدوار النوع الاجتماعي السائدة للثقافة المحلية خصوصاً في الريف والصعيد التي تجبر البنات على المساعدة في الأعمال المنزلية أو الدخول في عمالة الأطفال، ويعزز ذلك النقص الحاصل في توافر فرص العمل للمرأة، وبعد المدارس في بعض المناطق الذي يرغم الفتيات على قطع مسافات طويلة في مناطق غير آمنة، وعدم توافر مرافق صحية منفصلة للبنات، وتساهم أيضاً التقاليد الثقافية التي توجه البنات نحو الأمومة المبكرة في تركهن للمدارس في وقت مبكر.[290]:14
- عمالة الأطفال: بلغ حجم عمالة الأطفال في مصر طبقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية نحو ما يقرب من 2.2 مليون طفل، بنسبة تصل إلى 26%. ووفقاً لآخر إحصائية للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء لسنة 2013، فإن حجم عمالة الأطفال يبلغ نحو 1.6 مليون طفل، منهم 83% يعملون في الريف مقابل 16% في المدن، و46% من إجمالي هؤلاء الأطفال العاملين يتراوح بين 15 و17 سنة، و78% منهم من الذكور

و21% من الإناث، ويقضي هؤلاء الأطفال عدد ساعات عمل تتعدى أكثر من 9 ساعات يومياً في المتوسط، وأكثر من ستة أيام في الأسبوع.[291]

- قصور القراءة والكتابة: يعاني نسبة متفاوتة من طلاب المرحلتين الابتدائية والإعدادية من ضعف القراءة والكتابة في انعكاس واضح لتأخر المناهج وطرق التدريس في تلك المراحل. ولمواجهة تلك المشكلة أجرت وزارة التربية والتعليم برنامج لعلاج ضعف القراءة والكتابة «القرائية».[292]
- الأمية: وصلت نسبة الأمية في مصر في عام 2012 إلى 28% في الفئة العمرية من 15 إلى 35 سنة، بإجمالي 17 مليون نسمة، و40% في الفئة العمرية من 15 سنة فأكثر بإجمالي 34 مليون نسمة. وتصل نسبة الأمية بين الذكور إلى 22% فيما تصل بين الإناث إلى 37%، وحوالي 64% من الأميين في المناطق الريفية لعدة أسباب منها الالتحاق بأعمال الفلاحة والفقر.[5]:9:10
- الرعاية الصحية: تعاني المدارس العامة في مصر من نقص في خدمات الرعاية الطبية خاصة في الصعيد والريف سواء في عدد الأطباء حيث تخصص طبيب لكل 5 مدارس تقريباً أو الزائرات الصحيات أو غرف العزل الطبية المجهزة في حالة الأمراض المعدية أو نقص المستلزمات الطبية.[293]
- الكثافة الطلابية: يعاني التعليم العام في مصر من أزمة كثافة الفصول الدراسية، وهي انعكاس لمشاكل تمويل التعليم سواء في القدرة المالية على التوسع في بناء المدارس، أو عدم توافر أماكن للبناء، أو تكاليف صيانة الأبنية التعليمية. وقد تصل الكثافة في بعض المدارس العامة ما بين 90 إلى 140 تلميذاً في الفصل الواحد، مما يستدعي العمل في بعض المدارس بنظام الفترة الثانية لتوفير فصول لأعداد الطلاب المتزايدة. ويترتب على تلك الأزمة أغلب المشكلات المرتبطة بضعف مخرجات العملية التعليمية سواء إلقاء عبء ثقيل على المعلم لمقابلة الفروق الفردية والمتباينة لعدد كبير من الطلاب، قد لا تمكنه من توجيه اهتمام كافي لضعاف المستوى من جانب، والمتفوقين من جانب آخر، وعدم

القدرة على معالجة القضايا الخاصة بالتربية كالقيم والسلوك. خلاف توليد تأثيرات نفسية على الطلاب تتسبب في كراهية المدرسة.[294]

- أزمة القبول برياض الأطفال: تعاني بعض المناطق ببعض المدن ذات الكثافة السكانية العالية من أزمة ارتفاع سن القبول برياض الأطفال والذي قد يتعدى سن الخمس سنوات بسبب ارتفاع عدد المتقدمين للالتحاق بالمدارس الرسمية للغات (التجريبية سابقاً) مقارنة بالمقاعد المتوفرة لهم مما يضع أولياء الأمور في مأزق بلوغ أبنائهم سن السادسة فلا يمكن قبولهم لا بالمدارس الرسمية ولا بالمدارس الخاصة ولا يبقى أمامهم سوى المدارس العامة. ويعتمد نظام قبول الطلاب بمرحلة رياض الأطفال بالمدارس الرسمية بنوعيها على إجراء عملية تنسيق على 3 مراحل عن طريق الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم، الذي يبدأ في تلقي الطلبات خلال شهر يونيو عن طريق اختيار ولي الأمر لنحو 5 رغبات في المنطقة التابع لها، وتقوم الوزارة بتحديد قبول الطفل طبقاً للتوزيع الجغرافي والسن على أن تكون الأولوية للأطفال الأكبر سنًا فالأقل، وبعد استيعاب المدارس لأعدادها القصوى يظل باقي الأطفال على قائمة انتظار.[295][296]

التطوير – نظام التعليم العام الجديد

مرحلة رياض الأطفال والمرحلة الابتدائية

يطبق النظام الجديد على الطلاب الجدد الذين سيلتحقون بالمدارس (الحكومية العامة، والمدارس القومية «عربي، لغات»، والمدارس الرسمية/التجريبية «عربي، لغات» وما في حكمها مثل المدارس اليابانية والصينية، والمدارس الخاصة «عربي، لغات»)، وذلك بصفوف رياض الأطفال 1 «كي جي 1» ورياض الأطفال 2 «كي جي 2» والأول الابتدائي في سبتمبر 2018، وهي أولى صفوف الالتحاق بالتعليم، على أن يتم تطبيق النظام الجديد تصاعدياً، حتى وصول الدفعة الأولى التي طبق عليها النظام إلى الصف

الثالث الثانوي، ليتم نسف المنظومة الحالية، والعمل بمنظومة جديدة تماماً في كل شيء، ويستثنى من تطبيق النظام الجديد المدارس الدولية. على أن يتم تدريب المعلمين لمسايرة التطور الجديد في طريقة التدريس والمناهج والمواد العلمية.[297]

المناهج وطرق التدريس

يوفر النظام الجديد مناهج جديدة تماماً، وطرق تدريس مبتكرة، تهدف إلى إلغاء فلسفة الحفظ والتلقين، وتستهدف تكوين شخصية مبتكرة تستطيع حل المشكلات، والتفكير خارج الصندوق، بجانب بناء الشخصية المصرية وإعلاء مبادئ حب الوطن والانتماء إليه.[297]

تنقسم طبيعة المواد التي يدرسها الطالب في النظام الجديد إلى شقين، الأول مواد منصلة ببعضها، فمثلا سوف تكون هناك مادة تجمع اللغة العربية بالمفاهيم العلمية والمفاهيم الرياضية والمفاهيم الحياتية والفنية والمهارية، وتكون دروسها وفق القدرات العقلية لطلاب كل مرحلة، أما الشق الثاني فهي مواد منفصلة، مثل اللغة الإنجليزية والتربية الدينية والأنشطة بشتى أنواعها . ولن تكون هناك مادة خاصة بالعلوم ولا أخرى خاصة بالرياضيات طوال صفوف المرحلة الابتدائية، بل ستكون هناك مادة تشمل المفاهيم العلمية والرياضية والجغرافية البسيطة، وهذه المفاهيم سيتم تدريسها باللغة العربية.[297]

لغة المناهج

الدراسة ستكون باللغة العربية منذ مرحلة رياض الأطفال وحتى انتهاء المرحلة الابتدائية في المدارس الحكومية العامة، والمدارس القومية (عربي)، والمدارس الرسمية «التجريبية» (لغات وعربي) وما في حكمها مثل المدارس اليابانية والصينية بالإضافة إلى المدارس الخاصة (عربي)، مع تدريس اللغة الإنجليزية كمادة أساسية، وتدرس المدارس الخاصة (لغات) والقومية (لغات) نفس المناهج ولكن مترجمة إلى اللغة التي تعتمدها المدرسة، مع إلغاء كتب المستوى الرفيع للغة الإنجليزية التي كانت تدرس

بجانب كتاب الوزارة، واستبدالها بمنهج حكومي بديل اختياري. ولا يطبق تعريب المناهج على المدارس الدولية.[297][298]

في حين سيتم تأجيل تطبيق النظام الجديد في المدارس الرسمية «التجريبية» لغات، ليبدأ التطبيق مع سبتمبر 2019 وليس سبتمبر 2018 كباقي المدارس الحكومية، حتى تكون هناك فرصة أمام أولياء الأمور لتقييم التجربة.[297]

الامتحانات وطرق التقييم

لن يكون هناك امتحانات من الصف الأول حتى الثالث الابتدائي، بل يتم التقييم عن طريق التطبيقات البسيطة التي تقيس المستويات العلمية، حتى يتم كشف نقاط القوة والضعف عند كل طالب.[297]

أما من الصف الرابع وحتى السادس الابتدائي، فتكون هناك امتحانات مختلفة تتماشى مع التطور العلمي والتربوي للطالب، دون أن تتحكم في نجاحه أو رسوبه بالمعنى الحرفي، وتكون توصيفيه للتحصيل الدراسي للطالب، دون تمثيلها في صورة درجات، بل في شكل تحفز الطالب على المزيد من التفوق، وليس على تحصيل العدد الأكبر من الدرجات. وكبديل سيتم اعتماد نظام التقديرات الملونة «ممتاز، جيد جدا، جيد، مقبول، ضعيف» وكل تقدير يمثل بلون معين لتحديد البرامج اللازمة لرفع مستوى الطالب خاصة برامج الهجائية والقرائية والحسابية.[297]

المرحلة الإعدادية

عندما يصل الطالب إلى المرحلة الإعدادية، سوف تكون هناك مادة خاصة بالرياضيات وأخرى للعلوم، يتم تدريسها باللغة الإنجليزية.[297]

تطوير منظومة التعليم العام الحالية

بالنسبة للطلاب الموجودين في المدارس بالفعل من الصف الثاني الابتدائي وحتى الثالث الإعدادي فلن يطبق عليهم نظام التعليم الجديد، مع استمرارهم بنفس المناهج وذات الامتحانات حتى يصلوا إلى مرحلة الثانوية العامة، مع تخفيض مناهجهم لتكون مناسبة لعدد أيام الدراسة الفعلية، حتى لا تكون مملة وطويلة ومكدسة.[297]

نظام الثانوية العامة

يطبق هذا النظام ابتداءً من سبتمبر 2018 على من يلتحقوا بالصف الأول الثانوي، من خلال تسليم كل طالب جهاز حاسوب لوحي «تابلت» مجاناً، تحتوي على المنهج ومن خلاله يؤدي الطالب الامتحانات. بالإضافة إلى توزيع الكتب مع التابلت في أول سنة يطبق خلالها هذا النظام، ودون احتساب درجات العام الأول للتطبيق، مراعاة للتدرج في التطبيق. وتختار الطالب في الصف الثاني الثانوي بين شعبتين (علمي وأدبي)، دون الشعب لعلمي علوم أو رياضة.[297][299]

في شهر يوليو 2021، بدأ تطبيق النظام الجديد للامتحانات الذي يربط بين النظامين الإلكتروني والورقي عبر أجهزة التابلت المدرسي ووفقا لنظام البابل شيت، عبر توزيع ورقة إجابة منفصلة، يقوم الطالب بكتابة بياناته الكاملة بها، ومدون بهذه الورقة ارقام أسئلة الامتحان، على أن يقوم الطالب بالتظليل على رقم الإجابة الصحيحة في هذه الورقة.[300][301]

تجهيز المدارس

سيتم تجهيز المدارس على مستوى الجمهورية بخوادم حاسوبية داخلية تحتوى على المواد التعليمية، بالإضافة إلى شبكة إنترنت داخلية فائقة السرعة، تسمح للطالب بالاتصال بشبكة المدرسة الداخلية من خلال التابلت الخاص به، دون أن تسمح له بالاتصال بأي مواقع إنترنت أخرى حتى لا يتشتت ذهن

الطالب. كما ستتاح نفس المواد التعليمية لخوادم مماثلة بقصور الثقافة التابعة لوزارة الثقافة ومراكز الشباب التابعة لوزارة الشباب على مستوى الجمهورية لتسهيل الوصول للمحتوى.[297]

الامتحانات وطرق التقييم

ستكون الامتحانات عبارة عن 12 امتحانات في 3 سنوات تختار منهم الطالب أفضل 4 امتحانات في الدرجات الحاصل عليها، تؤدى الامتحانات إلكترونياً عبر جهاز التابلت، ويتم تصحيحها أيضا بشكل إلكتروني. ليضمن ذلك النظام للطالب أكثر من فرصة للتعويض، بحيث لا تكون أمامه فرصة واحدة مثل الثانوية العامة القديمة بأن يؤدي امتحاناً واحداً في نهاية الصف الثالث الثانوي ويكون مصيره متوقفاً عليه، بل سوف تكون هناك أمامه أكثر من فرصة للتعويض من خلال 12 امتحان.[297]

الامتحانات عبارة عن بنوك أسئلة يتم وضعها من خلال معلمي الثانوية وتخزينها وحمايتها لدى جهة سيادية، وتتكون من خلال المدارس ولن تكون قومية، وترسل أسئلة الامتحانات من بنك الأسئلة على تابلت الطالب مباشرة، لمنع الغش والتسريب.[297][302][303][304][305]

قضايا جدلية

في 2019، تطورت أزمة تتعلق بنظام اختبارات نهاية العام حتى وصلت إلى مراكز الشرطة، حيث تجمع طلاب في أكثر من محافظة ليعربوا عن غضبهم إزاء فشلهم في أداء اختبارات نهاية العام بالنظام الإلكتروني الذي أقرته الدولة مؤخراً، واشتكى الطلاب إن الأخطاء التقنية وضعف شبكات الاتصال لم تمكنهم من أداء الاختبار عبر الأجهزة اللوحية ما اضطرهم إلى اللجوء إلى النسخة الورقية من الأسئلة بعد أن ضاع جزء كبير من الوقت، وتحولت الاحتجاجات إلى مشادات مع رجال الأمن ليلقى القبض على عشرات الطلاب، والذين تم احتجازهم لساعات قبل أن يفرج عنهم بقرار من وزير الداخلية. على الجانب الآخر، دافع وزير التربية والتعليم طارق شوقي عن النظام الإلكتروني واعتبره «نقلة

نوعية في مسار التعليم في مصر» . وقال شوقي إن منظومة الاختبارات الإلكترونية حققت «نجاحاً مدوياً»، نافيا حدوث مشكلات، وذلك على الرغم مما اعتبره شوقي «محاولات تشكيك» .[9]

نظام التعليم الفني الجديد

يشتمل نظام التعليم الفني الجديد على سنة إعداد للطلاب قبل الدراسة لتأهيله لغوياً وتربوياً ومهارياً، مع تغيير نظام وشكل التقييم الخاص بالامتحانات، ليصبح قائماً على الفهم وليس الحفظ والتلقين، بالإضافة إلى تغيير شكل وجودة واسم المدارس الفنية الحالية تدريجياً لتصبح مدارس التكنولوجيا التطبيقية .[306]

وسوف يقسم التعليم في المدارس التكنولوجية ما بين الجزء العملي والنظري بالتساوي، من أجل تخريج فنيين محترفين في شتى المجالات التي سيتم تدريسها في تلك المدارس . وسيكون نظام المدارس مطبقاً بالشراكة مع الوزارة وشركات استثمارية لها علاقات دولية، مما تخدم الطلاب بصورة أكبر، وتجعلهم يضمنون فرصاً للتدريب العملي خلال سنوات الدارسة .[307][308]

لقراءة التقرير كاملاً اضغط الرابط التالي

التعليم في مصر – ويكيبيديا (wikipedia.org)

ثمانية وزراء للتربية والتعليم منذ 2010 وانضم إليهم

وزيران حتى 2024

والنتيجة؟

فشل مستمر ومتصاعد مع كل وزير جديد ! ! ! !

"إنهم يدعون لتعليم جديد "في كاريكاتير ساخر لـ"اليوم السابع - "اليوم السابع(youm7.com)

الفصل الثاني

رؤية جديدة للمنظومة الوطنية للتعليم

أهمية وجود رؤية لتطوير المنظومة الوطنية للتعليم

يتطلب تطوير واستمرار فعالية المنظومة التعليمية توفير مقومات رئيسة من إستراتيجيات وتوجهات وطنية تحدد الأولويات وترتب ممارسات الدولة وطوائف المجتمع المتعددة في منظومة التعليم.

كما تحتاج جهود تطوير وتحقيق استمرارية فعالية نظم التعليم أن تتوفر الموارد البشرية المدربة ذات الكفاءة والقدرة على ممارسة مختلف الأنشطة التعليمية والتربوية، والتقنيات التعليمية والتربوية الحديثة، والأجهزة والمعدات اللازمة للعمليات التعليمية على اختلاف أنواعها، فضلاً عن الإمكانيات المادية والتجهيزات التعليمية.

كما يكون توفر الموارد المالية عنصراً ضرورياً لتدبير تلك الاحتياجات بالكميات ومستويات الجودة المناسبة لحجم ومعدلات الطلب المجتمعي على الخدمات التعليمية والتربوية.

ولكن تظل الحقيقة الأساسية أن توفر الموارد المالية والبشرية والمادية والتقنية وإن كان شرطاً ضرورياً لقيام نظام متميز للتعليم في المجتمع، إلا أن ذلك ليس شرطاً كافياً، إذ أن توفر عنصر الإدارة العلمية للمنظومة التعليمية يمثل الحلقة الحيوية في نجاحها والوصول بها إلى المستويات المعتمدة في نظم التعليم العالمية.

ملامح الرؤية المقترحة

تتحدد الرؤية المقترحة لتطوير التعليم على أساس ضرورة التعامل مع المنظومة التعليمية بكامل عناصرها وليس التركيز فقط على بعضها، كالثانوية العامة، وذلك بهدف تحقيق التكامل والترابط بين عناصر المنظومة، ومن ثم توظيف الموارد المتاحة بأفضل أسلوب لتحقيق المتطلبات التالية:

1. ترابط عمليتا التعليم والتعلم على مدى حياة الإنسان، والأخذ بمفهوم " التعلم مدى الحياة"، ومن ثم ضرورة تمكين وسائل وفرص التعليم المستمر والمتجدد وعدم الانحصار في سنوات الدراسة النظامية أو ما يعرف ب "المدرس" .
2. مواكبة نظم وآليات ومناهج التعليم والتعلم للتطورات العلمية والمعرفية وضمان التواصل بين خرجي المنظومة التعليمية ومصادر المعرفة المتجددة .
3. حفز عناصر المنظومة التعليمية للمشاركة في حركة التطوير المعرفي والإضافة إلى الرصيد الإنساني المتجدد من العلوم والمعارف .
4. تكامل نظم ومناهج وآليات التعليم وتوجهات القدرة على تدريب الإنسان المصري للوصول إلى المعرفة بصورة مستقلة، أي دعم قدرات التعلم الذاتي. كما يجب أن يسهم التعليم في بناء المهارات الفكرية للإنسان من حيث القدرة على النقد، والإبداع وتحليل المشكلات ومهارات التفكير الخلاق.
5. الربط بين تكوين المعرفة النظرية والمعرفة التطبيقية حتى يستطيع المتعلم استثمار معارفه في حل المشكلات وأداء متطلبات الأعمال التي يعهد بها إليه.
6. توافق ما يقدمه النظام التعليمي من خدمات تعليمية وتربوية مع مطالب ورغبات واحتياجات المستفيدين من تلك الخدمات.
7. استثمار المنظومة التعليمية لكافة الفرص العلمية والمنجزات التقنية وفرص التأهيل والتدريب والموارد الموجودة في المجتمع، والحرص على التفاعل الوثيق والارتباط التام بين النظام وبين المجتمع وتطوراته.
8. تناسب الموارد المتاحة للمنظومة التعليمية مع الأنشطة والعمليات المختلفة.

9. توضيح دور أصحاب المصلحة في تقييم مستوى جودة وكفاءة المنظومة التعليمية، ومن ثم بناء مجموعة من المعايير والآليات التي توضح مدى نجاحها في تحقيق أهدافها بالقياس إلى رغبات المستفيدين، وبالمقارنة بمستويات الأداء والإنجاز في نظم التعليم الأكثر تقدماً وتطوراً. كذلك تقنين أساليب مشاركة أصحاب المصلحة في توجيه فعاليات المؤسسات التعليمية وتصحيح مسارها إن انحرفت عن تقديم الخدمات اللازمة لهم بمستويات الجودة والكفاءة المرغوبة.

ترابط عناصر المنظومة الوطنية الجديدة للتعليم

إن المنظومة الوطنية للتعليم تضم مجموعات متنوعة من المؤسسات والهيئات ينبغي أن يتم التنسيق والترابط بينها، وهي:

1. الجهات الحكومية المسئولة عن إدارة المنظومة الوطنية للتعليم وهي مركزة في وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي وما يتبعهما من مجالس عليا للجامعات والمعاهد العليا والمجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي. والوزارتان ومجالسهما هما من يقوم على تنظيم المنظومة التعليمية ووضع الضوابط لممارسة مختلف وظائفها، وإصدار التراخيص بإنشاء المؤسسات التعليمية وإجازة الممارسين لمختلف المهن التعليمية والتربوية، ومتابعة وتقويم مستوى التعليم العام ورصد الاحتياجات والتخطيط لتطوير المنظومة التعليمية واستكمال مقوماتها، وحفز وتشجيع القائمين عليها من القطاعات الحكومية والخاصة والأهلية، وفرض الجزاءات وتوقيع العقوبات على المخالفين لقواعد النظام وآدابه وأخلاقيات المهن التعليمية، والتربوية، وحقوق الطلاب، وذويهم.
2. اللجان المختصة بالتعليم في مجلس النواب غيره من الهيئات ذات العلاقة.
3. مقدمو الخدمات التعليمية والتربوية من مدارس ومعاهد ومراكز تقدم برامج التعليم ما قبل الجامعي، والجامعات والمعاهد العليا ومؤسسات التعليم العالي.

4. كليات التربية وغيرها من الكليات التي تساهم في تكوين وإعداد المعلمين وخبراء التعليم والتربويين ومساعديهم من فنيي المختبرات والأنشطة الفنية والرياضية والثقافية وغيرهم من العناصر البشرية في المنظومة التعليمية والتربوية. وكذا جهات التدريب والتنمية المستمرة لأعضاء المهن التعليمية ومساعديهم.
5. أعضاء هيئات التدريس من مختلف التخصصات والمستويات.
6. أعضاء هيئات الإدارة في المؤسسات التعليمية.
7. أعضاء الهيئات التعليمية المساعدة المختصة في تطبيق تقنيات التعليم مثل محضري المعامل ومدربي الحاسب الآلي وأخصائي التربية البدنية والأنشطة الرياضية بالمدارس والمعاهد.
8. هيئات المجتمع المدني ذات العلاقة بالمنظومة التعليمية من جمعيات أهلية ومؤسسات علمية واستشارية تقدم خدماتها من أجل تطوير التعليم ومساندة القائمين عليه.
9. المؤسسات الإعلامية ذات التأثير والاهتمام بالعملية التعليمية والمعبرة عن الرأي العام ومدى رضائه عن مخرجات المنظومة التعليمية.
10. مجتمع الأعمال الذي يمثل المتلقي لمخرجات المنظومة التعليمية.
11. النقابات المهنية التي تضم أعضاء المهن التعليمية والتربويـــــة.
12. مراكز وهيئات الاعتماد والجهات الاستشارية وبيوت الخبرة في مجالات المنظومة التعليمية ومتطلباتها وتقنياتها.

وليس من شك أن من أهم نقاط الضعف في هذه المنظومة هي التباعد وعدم التواصل الفكري والإداري والعلمي بين تلك العناصر التي يفترض فيها التكامل والتناسق والتناغم حتى تحقق الأهداف التعليمية والتربوية والوطنية التي يتطلع إليها الوطن.

إنشاء "الهيئة الوطنية العليا للتعليم والتنمية المعرفية"

تُنشأ " الهيئة الوطنية العليا للتعليم والتنمية المعرفية " بقانون خاص وهي مستقلة عن الوزارات المسئولة عن شؤون التعليم، وتضم خبرات علمية في نظم وتقنيات التعليم والتربية، كما تضم ممثلين لأصحاب المصلحة في التعليم من أولياء الأمور وأعضاء الهيئات التدريسية والإدارة التعليمية في مراحل التعليم المختلفة، وكذلك ممثلين للطلاب ومنظمات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني،

وتختص هذه الهيئة بما يلي:

1. وضع الرؤية العامة والفلسفة الوطنية للتعليم والمبادئ الرئيسية التي توجه فعالياته، وأسس ومعايير قياس كفاءته وتقويم مخرجاته وتحديد الغايات والأهداف الاستراتيجية التي تحقق مطالب المجتمع في توفير مستوى من الخدمات التعليمية والتربوية يتسم بالكفاءة والجودة والاقتصاد.
2. متابعة تصميم الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتنمية المعرفية شاملة مستويات التعليم المتعددة [التعليم الأساسي وقبل الجامعي، والتعليم الجامعي والعالي]، ومجالاته التخصصية [تعليم عام / تعليم تقني]، على أن يتم إقرار هذه الاستراتيجية بعد حوار مجتمعي حقيقي، ثم يجري إصدارها من مجلس النواب باعتبارها وثيقة وطنية لا يجب أن يمسها تغيير أو تعديل إلا بعد حوار مجتمعي مماثل ثم الرجوع إلى المجلس والحصول على موافقته، حيث تكون استراتيجية التعليم بعيدة عن الشطحات والآراء الشخصية لوزراء التعليم المتعاقبين.
3. إقرار الهيكل التعليمي الرئيسي من حيث المراحل وعدد سنوات كل مرحلة والبناء العام للمؤهلات العلمية وعلاقاتها المتداخلة، وتأكيد آليات التنسيق بين مراحل التعليم قبل الجامعي والجامعي، والتعليم العام والتقني.

4. تصميم الصورة الكلية المستهدفة للمنظومة التعليمية لخدمة الاحتياجات الحالية في المجتمع، وإعداد الخطط المستقبلية لتطويرها وتنمية قدراتها بما يتوافق وتوقعات زيادة الطلب على تلك الخدمات وتنوع الاحتياجات وتغيرها مع حركة المجتمع وتطلعات أفراده وطوائفه.
5. تحديد معايير وأساليب قبول الطلاب المصريين وغير المصريين الراغبين في الالتحاق بالمؤسسات التعليمية المصرية التي تتشكل منها "المنظومة الوطنية للتعليم" وتحديثها .
6. تصميم آليات التنسيق والتربيط بين عناصر المنظومة الوطنية للتعليم، وترويج أنماط المشاركة وطرح مبادرات الدمج بين عناصر المنظومة كلها أو بعضها بهدف تكوين كيانات تتوفر لها القدرات المناسبة وتكون أقدر على تقديم خدمات أفضل بتكلفة اقتصادية ومستويات جودة لا تتوفر للكيانات الصغيرة والهامشية.
7. إصدار "الإطار الوطني المؤهلات National Qualification Framework .
8. تحديد أسس الأطر العامة واستراتيجيات التنمية المعرفية.
9. تحديد أسس ومحاور بناء المناهج وفلسفة التعليم وتكوين الطلاب بما يتوافق والتوجهات الوطنية ومبادئ الديمقراطية وحقوق المواطنة للإنسان المصري.
10. وضع المعايير الرئيسة للتعليم شاملة توصيف مؤسسات التعليم الجامعي والعالي وعناصرها المختلفة، وشروط وإجراءات الترخيص بإنشائها وتشغيلها ومقوماتها الرئيسية.
11. وضع معايير وتقنيات تقويم جودة المؤسسات والبرامج والمناهج التعليمية ومخرجات المنظومة الوطنية للتعليم، وشروط وإجراءات منح الاعتماد.
12. الإشراف على وضع خطة وطنية للتطوير العلمي والتقني في مؤسسات المنظومة الوطنية للتعليم، وجعل هذا التطوير جزء أساسي في الممارسة الفعلية لتلك المؤسسات وفي هياكلها البشرية وأساليب تقديم

الخدمات نظم وآليات تشجيع الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي والاتحادات والنقابات المهنية ذات العلاقة على المشاركة في تطوير وتحسين برامج إدارة المنظومة التعليمية.

13. الإشراف على خطة وطنية لإعادة صياغة المناهج والمقررات في كافة البرامج والمستويات التعليمية بما يعكس التطور العلمي والقيم والاحتياجات المجتمعية ويستثمر تقنيات التعليم الأكثر تطوراً، وبما ينمي القدرات الفكرية للطلاب.

14. حفز وضع برامج وطنية لتأكيد القيم والأخلاقيات المهنية في مجالات المنظومة التعليمية.

15. حفز إعداد خطط متكاملة لتنمية القيادات الإدارية في المجالات التعليمية وتأهيل مديري تلك المؤسسات والمسئولين في مواقع الإدارة وتخصصاتها المختلفة بها على أسس وأساليب الإدارة التعليمية الحديثة.

16. حفز إعداد خطط وبرامج شاملة لتوفير فرص التدريب والتنمية والتعليم المستمر لمختلف العاملين في المهن التعليمية والتربوية.

17. تطوير نظم للحوافز الإيجابية والسلبية لعناصر المنظومة التعليمية من الأفراد والمؤسسات، وأسس إدارة نظم الحوافز بموضوعية تامة وبترابط مع نظم الاعتماد وقياس جودة الأداء.

18. تحديد معايير الترخيص والاعتماد ومنح الشهادات التي تجيز لعناصر المنظومة ممارسة أنواع محددة من الخدمات التعليمية والتربوية وفق المعايير والضوابط المنصوص عنها في قرارات الترخيص أو الاعتماد أو الإجازة.

19. تحديد المعايير التي ينبغي على مقدمي الخدمات التعليمية ومختلف عناصرها الالتزام بها من حيث نوعيات الخدمات المصرح بها لكل مستوى من مقدمي الخدمة، وأساليب تقديم الخدمات للمستفيدين، وضمان الوصول إلى الخدمات بيسر وبدون معاناة للطلاب واحترام حقوقهم وذويهم

في تلقي الخدمة بأحسن الأساليب، وكذا تحديد أساليب تقدير رسوم المستويات المختلفة من الخدمات التعليمية.

20. اقتراح وصياغة القوانين والتشريعات المنظمة لإنشاء وتشغيل المؤسسات من عناصر المنظومة التعليمية، وتحديد الأشكال القانونية المسموح بها، والشروط الواجب توفرها في القائمين عليها، ومصادر التمويل والضوابط الكفيلة بضمان كفاءة وجدوى خدماتها وتأمين سلامة الطلاب والمعلمين وغيرهم من المتعاملين معها.

21. يتم توحيد المجلس الأعلى للجامعات والمجلس الأعلى للجامعات الخاصة والأهلية والمجلس الأعلى للمعاهد العليا والمجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي في مجلس واحد بمسمى "المجلس الأعلى للتعليم" يتبع "الهيئة الوطنية للتعليم والتنمية المعرفية" للتنسيق بين مؤسسات المنظومة الوطنية للتعليم، ويُصدر مجلس إدارة الهيئة الوطنية للتعليم قراراً بتحديد مجالات عمله وتشكيله ومعايير اختيار اعضاءه والتأكيد على صفته كمجلس تنسيقي ليس له صلاحيات تنفيذية.

22. ويكون إنشاء "الهيئة الوطنية العليا للتعليم والتنمية المعرفية" بقانون خاص على نسق "الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية" التي ينظمها الدستور في المواد التالية:

مادة 215

تحدد القانون الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية. وتتمتع تلك الهيئات والأجهزة بالشخصية الاعتبارية، والاستقلال الفني والمالي والإداري، ويؤخذ رأيها في مشروعات القوانين، واللوائح المتعلقة بمجال عملها. وتعد من تلك الهيئات والأجهزة البنك المركزي والهيئة العامة للرقابة المالية، والجهاز المركزي للمحاسبات، هيئة الرقابة الإدارية.

مادة 216

يصدر بتشكيل كل هيئة مستقلة أو جهاز رقابي قانون، تحدد اختصاصاتها، ونظام عملها، وضمانات استقلالها، والحماية اللازمة لأعضائها، وسائر أوضاعهم الوظيفية، بما يكفل لهم الحياد والاستقلال. يعين رئيس الجمهورية رؤساء تلك الهيئات والأجهزة بعد موافقة مجلس النواب بأغلبية أعضائه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة، ولا يُعفى أي منهم من منصبه إلا في الحالات المحددة بالقانون، ويُحظر عليهم ما يُحظر على الوزراء.

مادة 217

تقدم الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية، تقارير سنوية إلى كل من رئيس الجمهورية، ومجلس النواب، ورئيس مجلس الوزراء، فور صدورها. وعلى مجلس النواب أن ينظرها، ويتخذ الإجراء المناسب حيالها في مدة لا تجاوز أربعة أشهر من تاريخ ورودها إليه، وتنشر هذه التقارير على الرأي العام. وتبلغ الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية، سلطات التحقيق المختصة بما تكتشفه من دلائل على ارتكاب مخالفات، أو جرائم، وعليها أن تتخذ اللازم حيال تلك التقارير خلال مدة محددة ، وذلك كله وفقًا لأحكام القانون.

23. وتهتم " الهيئة الوطنية للتعليم والتنمية المعرفية" بمراجعة وتقييم خصائص ومستويات كفاءة العناص الحاكمة للتعليم والتي تشمل ما يلي:

- مفهوم التعليم، ورسالته، وغاياته الإنسانية، والمعرفية.
- مدى إتاحة التعليم للراغبين والمستحقين له [تكافؤ الفرص التعليمية].
- هيكل النظام التعليمي ومستوياته وتنويعاته.
- بنية الإدارة التعليمية والنمط السائد فيها من حيث المركزية/ اللامركزية.

- نظام ومصادر وآليات تمويل التعليم.
- مناهج التعليم وآليات تطويرها وتقييمها .
- هيكل الموارد البشرية المتخصصين في التعليم مع التركيز على المعلمين وأساليب تكوينهم وتدريبهم وحفزه وتقييم أداءهم.
- نظم التعليم الموازية للتعليم الرسمي.
- مدى استقلال المنظومة التعليمية ومستوى الحرية الإدارية والأكاديمية لمؤسسات التعليم قبل الجامعي العامة والخاصة.
- مدى استقلال المنظومة التعليمية ومستوى الحرية الأكاديمية والإدارية والمالية للجامعات والمعاهد العامة، ومدى تمتعها بميزات الجامعات والمعاهد الخاصة.
- البحث العلمي وخدمة المجتمع في مؤسسات التعليم الجامعي.
- مخرجات المنظومة التعليمية ومؤشرات قبول المجتمع لها .

24. وضع خريطة شاملة تحصر المؤسسات التعليمية والتربوية القائمة وتحدد الفجوات [أي العناصر الغائبة في المنظومة] التي تفصلها عن المنظومة الأمثل.

25. وضع برامج محددة لاستكمال العناصر الغائبة في المنظومة الوطنية للتعليم ومن أهمها ما يلي:

- الخطة الوطنية لتأكيد الجودة في مؤسسات المنظومة التعليمية وجعل الالتزام بها أولوية متقدمة، ونشر مفاهيم الجودة في كافة المستويات والأصعدة في مجالات المنظومة التعليمية.
- الخطة الوطنية لتطوير نظم الاعتماد Accreditation والترخيص Licensure ومنح الشهادات الدالة على التأهيل Certification لجميع مقدمي الخدمات التعليمية من الأفراد والمؤسسات العامة

والخاصة، والنص على أن الالتزام بالشروط والمعايير الواردة في تلك النظم جزء لا يتجزأ من سياسات ونظم الجودة في تلك المؤسسات،

- الخطة الوطنية للتطوير العلمي والتقني في مؤسسات المنظومة التعليمية، وجعل هذا التطوير جزء أساسي في الممارسة الفعلية لتلك المؤسسات وفي هياكلها البشرية وأساليب تقديم الخدمات، ونظم وآليات تشجيع المؤسسات العلمية والجامعات ومراكز البحث العلمي والاتحادات والنقابات المهنية ذات العلاقة على المشاركة في تطوير وتحسين برامج إدارة المنظومة التعليمية.
- الخطة الوطنية لإعادة صياغة المناهج والمقررات في كافة البرامج والمستويات التعليمية بما يعكس التطور العلمي والقيم والاحتياجات المجتمعية ويستثمر تقنيات التعليم الأكثر تطوراً، وبما ينمي القدرات الفكرية للطلاب.
- الخطط والبرامج الوطنية لتأكيد القيم والأخلاقيات المهنية في مجالات المنظومة التعليمية.
- الخطط المتكاملة لتنمية القيادات الإدارية في المجالات التعليمية وتأهيل مديري تلك المؤسسات والمسئولين في مواقع الإدارة وتخصصاتها المختلفة بها على أسس وأساليب الإدارة الحديثة.
- الخطط والبرامج الشاملة لتوفير فرص التدريب والتنمية والتعليم المستمر لمختلف المهن التعليمية والتربوية.
- نظم الحوافز الإيجابية والسلبية لعناصر المنظومة التعليمية من الأفراد والمؤسسات، وأسس إدارة نظم الحوافز بموضوعية تامة وبترابط مع نظم الاعتماد وقياس جودة الأداء.

إدارة المنظومة الوطنية للتعليم

1. إدارة المنظومة التعليمية على المستوى المحلي

تكون مديريات التعليم في المحافظات مفوضة من وزارة "التعليم والتنمية المعرفية" في تنفيذ كافة البرامج واتخاذ جميع الإجراءات والقرارات اللازمة لتسيير العملية التعليمية في إطار الخطة والمعايير المعتمدة.

وتعتبر القيادة التعليمية المحلية هي السلطة النهائية في كل ما يتصل بالأمور التشغيلية.

ويتشكل النظام على المستوى المحلي في مديريات التعليم بالمحافظات والتي تقوم بمباشرة وظائف وأنشطة الإشراف على مقدمي الخدمات التعليمية وتأمين الموارد والرقابة على الجودة وكافة العمليات المؤثرة في مستوى الخدمات المقدمة لمواطني المحافظة وفق المخططات والسياسات والمعايير التي تحددت على المستوى الوطني بواسطة وزارة التعليم وهيئاتها المركزية. والأساس في إدارة نظام الخدمات التعليمية على المستوى المحلي أن تتمتع جهات الإشراف المحلية باللامركزية التي تمنحها صلاحيات اتخاذ القرارات وتمكنها بالتالي من التدخل السريع وفي التوقيت المناسب لدرء المخاطر وحشد الجهود المحلية وتحسين الأداء من دون انتظار صدور القرارات من المستوى المركزي [الوطني].

2. إدارة المنظومة التعليمية على المستوى المؤسسي

تكون إدارة مؤسسات المنظومة التعليمية مسئولة عن التخطيط والتنسيق والمتابعة لضمان تحقيق المستويات الأفضل من عناصر العملية التعليمية والتربوية، وتتمثل أهم وظائف الإدارة التعليمية فيما يلي:

1. توفير أنواع ومستويات الخدمات التعليمية والتربوية التي تتميز بالجـــودة والتحسين المستمر وتتوافق مع احتياجات المجتمع وشرائح طالبي الخدمة من كل مؤسسة، وبالتناسق مع المعايير والمستويات المحددة في النظم والتشريعات الوطنية للتعليم،

2. تأكيد وتحسين الجودة والتطوير المستمر في مستوى الخدمات وفق منهجيات وآليات معتمدة في النظام الوطني لضمان الجودة والاعتماد،
3. تخريج متعلمين يتصفون بالقدرات المعرفية والمهارات التطبيقية المناسبة لاحتياجات المجتمع.
4. توفير مناخ تعليمي وتربوي صحي ومحابي لتنمية شخصية المتعلم وتزويده بالقيم الأخلاقية والوطنية التي تجعل منه مواطناً صالحاً ومنتجاً.
5. إصدار منتجات تعليمية وتربوية تسهم في تنمية الرصيد المعرفي وتراكم الخبرات الوطنية بما يهيئ القدرة على التطوير المستمر لعناصر المنظومة التعليمية والتربوية.
6. تخطيط وتنسيق ومتابعة العمليات التعليمية والتربوية في ضوء المعايير ووفق النظم المعتمدة.
7. تطبيق نظم وأساليب قياس الأداء وتقويم النتائج للطلاب والمعلمين.
8. إجراء القياسات الفعلية للتأكد من توافق الأداء مع المعايير والالتزام الدقيق بها.
9. العمل على توفير متطلبات الاعتماد أو التراخيص أو الشهادات بحسب الأحوال، وتأمين استمرار تلك الشروط تحسباً للمراجعات والفحوص الميدانية التي تقوم بها جهات الإشراف الحكومية أو هيئات الاعتماد.
10. تنسيق أنشطة وفعاليات الأجزاء المختلفة في المؤسسة التعليمية لضمان تكامل الخدمات وتناسقها.
11. وضع نظم ضبط التكلفة والرقابة على المصروفات وتدبير التمويل اللازم لمباشرة أنشطة المؤسسة.
12. تخطيط وتدبير الموارد البشرية، المالية، التقنية، المادية وغيرها اللازمة للأداء وتحقيق الأهداف المخططة.

دمج الوزارات المختصة بالتعليم

في ضوء التنظيم المقترح للمنظومة الوطنية يتم توحيد وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي مع وزارة الثقافة في وزارة واحدة بمسمى "وزارة التعليم والتنمية المعرفية" تختص بالإشراف على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم وتكون هي الأداة التنفيذية لتطبيق الرؤية الجديدة للمنظومة التعليمية وتفعيل قانون التعليم الموحد وقانون التعليم العام من دون أن يكون لها تعديل أو تبديل أي منهما .

تختص "وزارة التعليم والتنمية المعرفية" بتنفيذ الاستراتيجية العامة للتعليم التي تحددها "الهيئة الوطنية للتعليم" وتهتم أساساً بالمهام التالية:

1. تصميم نظم وآليات متابعة أداء عناصر المنظومة وقياس مستويات الجودة والفعالية، ومدى الالتزام بالمعايير المعتمدة لمختلف أنواع الخدمات وتقرير أنواع الجزاءات على المخالفين.
2. تخطيط برامج توفير وتنمية الموارد البشرية والمعرفية والتقنية اللازمة لكفاءة تشغيل عناصر المنظومة، ووضع الضوابط والحوافز الكفيلة بتنظيم الاستفادة من تلك البرامج لمن تتوفر فيهم الشروط من أفراد ومؤسسات، وتأكيد التوظيف الإيجابي الفعال للخبرات العلمية والقدرات المهنية المكتسبة من عمليات التدريب والتنمية المتواصلة.
3. توفير آليات التدخل للمساندة في حال تعرض بعض عناصر المنظومة الوطنية لمشكلات أو مخاطر تهدد بتوقفها عن الأداء أو تعوق قدراتها على تقديم الخدمات بالمستويات المحددة .
4. توفير الإمكانيات اللازمة لدعم المنظومة الوطنية للتعليم والقيام بالوظائف المحورية التي لا ينسنى لأي مؤسسة من مؤسسات المنظومة أن تقوم بها منفردة، مثال ذلك إعداد وتطوير المناهج والمقررات، وتطوير أساليب التقويم والاختبار، وتعميق تكوين المهارات الإبداعية لدى الطلاب ،والدراسات والمسوح الشاملة للحالة التعليمية في البلاد، والإيفاد في بعثات خارجية لتأهيل وتدريب كوادر متميزة

من المعلمين والخبراء التربويين، والاستثمار في المراكز التعليمية المتخصصة عالية التكلفة مثل مراكز تطوير تقنيات التعليم وغير ذلك من مجالات تحتاج إلى قدرة الدولة وإمكانياتها .

5. تنظيم العلاقات بين عناصر المنظومة الوطنية من القطاعين الحكومي والخاص وتوزيع الأدوار بينها بما يحقق التكامل والتناسب مع طاقات وإمكانيات كل طائف.
6. تنفيذ كافة المهام التي توكلها إليها "الهيئة الوطنية للتعليم".
7. يجري الفصل بين دور "وزارة التعليم والتنمية المعرفية" باعتبارها قائمة على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم وبين تقديم الخدمات التعليمية ذاتها، حيث تتولى المؤسسات التعليمية العامة والخاصة والأهلية على اختلاف مستوياتها تقديم الخدمات التعليمية وفق المعايير والبرامج والتوجهات التي تحددها الهيئة الوطنية للتعليم وقواعد قانون التعليم والقانون الموحد للتعليم العالي وذلك حسب نظام "التعهيد" الذي يتوافق مع نظام المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص PPP . وتقوم وزارة التعليم أو الوحدات المحلية المختصة بشراء أماكن للطلاب الذين يستوفون شروط الحصول على "منحة تعليمية" من الدولة، وفي هذا السياق تتولى الوزارة أو الوحدة المحلية سداد الرسوم التعليمية للمؤسسات التي يتم التعاقد معها لتسكين طلاب المنح التعليمية.

إنجاز قانون جديد للتعليم الجامعي والعالي

يشمل مشروع القانون الموحد جميع عناصر منظومة التعليم الجامعي والعالي المكونة من:

1. الجامعات والمعاهد العليا الحكومية
2. الجامعات والمعاهد العليا الخاصـــة
3. الجامعات والمعاهد العليا الأهليـــة
4. فروع الجامعات والمعاهد العليا الأجنبية في مصر

5. المجالس العليا المختصـــــــــة

6. هيئات ومراكز تنمية الموارد التعليمية وإعداد وتنمية قدرات أعضاء هيئات التدريس والباحثين والقيادات الإدارية في مؤسسات التعليم العالي. كما يتضمن كل ما يتعلق بالجامعة/المعهد/المدرسة وجامعاً لكافة المبادئ المنظمة لها من مختلف القوانين الأخرى.

PDF

ورقة عمل حول مشروع جديد.pdf

لقراءة مشروع القانون اضغط علامة PDF

وفي نفس السياق كان وزير التعليم العالي والبحث العلمي الأسبق دكتور هاني هلال قد كلف مجموعة معتبرة من أساتذة الجامعات بإعداد مشروع قانون للتعليم العالي في العام 2005 وتم إنجازه وأرفق هنا نسخة من ذلك القانون الذي لم ير النور حتى اليوم السادس من سبتمبر 2024 !!!!!

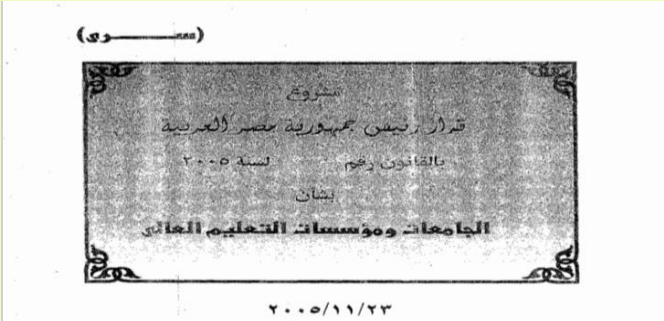

PDF

صقترح لقانون التعليم العالى.pdf

لقراءة مشروع القانون اضغط علامة PDF

تفعيل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد

يكون تفعيل الهيئة الوطنية لضمان جودة التعليم والاعتماد - وفق القانون الموحد للتعليم المقترح إصداره والذي يُدمج به قانون الهيئة"، لتكون القائمة على مراقبة مستويات الجودة في عناصر المنظومة الوطنية للتعليم واتخاذ إجراءات منح الاعتماد للمؤسسات والبرامج التي تستوفي الشروط، وكذا سحب الاعتماد حين مخالفة شروطه. وفي هذا السياق تتخذ الاجراءات التالية:

1. تُمنح المؤسسات التعليمية العامة والخاصة من الجامعات والمعاهد العليا مهلة مدتها عامين من بدء تنفيذ الرؤية الجديدة للمنظومة التعليمية لاستكمال مقومات ومتطلبات التأهل للحصول على الاعتماد.
2. تُمنح المؤسسات التعليمية العامة والخاصة في التعليم قبل الجامعي مهلة مدتها خمسة أعوام من بدء تنفيذ الرؤية الجديدة للمنظومة التعليمية لاستكمال مقومات ومتطلبات التأهل للحصول على الاعتماد.
3. يُمكن للمؤسسات التعليمية المتميزة التقدم بطلبات الفحص والاعتماد قبل نهاية المهلة المحددة.
4. بالنسبة للمؤسسات التعليمية التي توفق للحصول على الاعتماد خلال المهلة تقوم وزارة "التعليم والتنمية المعرفية" بتجديد الترخيص الذي يسمح لها باستقبال الطلاب ومباشرة العملية التعليمية وكافة الأنشطة البحثية وخدمات المجتمع، وذلك للفترة التي يسري فيها قرار الاعتماد. على أن تجدد الترخيص إذا نجحت المؤسسة التعليمية في الحصول على تجديد الاعتماد، وهكذا يكون الترخيص بمباشرة النشاط التعليمي والبحثي وكافة أنشطة المؤسسة التعليمية مرهونا باستمرار حصولها على الاعتماد.
5. بالنسبة للمؤسسات التعليمية التي تفشل في استكمال مقومات التأهل للاعتماد أو تتقدم بطلب الاعتماد وتفشل في اجتياز المراجعات والإجراءات المحددة من قبل هيئة ضمان الجودة والاعتماد،

فإن وزارة التعليم الموحدة تمنحها مهلة إضافية حسب ما تقرره هيئة ضمان الجودة والاعتماد، فإن استطاعت المؤسسة اجتياز متطلبات الاعتماد يتم تجديد الترخيص لها من وزارة "التعليم والتنمية المعرفية".

6. وفي حالة رفض طلب الاعتماد، تمنح المؤسسة التعليمية فرصة أخيرة لمعاودة محاولة الحصول على الاعتماد في خلال المدة الممنوحة لها من هيئة ضمان الجودة والاعتماد. فإن نالت الاعتماد يتم تجديد الترخيص من وزارة "التعليم والتنمية المعرفية".
7. في حالة رفض طلب الاعتماد للمرة الثانية يتم سحب الترخيص ومنع المؤسسة التعليمية من مباشرة أي نشاط تعليمي أو بحثي أو في نطاق خدمة المجتمع.
8. في الحالة التي توقف المؤسسة التعليمية عن مباشرة نشاطها، تتولى وزارة "التعليم والتنمية المعرفية" تحويل الطلاب كل بحالته الدراسية إلى مؤسسات تعليمية معتمدة في النطاق الجغرافي للطلاب كلما أمكن.
9. لا تعاود المؤسسة التعليمية الموقوفة التقدم بطلب الاعتماد إلا بالشروط المحددة في قرار هيئة ضمان الجودة والاعتماد برفض الاعتماد السابق تقديمه. وفي جميع الأحوال السابقة التي تفشل المؤسسة التعليمية في اجتياز متطلبات الاعتماد خلال مهلة العامين المشار إليها في البند 5 توقع عليها جزاءات بتقليص أعداد الطلاب المسموح لها بقبولهم حسب ما ينص عليه قانون التعليم الموحد.
10. على الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد إنجاز ما يلي للتمكن من مواجهة طلبات الحصول على الاعتماد من جميع المؤسسات التعليمية في المدة المقررة:

- إعداد وتنفيذ خطة استراتيجية لتكوين الموارد البشرية وتدريب الخبراء والمتخصصين في كافة الأنشطة المتعلقة بفحص ومراجعة مدى استكمال المؤسسات التعليمية لمتطلبات التأهل والحصول على الاعتماد، على أن يتم ذلك في خلال مهلة العامين الممنوحة للمؤسسات التعليمية.
- المبادرة إلى إبرام اتفاقيات تعاون مع هيئات مماثلة معترف بها في دول عربية وأجنبية للمساعدة في إنجاز ما يطلب منها من عمليات فحص ومراجعة واعتماد.
- دراسة وإعلان تكلفة التعامل مع الهيئة شاملة الزيارات والمراجعات حتى الحصول على الاعتماد والتي تتحملها المؤسسات التعليمية المعنية.

تطوير نظام القبول بالجامعات والمعاهد العليا

1. إلغاء نظام مكتب التنسيق بين الطلاب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة، وتعلن الجامعات والمعاهد العليا في وقت تحدده وزارة "التعليم والتنمية المعرفية" عن "شروط القبول" بها في مختلف التخصصات، شاملة الحد الأدنى من درجات الثانوية العامة والاختبارات العلمية والشخصية واختبارات القدرات وغيرها مما يناسب مع كل تخصص.
2. يتقدم الطلاب الراغبون في الالتحاق إلى الجامعات المختلفة وتتم إجراءات الاختيار والقبول بمعرفة الجامعات المعنية، وتعلن نتائج القبول على مواقع تلك الجامعات في شبكة الإنترنت.
3. في جميع الأحوال، تكون عمليات القبول وإجراءاتها ونتائجها تحت إشراف ورقابة الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد وتؤخذ ممارسات كل جامعة ومدى التزامها بشروط القبول المعلنة في الاعتبار حين فحص طلبات الاعتماد أو حين تجديده.

تطوير وتحديث النظم والأساليب والمناهج بكليات التربية

إطلاق مشروع لتطوير وتحديث أوضاع كليات التربية في الجامعات المصرية يشمل:

1. إعادة هيكلة الكليات القائمة بتحديث النظم والأساليب والمناهج والمستويات المعرفية.
2. استكمال تغطية كافة مناطق الجمهورية بكليات للتربية ومراعاة الطابع المحلي وخصوصيات كل الواقع الاقتصادي والمجتمعي في كل حالة.
3. تطوير أساليب القبول في كليات التربية بهدف استقطاب العناصر المتميزة من الطلاب وتغيير الصورة الذهنية في مصر عن تلك الكليات بأنها ملجأ للطلاب ذوي المجموع المتدني الذين لم يفلحوا في الدخول إلى الكليات المعروفة "بكليات القمة"،
4. زيادة مساحة التدريب العملي للطلاب في جميع سنوات الدراسة وتقييم أداءهم أثناء التدريب من مسئولي المدارس ومعلميها الذين يتلقون التدريب،
5. إنشاء "الأكاديمية الوطنية لتنمية قدرات المعلم" لتكون هيئة تُعنى بإعداد وتدريب وتنمية قدرات "المعلم" في جميع مستويات التعليم الجامعي والعالي وقبل الجامعي، وتوفير فرص التعليم المستمر للمعلمين ومصادر المعرفة المتجددة. وبذلك تحل الهيئة الجديدة محل " الأكاديمية المهنية للمعلمين" الحالية والمنشأة بالقرار الجمهوري رقم 129 لسنة 2008.
6. تصميم وتنفيذ البرنامج الأساسي لإعداد المدرس الجامعي شاملاً أصول التربية ومناهج التعليم وتقنيات التدريس والبحث العلمي وواجبات عضو هيئة التدريس في أعمال الإرشاد الأكاديمي وتنمية الأنشطة الطلابية وخدمة المجتمع وذلك لأعضاء هيئات التدريس الجدد قبل مباشرة العمل كمدرسين.

7. تنظيم دورات متخصصة مكثفة في فروع العلم المختلفة لطلاب البحث والمعيدين والمدرسين المساعدين لتقديم جرعات متكاملة وحديثة عن الأطر العلمية الرئيسية والمستجدات في أدبيات العلم الحديث تمكينا لهم من استيعاب حركة التقدم العلمي للاستفادة بها في إعداد رسائل الماجستير والدكتوراه.
8. مساندة المبتعثين من معاوني هيئات التدريس لاكتساب مهارات ومعارف أحدث في مجالات تخصصهم، حتى يتعرفون على التقدم العلمي الحديث والمتطور في العالم.
9. تصميم وتطوير ونشر تقنيات التعليم وتعميق البنية الإلكترونية للمؤسسات التعليمية.
10. إطلاق برنامج وطني لتطوير مناهج وأساليب التعليم ومواكبة التطورات المعرفية والتقنية المتجددة.

إطلاق برنامج وطني باسم "الطالب أولاً"

والبرنامج المقترح يكافئ البرنامج الحالي "المعلمون أولاً" بوزارة التربية والتعليم. ويستهدف ما يلي:

1. تنظيم برامج تعريفية لتأهيل الطلاب قبل دخولهم في المراحل التعليمية حتى يكونوا أكثر قدرة على التعامل مع العمليات التعليمية والمعرفية الجديدة.
2. حفز الطلاب على الكشف عن مواهبهم وقدراتهم المعرفية والتقنية والفنية والمجتمعية وتيسير مشاركاتهم في أنشطة تستثمر تلك القدرات والمواهب وتنميها.
3. مساعدة الطلاب على التحول إلى المستوى العولمي Global Student وعدم الانحصار في المحيط المحلي، واكتساب المعلومات والخبرات التي تعادل مستويات الطلاب في الدول المتقدمة والذين هم في ذات المرحلة الدراسية.
4. تنظيم برامج تدريبية في اللغات الأجنبية لطلاب مصر لمساندة جهودهم في الخروج من الانحصار المحلي إلى آفاق العولمة Globalization.

5. تنظيم ومساندة مشاركة الطلاب في المسابقات والمهرجانات والأنشطة في الدول الخارجية.
6. حفز الطلاب على التعامل مع بنك المعرفة المصري وغيره من بنوك المعلومات العالمية.
7. إطلاق برنامج وطني للقراءة يشارك فيه طلاب جميع المراحل التعليمية ويطلب من كل مشترك قراءة عدد معين من الكتب في مجالات مختلفة ومناسبة مع مستواه الذهني والمعرفي.

إطلاق برنامج وطني للنهوض بالتعليم الفني

1. إعداد استراتيجية وطنية للتعليم الفني والتدريب المهني تكون أساساً لتطوير منظومة المدارس والمعاهد الفنية ومراكز التدريب المهني وفقاً لأهداف التنمية الوطنية الشاملة، والمعايير العالمية.
2. ربط مؤسسات التعليم الفني والمهني بمؤسسات الإنتاج الصناعي والخدمات الإنتاجية في جميع المحافظات، مع إشراك مسئولي تلك المواقع الصناعية في تصميم المناهج والمقررات والأنشطة التعليمية والتدريبية وفي تقييم الطلاب المتدربين.
3. تخصيص عدد معتبر من ساعات الدراسة بالمدارس والمعاهد والمراكز للتدريب العملي في مواقع الإنتاج واعتباره اجتيازه شرطاً ضرورياً للنجاح في كل مرحلة دراسية.
4. تطوير المعدات والأجهزة المستخدمة في التعليم والتدريب واستحداث نظم وآليات المحاكاة المستندة إلى الحاسب الآلي وتقنية المعلومات.
5. التوسع في اتفاقيات الشراكة بين المدارس والمعاهد الفنية المصرية وبين مثيلاتها في الدول المتقدمة صناعياً والمتفوقة في التعليم الفني والتدريب المهني.
6. الاستفادة من المنظمات الدولية المهتمة بتطوير التعليم الفني والتدريب المهني.
7. تركيز الاختصاص بالتعليم الفني والتدريب المهني في وزارة التعليم والتنمية المعرفية ونقل كافة الإمكانيات الفنية والتدريبية من الوزارات الأخرى مثل وزارة القوى العاملة ووزارة الإسكان

وغيرها من الوزارات إلى وزارة التعليم والتنمية المعرفية مع تنسيق الروابط بينها وبين جميع الوزارات التي تستخدم خريجي المدارس والمعاهد الفنية ومراكز التدريب المهني.

التوسع في نظام الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

1. يكون إسناد الخدمات التعليمية إلى القطاعات غير الحكومية. القطاع الخاص والأهلي وقطاع الأعمال العام. وفق شروط ومعايير لأداء الخدمات معلنة وشفافة، وبناء على إجراءات تعاقدية تنافسية يشارك ممثلو المجتمع في الرقابة على دقة تنفيذها. وتتولى وزارة "التعليم والتنمية المعرفية" الرقابة على مقدمي الخدمة الذين تم التعاقد معهم وتقييم مستويات أداء وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتطبيق شروط التعاقد حين مخالفتها، والبحث في شكاوى المنتفعين بالخدمات.
2. يتنافس الراغبون في تقديم الخدمات التعليمية للحصول على عقود الإسناد بتقديم عروضهم مع الالتزام بشروط الوزارة لتقديم الخدمات لطالبي الخدمة ومواصفات الجودة ومعايير التعامل مع الجماهير وفق الأصول النموذجية والإدارية المتقدمة.
3. تشمل الخدمات التعليمية الممكن إسنادها للقطاعات غير الحكومية إنشاء وإعادة تأهيل وتحديث وتشغيل وإدارة مؤسسات الخدمات التعليمية [المدارس على اختلاف مستوياتها وأنواعها، مراكز إعداد وتدريب المعلمين والأجهزة الإدارية بالمدارس].

بعض المقترحات الواجب دراستها لرفع كفاءة النظام التعليمي

1. الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال والتوسع في إلحاق الأطفال بها والنظر في ضمها إلى التعليم الإلزامي نظراً لخطورة تلك المرحلة العمرية في تكوين الطفل.
2. دراسة مد فترة الإلزام لتصبح 12 عاماً أي إلى نهاية المرحلة الثانوية.

3. تطوير بنية التعليم الثانوي والتخلص من ثنائية التعليم العام/ الفني، والتحول إلى نظام المدرسة الثانوية الشاملة أو نظام المقررات بحيث تحصل جميع الطلاب على جرعة مشتركة من المقررات الأساسية في العلوم والرياضيات واللغات وعلوم الحاسب الآلي وتقنية المعلومات، فضلاً عن القدر اللازم من المواد الاجتماعية، ثم تختار كل طالب بعد ذلك المقررات التخصصية التي تتناسب وميوله وقدراته سواء في المجالات العلمية أو الأدبية أو التقنيات والتطبيقات الفنية.
4. تشجيع التوسع في التعليم الخاص، مع تشديد الرقابة على ما يقدم من مستويات تعليم، وإخضاع كافة المؤسسات التعليمية الخاصة لضوابط ومعايير الجودة الشاملة وضرورة التأهل للحصول على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة والاعتماد.
5. اعتبار المرحلة الثانوية مرحلة دراسية منتهية، والفصل بين الحصول على شهادة الثانوية العامة والالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا عن طريق الاعتماد على اختبارات قبول في مواد مؤهلة تجريها الجامعات. والتحرر من شرط التقدم لمؤسسات التعليم العالي في نفس سنة الحصول على الثانوية العامة.
6. تطوير القوانين المنظمة للتعليم ما قبل الجامعي والتعليم الجامعي لتأكيد الاستقلال الأكاديمي والمالي والإداري للمؤسسات التعليمية حتى تتمكن من اتخاذ القرارات والإجراءات التي تتطلبها معايير الاعتماد وضمان الجودة.
7. ضرورة مراجعة نظم القبول بالجامعات والمعاهد العليا لمنح الإدارة التعليمية في كل منها سلطة قبول الطلاب المتقدمين وفق المعايير والشروط المعتمدة من غير التوقف فقط عند المجموع الكلي لدرجات النجاح في اختبار شهادة الثانوية العامة باعتباره المعيار الأوحد للقبول.

8. ضرورة تأكيد سلطات الإدارة التعليمية في الجامعات والمعاهد العليا ومؤسسات التعليم ما قبل الجامعي في اختيار وتقويم أداء أعضاء هيئات التدريس بها واتخاذ الإجراءات المناسبة لإنهاء خدماتهم في حالات التقصير في الأداء أو تدنيه عن المستوى المستهدف بما تحقق للمؤسسة التعليمية فرصة الحصول على الاعتماد.

تطوير التعليم الجامعي

إن الجامعات ومعاهد التعليم العالي هي المسئولة عن إعداد الشباب وتأهيله علمياً وفكرياً وسياسياً وثقافياً كي يكون قادراً على خدمة الوطن بكفاءة وفعالية في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ونرى أن الجامعات والمعاهد العليا الحكومية تعاني من مشكلات خطيرة تحد من قدرتها على أداء وظائفها العلمية والبحثية وتعوق تحقيق رسالتها في بناء صرح العلم والبحث العلمي لمساندة جهود ومشروعات التنمية الوطنية الشاملة والتطوير المجتمعي المستمر. ونرى ضرورة إعادة هيكلة شاملة لقطاع التعليم الجامعي والعالي وفق الأسس التالية:

أهداف التعليم الجامعي والعالي

1. تكوين الموارد البشرية المصرية تكويناً علمياً وتقنياً وفكرياً وثقافياً متكاملاً ومتوافقاً مع متطلبات العصر ومتغيراته ومرتكزاً إلى تقنياته، وتوفير سبل التنمية المستمرة لتلك الموارد بما يهيئها للمشاركة الفاعلة المتميزة في تفعيل ثروات المجتمع وتحقيق نموه وتطوره ودعم قدراته.
2. المشاركة المنظمة والفاعلة في تنمية وتطوير الرصيد المعرفي للمجتمع ومباشرة البحث العلمي المنظم والتطوير التقني لحل مشكلات المجتمع والمساهمة في التنمية الوطنية الشاملة، وذلك من خلال التوظيف المخطط والتنمية المستمرة للقدرات والموارد العلمية والبحثية بالجامعات بما يتناسق مع احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويسهم في زيادة قدراته التنافسية.

3. استثمار العلم والتقنية في إدارة منظمات التعليم الجامعي وتنمية علاقات التعاون والتفاعل الديمقراطي بين عناصرها، وإدماج مفاهيم وآليات التطوير المستمر والجودة الكاملة في نسيج المنظمة ونظمها بما يقدم نموذجاً تحتذى في سائر منظمات وقطاعات المجتمع.

المبادئ الحاكمة لتطوير التعليم الجامعي والعالي

1. الجامعات مؤسسات تعليمية ومراكز للبحث العلمي والإشعاع الثقافي.
2. الجامعات والمعاهد العليا مؤسسات مستقلة مالياً وإدارياً وأكاديمياً تحكمها لوائحها الخاصة وتديرها مجالس وقيادات منتخبة ديمقراطياً من بين المؤهلين علمياً وأكاديمياً وفق القانون، ولها حرية العمل من دون تقيد بالنظم الحكومية التقليدية.
3. الجامعات والمعاهد العليا مطالبة باستيفاء شروط ومعايير الاعتماد الأكاديمي والتوافق مع متطلبات نظام ضمان الجودة في جميع عملياتها وفعالياتها.
4. التعليم الجامعي حق للطالب القادر على مواصلة التعليم بتميز والذي تتوفر فيه الشروط الموضوعية للنجاح في الدراسة، ومن ثم لا يكفي المجموع في شهادة الثانوية العامة كشرط وحيد للقبول في الجامعات وإنما ينبغي تطبيق مجموعة من المعايير واختبارات القبول تتناسب مع طبيعة الدراسة في كل كلية كأساس لتحديد من يقبل للدراسة بها.
5. ضرورة مراجعة وتقويم أسلوب القبول بالجامعات والمعاهد عن طريق مكتب التنسيق، وإحلال محله نظام يقوم على تفعيل سلطة الجامعات والمعاهد في إدارة عمليات القبول، مع خضوعها للمراقبة من هيئة الاعتماد وضمان الجودة للتحقق من سلامة معايير وأساليب وقرارات القبول.

6. التعليم الجامعي والعالي خدمة مجتمعية تلبي مطلباً إنسانياً متجدداً لا يقتصر فقط على سنوات الدراسة المحددة في نظم التعليم الحالية، وإنما يستمر ويتصل على مدى حياة الإنسان ورغبته المتجددة في العلم والمعرفة. .
7. الجامعات والمعاهد العليا مطالبة بتحقيق الملائمة المستمرة بين برامجها التعليمية والبحثية والمعرفية وبين متطلبات التنمية الوطنية الشاملة واحتياجات المجتمع وتطلعاته.
8. الجامعات والمعاهد العليا مطالبة بإدماج آليات التجديد والتحديث في نظم التعليم ومناهجه وبرامجه لتواكب التطورات العلمية والتقنية والمعرفية المستمرة والمتصاعدة، والسعي للوصول إلى مستويات التميز المتعارف عليها عالمياً.
9. التمايز والتنوع في البرامج والمناهج والنظم التعليمية صفات رئيسية مطلوبة في الجامعات والمعاهد حتى لا تصير كلها نسخة مكررة.
10. الجامعات والمعاهد العليا مطالبة بتنويع برامجها وتطوير أساليبها باستخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات المتجددة للوصول بخدماتها التعليمية لكل من يرغب فيها في كل وقت وفي أي مكان.
11. تقتصر المواد المتعلقة بالتعليم الجامعي والعالي في قانون التعليم الموحد على المبادئ العامة والقواعد الإستراتيجية الحاكمة لعمليات إنشاء وإدارة وتقييم الجامعات والمعاهد، على أن يكون لكل جامعة ومعهد لائحة خاصة تصدر من السلطة المختصة بها تبين كافة القواعد والإجراءات التفصيلية في تشغيل وإدارة الجامعة وتدبير مواردها والتصرف فيها.
12. يتضمن قانون التعليم الجامعي والعالي كل ما يتعلق بالجامعة وجامعاً لكافة المبادئ المنظمة لها من مختلف القوانين الأخرى.

13. اعتبار الكلية أو المعهد أو القسم هو الوحدة التنظيمية الأساسية في الجامعة أو المعهد لها استقلالها العلمي والأكاديمي.
14. تأكيد المناخ الديمقراطي داخل الجامعات واحترام حرية التعبير والإبداع لأعضاء هيئات التدريس والطلاب، وفتح قنوات التعبير لهم للمشاركة بالرأي في المسائل الجامعية والقضايا الوطنية.
15. إطلاق الحرية للجامعات والمعاهد الحكومية في تنمية مصادر التمويل للوفاء باحتياجاتها التعليمية والبحثية وتطوير إمكانياتها.
16. التأكيد على تكامل وتزاوج التخصصات وتنمية شبكات العلوم المتداخلة، وإلغاء الانعزالية العلمية القائمة على النظرة التخصصية الضيقة فيما بين الكليات والأقسام.
17. أعضاء هيئات التدريس عنصر فاعل ورئيسي في العمل الجامعي ولهم الحق في مباشرة الإبداع والابتكار العلمي والبحثي دون قيود، كما يشاركون في الإدارة الأكاديمية للجامعات والمعاهد وفق لوائحها ونظمها المعتمدة. كما يتم اختيارهم وفق المعايير والأساليب الأكاديمية المتعارف عليها عالمياً، وهم متفرغون للعمل الجامعي مع تعويضهم التعويض العادل والمكافئ لجهودهم وخبراتهم.
18. تخضع الجامعات والمعاهد وإداراتها وأعضاء هيئات التدريس بها لعمليات التقويم المستمرة والتي يتوقف عليها استمرار الترخيص لها بالعمل، كما يرتبط التقدم الوظيفي لأعضاء هيئات التدريس بنتائج هذا التقويم.

ضمان اقتصاديات التعليم

لضمان التشغيل الاقتصادي للجامعات والمعاهد العليا الحكومية لا بد من سداد التكلفة الحقيقية للتعليم، وعلى الدولة تطبيق نظام شراء الخدمة التعليمية بتكلفتها الفعلية لأعداد الطلاب الذين ترغب في دعمهم، ثم تقدم لهم منحاً دراسية تتفاوت نسب مساهماتهم في تحمل تكلفتها حسب مراتب تفوقهم

العلمي سواء عند الالتحاق بالجامعة أو المعهد لأول مرة أو أثناء مراحل الدراسة. بمعنى أن تحصل الجامعة أو المعهد على التكلفة الفعلية للتعليم وتتحمل الدولة الفروق بين تلك التكلفة وبين ما يطلب من الطلاب سدادة كمساهمة في تكلفة تعليمهم.

من ناحية أخرى، يكتسب مفهوم "مجانية التعليم" معنى جديد يربط بين الكفاءة والمقدرة على الوفاء بمتطلبات الدراسة الجامعية وليس عدم القدرة المالية. فإن الدولة مطلوب منها تحديد معايير وشروط استحقاق "المنح الدراسية" سواء بكامل قيمة الرسوم الدراسية أو جزء، ثم تعلن عن هذه المنح التي تعطى للطلاب الذين تتوفر فيهم تلك الشروط، ويستمر حصولهم عليها طالما استمر تفوقهم وفق الشروط المحددة.

إنشاء المركز الوطني للنمية الأكاديمية في التعليم الجامعي والعالي

ينشأ " المركز الوطني للنمية الأكاديمية" بهدف تصميم وإدارة شبكة متكاملة ومتفاعلة من القدرات التدريبية والتطويرية لأعضاء هيئات التدريس ومعاونيهم، وتنمية وتطوير نظم وآليات تحسين الأداء المؤسسي للجامعات والمعاهد العليا، تضم كافة الوحدات القائمة بتلك الأنشطة بالجامعات والمعاهد، فضلاً عن الإمكانيات الخاصة بالمركز، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية والتي تسهم في دعم وتطوير منظومة التعليم الجامعي والعالي في مصر:

الهدف الإستراتيجي الأول

مساندة جهود التطوير المؤسسي **Institutional Development** التي تباشرها الجامعات والمعاهد العليا وذلك بإجراء الدراسات والبحوث وتطوير نظم الإدارة وآليات ومعايير تطوير الأداء المؤسسي، وتقديم الاستشارات والمساندة التقنية لدعم الجودة وتطوير الأداء الأكاديمي والإداري والبحثي في الجامعات

والمعاهد العليا الحكومية والخاصة للارتقاء إلى المستويات المتعارف عليها عالمياً لمؤسسات التعليم الجامعي والعالي المعتمدة Accredited .

الهدف الإستراتيجي الثاني

تخطيط وتنسيق وتفعيل أنشطة متكاملة لتنمية وتطوير قدرات أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والمعاهد العليا وتوفير فرص التدريب والتعلم المستمر Life Long Learning، وتصميم النظم والآليات الداعمة لجهود الجامعات والمعاهد في التنمية المستمرة لأعضاء هيئات التدريس بها، ودعم جهود الأعضاء في التنمية الذاتية،

الهدف الإستراتيجي الثالث

تخطيط وتنسيق وتفعيل أنشطة متكاملة لإعداد معاوني هيئات التدريس من المعيدين والمدرسين المساعدين وطلاب البحث بالجامعات والمعاهد العليا، وتوفير فرص تنمية قدراتهم وتأهيلهم للمشاركة الفاعلة في العملية التعليمية وتنمية قدراتهم البحثية ومصادرهم المعرفية لاستكمال متطلبات الانتقال إلى وظائف هيئة التدريس،

أنشطة المركز

يتولى المركز مجموعة من الأنشطة المتكاملة سعياً لتحقيق أهدافه الإستراتيجية، وتتبلور تلك الأنشطة في المجموعات الرئيسية التالية:

I. أنشطة الدعم والمساندة المؤسسية

- إجراء البحوث العلمية والدراسات التطبيقية الهادفة إلى تطوير ورفع كفاءة الجامعات، والمساهمة في تطوير نظم الإدارة الجامعية.

- توفير الخدمات الاستشارية والمساندة العلمية والتقنية للجامعات في إدخال النظم الإدارية والتقنية الحديثة ومعالجة ما قد يعترضها من مشكلات في الأداء.
- دراسة وتحليل أوضاع الجامعات والمعاهد وتحديد مجالات التطوير الأكاديمي، والإداري، والتقني، ومتطلباته.
- تصميم نظم وآليات وتقنيات جديدة لتطوير الأداء الأكاديمي وتحسين العملية التعليمية في الجامعات والمعاهد.
- تطوير نظم إدارة شئون أعضاء هيئات التدريس وتعميق البنية المعلوماتية والتقنيات الإلكترونية المستخدمة في بناء قواعد المعلومات ومتابعة أداءهم الأكاديمي والسلوكي.
- تطوير نظام ترقية أعضاء هيئة التدريس بحيث يعتمد على البحوث العلمية التي تجيزها لجان الفحص، والجوانب المسلكية والمساهمات في الأنشطة الطلابية وخدمات المجتمع وتنمية البيئة.
- تطوير نظام متكامل لتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس شاملاً نشاط التدريس، البحث العلمي، الأنشطة العلمية والاجتماعية والثقافية، على أن يشمل النظام التقييم الذاتي في صورة تقرير يعده عضو هيئة التدريس عن إنجازاته، وتقييم القسم العلمي، وتقييم الطلاب.
- تحليل الإمكانيات المادية والتقنيات المتاحة للجامعات والمعاهد وإعداد مشروعات لتطويرها ومساندة المنظمات المعنية في تدبير الموارد المالية والخبرات التقنية والإدارية والتعليمية اللازمة لتطبيقها.
- تنشيط وقيادة مشروعات التطوير المؤسسي بين الجامعات والمعاهد الوطنية وبينها وبين جامعات ومنظمات تعليمية أجنبية ودولية رائدة.

- مساندة جهود الجامعات والمعاهد في تطبيق نظم ضمان الجودة والاستعداد للتقدم بطلبات الاعتماد سواء لجهات اعتماد وطنية أو أجنبية.
- تصميم وإدارة برنامج لحفز التميز المؤسسي بين الجامعات والمعاهد وإزكاء التنافسية الخلاقة بينهم.

2. أنشطة التدريب والتنمية المستمرة لأعضاء هيئات التدريس

- تصميم وتنفيذ برامج التدريب والتنمية المستمرة لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات والمعاهد.
- توفير فرص التدريب المتكاملة لأعضاء هيئات التدريس على أساسيات العمليات التعليمية الجامعية من حيث إعداد المناهج وتصميم المقررات وتحضير المواد التعليمية للطلاب وطرق العرض باستخدام الحاسب الآلي وتقنيات الاتصالات والمعلومات.
- تنظيم دورات تدريبية تنشيطية لأعضاء هيئة التدريس في فترات إعداد بحوث الترقية لمساعدتهم في متابعة التطورات العلمية العالمية في مجالات تخصصهم.
- تنسيق مشروعات وبرامج مشتركة بين الكليات المتخصصة لتدريب وتنمية مهارات أعضاء هيئات التدريس بها على التقنيات التعليمية المتطورة ومنهجيات التربية والتدريس الجامعي الحديثة، وتقنيات الإرشاد الأكاديمي وإعداد الاختبارات والتقويم.
- توفير التدريب المتعمق لأعضاء هيئات التدريس على منهجيات البحث العلمي وأدواته والحزم الإحصائية وأدوات التحليل الأكثر شيوعاً بالنسبة لمجالات التخصص العلمي المختلفة.
- تنمية قدرات أعضاء هيئات التدريس في اللغات الأجنبية المناسبة لفروع تخصصاتهم العلمية.
- تصميم وتنفيذ برامج لتشجيع المهام العلمية الخارجية لأعضاء هيئات التدريس للقيام ببحوث مبتكرة أو للمشاركة في التدريس أو لحضور دورات متقدمة في مجالات اختصاصهم العلمي.

- تصميم وإدارة برامج متطورة لتوفير المصادر المعرفية والتقنيات المتجددة لأعضاء هيئات التدريس وتدبير التمويل اللازم لتيسير الحصول عليها بتكلفة مناسبة وطرق ميسرة للسداد .
- تنسيق مشاركات أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والمعاهد في المؤتمرات والملتقيات الدولية ذات الاعتبار، وتوفير المساندة المعرفية والتقنية لمن يشارك بأوراق علمية حتى يضمن قبولها وارتفاع مستواها العلمي تأكيدا لتفوق منظومة التعليم الجامعي المصرية .
- إعداد وتدريب وتنمية القيادات الإدارية الجامعية، وتوفير فرص التعليم المستمر وإعادة التأهيل للقيادات الإدارية في الجامعات لمتابعة التقدم العلمي والتقني في تخصصاتهم.
- تنظيم البرامج التأهيلية والتدريبية إعداد شاغلي الوظائف الإدارية بالجامعات والمعاهد العليا للترقي إلى وظائف أعلى .

3. أنشطة الإعداد والتدريب والتنمية المستمرة لمعاوني هيئات التدريس

- صميم وتنفيذ البرنامج الأساسي لإعداد المدرس الجامعي شاملا أصول التربية ومناهج التعليم وتقنيات التدريس والبحث العلمي وواجبات عضو هيئة التدريس في أعمال الإرشاد الأكاديمي وتنمية الأنشطة الطلابية وخدمة المجتمع وذلك لأعضاء هيئات التدريس الجدد قبل مباشرة العمل كمدرسين.
- تنظيم دورات متخصصة مكثفة في فروع العلم المختلفة لطلاب البحث والمعيدين والمدرسين المساعدين لتقديم جرعات متكاملة وحديثة عن الأطر العلمية الرئيسية والمستجدات في أدبيات العلم الحديث تمكينا لهم من استيعاب حركة التقدم العلمي للاستفادة بها في إعداد رسائل الماجستير والدكتوراه .

- تنسيق عمليات الابتعاث للمتميزين من معاوني هيئات التدريس لاكتساب مهارات ومعارف أحدث في مجالات تخصصهم، خاصة لمن ينهي دراسته العليا في الجامعات الوطنية حتى يتعرض للتقدم العلمي الحديث والمتطور في العالم.
- متابعة معاوني هيئات التدريس بمجرعات تنشيطية تواكب مراحل تقدمهم الوظيفي.

4. أنشطة تصميم وتطوير ونشر تقنيات التعليم وتعميق البنية الإلكترونية للجامعات والمعاهد

- دراسة الواقع التقني في الجامعات والمعاهد ورصد مجالات ومقومات التطوير واستخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات والتقنيات التعليمية المتخصصة في مجالات التخصص العلمي المختلفة.
- تصميم برنامج وطني للتحديث التقني في التعليم الجامعي والعالي والسعي لتدبير متطلباته المالية والتقنية والبشرية وتنسيق مشاركات الجامعات والمعاهد في تنفيذه.
- دراسة وإعداد مشروعات لتطوير نظم التعليم الجديدة المستندة إلى الحاسب الآلي Computer-Based والمستندة إلى شبكة الإنترنت Web-Based ونظم التعلم من بعد Distance Learning، التعلم الإلكتروني E-Learning بجميع أطيافها ومساندة جهود الجامعات والمعاهد في تطبيقها.

تطوير المنظومة الوطنية للتعليم.ppt

لقراءة الشرائح اضغط علامة

الخطة الاستراتيجية
لتطوير التعليم العالي.pdf

لقراءة الخطة اضغط علامة PDF

آراء في ضرورة تطوير التعليم

1. ضرورة تطوير منظومة التعليم الجامعي

يعيش المصريون مشكلة تتجدد كل عام حين محاولة إيجاد أماكن لأبنائهم وبناتهم فى الجامعات الحكومية يعجز العديد من الحاصلين على مجموع عال فى الثانوية العامة قد يزيد على 96% عن تحقيق رغباتهم فى الالتحاق بالكليات التي يرغبونها ويضطرون لقبول الدراسة فى تخصصات مختلفة لا يرغبونها !

ومثال على تلك المشكلة (المأساة) أم فاضلة سألتني أى التخصصات أفضل لابنتها الحاصلة على مجموع 96% ورشحها مكتب التنسيق لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بينما كانت الابنة ترغب فى دراسة الطب ! وزادت مشكلة الأم الفاضلة حين علمت أن تكلفة الدراسة فى تلك الكلية فى البرنامج «المتميز» الذى يُدرس باللغة الإنجليزية تصل إلى 27 ألف جنيه سنوياً، فى حين تبلغ رسوم الدراسة فى

ذات الكلية فى نفس الجامعة الحكومية سبعمائة وخمسين جنيها فقط!!!! وتزيد المشكلة بسبب ارتفاع مصروفات الدراسة فى الجامعات الخاصة التي لا تقل من ستين ألف جنيه سنوياً فى المتوسط لكليات ما يسمى «القمة» وتقل عن ذلك بنسب مختلفة لغيرها من التخصصات، واستحالة تحمل هذه التكاليف على الكثير من أبناء المصريين مهما كان تفوقهم أو قدراتهم العلمية والفكرية، فى حين يتمكن أصحاب القدرات المالية الأعلى من الولوج إلى تلك الكليات على الرغم من ضعف قدراتهم على الدراسة فى مثل تلك التخصصات!

ودعاني هذا التساؤل من هذه الأم ومثلها آلاف، إلى إعادة قراءة تقرير البنك الدولي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الذى كان وزير التعليم العالي فى مصر قد طلب إعداده فى عام 2008 وصدر عام 2010 بعنوان «مراجعات لسياسات التعليم الوطنية: التعليم العالي فى مصر» وجاء به «إن نظام التعليم العالي المصري لا يخدم جيدا الاحتياجات الراهنة، وإن لم تحدث إصلاح واسع النطاق فسوف تحول دون التقدم الاقتصادي والاجتماعي فى مصر. ويظل نظام التعليم العالي فى حاجة إلى إعادة بناء فى هذا السياق. ولايزال إنتاجه موجها إلى حد كبير نحو اقتصاديات الماضي، وتعبر توقعات المجتمع المحلى منه عن فهم لدوره الذي عفا عليه الزمان»!

وأوضح التقرير الدولي أهم نقاط الضعف فى سياسات التعليم العالي المصري تكمن فى قلة المجالات المتاحة للطلاب وفرص الوصول إليها، رداءة نوعية المدخلات والعمليات التعليمية، اختلالات التوازن فى مخرجات الخريجين مقارنة باحتياجات سوق العمل.

وجاء فى التقرير الدولي مقترحات رئيسة بشأن التحسينات المطلوبة فى سياسات التعليم العالي لتحسين الاتساق فيما بينها، منها العمل على الحد من الجمود الهيكلي فى نظام التعليم العالي، تحسين التوجيه

والتنسيق على الصعيد الوطني، توسيع نطاق الاختيارات المتاحة للطلاب وتوفير المعلومات لتوجيه الطلاب في اختيار مجالات الدراسة المحققة لرغباتهم والمتوافقة مع قدراتهم.

وكان التقرير الدولي صريحاً في ضرورة التركيز على «إيلاء المزيد من العناية للإصلاح الهيكلي بتغيير الثقافة المؤسسية وزيادة قدرة النظام على المساهمة في تحقيق الأهداف القومية. كما يتطلب أيضا الإصلاح الناجح للتعليم العالي التحسين المستمر لجودة وفاعلية الدراسة الابتدائية والثانوية».

وهنا أشار التقرير إلى صلب المشكلة وهو الانفصال بين محاولات إصلاح التعليم العالي ومحاولات تطوير التعليم قبل الجامعي، ومن هنا يكون ما أشرنا إليه في سابقا من ضرورة دمج وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي في وزارة واحدة بمسمى «وزارة التعليم والتنمية المعرفية» تعمل على تنفيذ استراتيجية وطنية لتطوير التعليم تضعها «الهيئة الوطنية للتعليم» وهي كيان مستقل يصدر بإنشائها قانون خاص.

ويؤكد حتمية ذلك الإدماج بين الوزارتين المسؤولتين عن تعليم أبناء المصريين ما صرح به وزير التعليم العالي مؤخراً من «أن الحاصلين على أكثر من 95%، في علمي علوم، يمثلون ما يقرب من 23% من الناجحين، وهذا الرقم كبير، وأن التحليل الأولى لتلك النتائج يؤكد أن هناك أشياء غير منطقية، معقبًا: «فيه حاجة مش منطقية في عملية التقييم والقياس، في الثانوية العامة، وأكيد أنها ليست منضبطة لأن الطلاب اعتمدوا على الحفظ والتلقين والدروس الخصوصية والملزمات، ومش دا اللي إحنا عاوزينه، ولابد من منطق لقياس المهارات بين الطلاب» وأن «15% من الطلاب اللي جابوا 98% و99% واللي بيدخلوا كليات الطب والصيدلة والكليات التي يطلق عليها كليات القمة لا يتفوقون في أول سنة جامعية لهم، وليس بالضرورة أن المجموع الكبير دليل على تفوق الطلاب عندما يلتحقون في تخصص معين، مؤكدًا

أن النظام التعليمي الجديد للثانوية العامة سيعالج الكثير من المشاكل الموجودة، وسيعتمد على قياس المهارات المختلفة للطلاب!» .

إن أهم أسباب نجاح دول مثل ماليزيا وسنغافورة فى الوصول إلى أعلى المراتب العالمية فى تطوير وجودة التعليم كان إدماج تطوير التعليم كمحور أساسي فى استراتيجية وطنية شاملة، وإحداث التكامل المؤسسي بين الكيانات المسؤولة عن التعليم، والأهم تطوير نظم القبول فى مؤسسات التعليم بما تحقق أعلى درجة من التوافق مع رغبات وقدرات الطلاب من ناحية ومع الاحتياجات فى أسواق العمل الوطنية والخارجية من ناحية أخرى. فهل نستطيع مجاراة تلك الدول خاصة أن دولاً شقيقة قد فعلتها .

2. استراتيجيات تطوير التعليم . بين الرؤى والتفعيل!

عبر سنوات طويلة، كانت فكرة إعداد خطة استراتيجية لتطوير منظومة التعليم قبل الجامعي تسطع أحيانا مع قدوم كل وزير جديد للتربية والتعليم، ثم تخفت إلى حد العدم مع طول العهد بذلك الوزير حتى تخرج من الوزارة . ثم تتكرر القصة مع الوزراء الجدد الذى اعتاد كل منهم عقد مؤتمر لعرض مبادئ خطته وأهدافها، كما يقوم هو وأركان وزارته بزيارات متعددة لبلاد تقدمت فى مجال التعليم بحثاً عن أسباب ذلك التقدم وواعداً بالاستفادة من تجارب الآخرين، ولا بأس من الاتصال بالمؤسسات الدولية مثل اليونسكو والبنك الدولي وهيئات المعونة الأجنبية طلباً لتمويل خطة التطوير المصرية وتدريب المعلمين وغيرهم حتى يكون نظام التعليم المطور كاملاً شاملاً وتتحقق أهدافه الاستراتيجية وبرامجه الرئيسة والفرعية!

وقد تعددت تلك المحاولات قبل ثورة 25 يناير مثل ما أنتجه الوزراء د. أحمد فتحي سرور ود. حسين كامل بهاء الدين وغيرهما، كان مصيرها جميعاً النسيان! إلى أن جاء د. محمود أبو النصر وزيراً للتربية والتعليم الذى أعلن فى 17 ديسمبر 2013 أنه سيتم عرض الخطة الاستراتيجية للتعليم على الرئيس عدلي منصور

للاطلاع عليها واعتمادها والبدء فى تنفيذها من يناير 2014 حتى عام 2022، وأكد أن الوزارة انتهت من وضع المحاور المبدئية للخطة الاستراتيجية، كما تم عرضها على الخبراء التربويين ومجالس الأمناء وأولياء الأمور والطلاب لمعرفة آرائهم حول مقترح الخطة، كما عُرض المقترح المبدئي للخطة على جميع الجهات المستفيدة من الخدمة التعليمية عبر «الفيديو كونفراس»، بحضور مديري المديريات التعليمية وممثلين عن المعلمين والطلاب والإداريين ومجالس الأمناء وأولياء الأمور والخبراء التربويين وممثلي المجتمع المدني.

وتم إعلان خطة د. أبو النصر وحملت عناوين «الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014 - 2030»، «التعليم المشروع القومي لمصر»، «معاً نستطيع»، «تقديم تعليم جيد لكل طفل».

وجاء فى تقديم د. أبو النصر للخطة «... توفير موارد بشرية متنامية القدرة والكفاءة، وعلى أعلى درجة من الجودة والأخلاقيات المهنية، من أجل بناء مجتمع يقوم على التعلم واقتصاد يقوم على المعرفة. كما تضطلع الوزارة برسالة قيادة وإدارة وتنمية قطاع التعليم قبل الجامعي ليستجيب للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بهوية وطنية لا تنفصل عن الاتجاهات العالمية». ولتحقيق ما سبق تم تبنى ثلاث سياسات:

- إتاحة فرص متكافئة لجميع السكان فى سن التعليم للالتحاق وإكمال التعليم على مستوى فرعيه العام والفني، مع استهداف المناطق الفقيرة كأولوية أولى.
- تكنولوجيا موظفة بكفاءة، وأنشطة تربوية رياضية وغير رياضية، ومعلم فعال لكل طفل فى كل فصل، وقيادة فعالة فى كل مدرسة، وفرص للتنمية المهنية الداخلية والخارجية لكل معلم وإداري ليتقدم ويتميز.
- تدعيم البنية المؤسسية وخاصة فى المدارس الفنية، وبناء قدرة العاملين بالتعليم على تطبيق اللامركزية على وجه يضمن الحوكمة الرشيدة.

وفى 17 أغسطس التقى الرئيس السيسي بالدكتور أبو النص فى اجتماع مطول تم خلاله استعراض الاستراتيجية (2014 ـ 2030) ومرحلتها التأسيسية (2014 ـ 2017)، كما تم الوقوف على مدى التقدم الذى تم إحرازه فيما يتعلق بتنفيذ البرامج التنفيذية للنهوض بكافة عناصر العملية التعليمية، والتي تشمل الطالب والمعلم والمناهج الدراسية والأبنية التعليمية.

ولكن تلك الخطة الاستراتيجية لم تصمد طويلًا،
وتم تعيين من بعده وزيرين سبقا د. طارق شوقي
لم يقدما أى إنجاز فى قضية تطوير التعليم!

وكان الرئيس السيسي قد أطلق فى 24 فبراير 2016 استراتيجية التنمية المستدامة ـ 30/20 واشتملت على محور للتعليم والتدريب تضمن التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي ورؤية تستهدف حتى عام 2030 إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون التمييز، وفى إطار نظام مؤسسي، وكفء وعادل، ومستدام، ومرن.

وفى 30 إبريل 2018 صرح د. طارق شوقي، بأن الاستراتيجية الموضوعة لتطوير التعليم التي سيبدأ تطبيقها فى سبتمبر 2018، ستتم وفقًا للدستور، مشيرًا إلى أنها تتفرع لـ 4 محاور هي «تطوير نظام التعليم، وتعديل نظام المرحلة الثانوية، وفتح المدارس اليابانية، والمدارس التكنولوجية بالنسبة للتعليم الفني».

مع كل التمنيات بنجاح تنفيذ الاستراتيجية الجديدة وتخطى كل المعوقات والتحديات التي عوّقت تنفيذ الخطط والاستراتيجيات السابقة، ولكن لي ثلاثة أسئلة:

الأول لماذا لا يوجد على موقع وزارة التربية والتعليم أى معلومات عن تلك الاستراتيجية وبرامجها وخطتها التنفيذية؟

والثاني؛ هل يتفق قول الدكتور طارق شوقي خلال الجلسة الثانية عن استراتيجية تطوير التعليم في مؤتمر الشباب: إن الوزارة قامت بشراء كتاب «الأضواء» لجميع المراحل التعليمية بالإضافة الى كتاب «سلاح التلميذ» من الابتدائية إلى الثانوية العامة للطلبة مجاناً ؟

والثالث؛ هل يتفق استمرار استخدام الكتب الورقية الخارجية مع التحول إلى مناهج إلكترونية واستخدام التابلت وتشجيع الطلاب على التعامل مع بنك المعرفة المصري ؟ !

3. وزارة التعليم والتنمية المعرفية

تسود حالة من الغضب بين أولياء أمور الطلاب في المدارس الحكومية الذين صدمهم قرار وزير التعليم بتعريب المناهج ومطالبته من يريد تعليم أبنائه بلغة أجنبية بأن يبعثهم للتعلم في دولة تلك اللغة.

ويثير قرار الوزير مجموعة من القضايا؛ منها أنه لم يطرح كعنصر في خطة شاملة لتطوير التعليم، وأنه لم يعرض في حوار مجتمعي حقيقي و«جاد» . وإن ذلك القرار على حد علمي. لم يناقش في لجنة التعليم بمجلس النواب!

والمفهوم العلمي أن تطوير واستمرار فاعلية المنظومة التعليمية يتطلب توفير مقومات رئيسة من استراتيجيات وتوجهات وطنية تحدد الأولويات وترتب ممارسات الدولة وطوائف المجتمع المتعددة في منظومة التعليم.

كما تحتاج جهود تطوير وتحقيق استمرارية فاعلية نظم التعليم أن تتوفر الموارد البشرية المدربة ذات الكفاءة والقدرة على ممارسة مختلف الأنشطة التعليمية والتربوية، والتقنيات التعليمية والتربوية الحديثة، والأجهزة والمعدات اللازمة للعمليات التعليمية على اختلاف أنواعها، فضلاً عن الإمكانيات المادية والتجهيزات التعليمية. ويكون توفر الموارد المالية عنصراً ضرورياً لتدبير تلك الاحتياجات بالكميات ومستويات الجودة المناسبة لحجم ومعدلات الطلب المجتمعي على الخدمات التعليمية والتربوية.

ولكن تظل الحقيقة الأساسية أن توفر الموارد المالية والبشرية والمادية والتقنية وإن كان شرطاً ضرورياً لقيام نظام متميز للتعليم فى المجتمع، إلا أن ذلك ليس شرطاً كافياً، إذ إن توفر عنصر الإدارة العلمية للمنظومة التعليمية يمثل الحلقة الحيوية فى نجاحها والوصول بها إلى المستويات المعتمدة فى نظم التعليم العالمية.

وتتحدد الرؤية العلمية لتطوير التعليم على أساس ضرورة التعامل مع المنظومة التعليمية بكامل عناصرها وليس التركيز فقط على بعضها. مثل تعريب المناهج أو إعلان نظام جديد للثانوية العامة. وذلك بهدف تحقيق التكامل والترابط بين عناصر المنظومة، ومن ثم توظيف الموارد المتاحة بأفضل أسلوب لتحقيق أهداف التطوير!

إن قضايا تطوير التعليم فى جميع مراحله لا يمكن ولا يجب أن تترك لقرارات يصدرها الوزراء المختلفون بحسب توجهات كل منهم وانحيازه المهني وخبراته الشخصية. ولقد أثرنا فى مناسبات وكتابات متعددة حتمية إنشاء «الهيئة الوطنية للتعليم» وتصدر بقانون خاص وهى مستقلة عن الوزارات المسؤولة عن شؤون التعليم، وتضم خبرات علمية فى نظم وتقنيات التعليم والتربية، كما تضم ممثلين لأصحاب المصلحة فى التعليم من أولياء الأمور وأعضاء الهيئات التدريسية والإدارة التعليمية فى مراحل التعليم المختلفة، وكذلك ممثلون للطلاب ومنظمات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني، وتختص تلك الهيئة بوضع الرؤية العامة والفلسفة الوطنية للتعليم والمبادئ الرئيسة التي توجه فعالياته، وأسس ومعايير قياس كفاءته وتقويم مخرجاته وتحديد الغايات والأهداف الاستراتيجية التي تحقق مطالب المجتمع فى توفير مستوى من الخدمات التعليمية والتربوية يتسم بالكفاءة والجودة والاقتصاد.

كذلك تختص بتصميم الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتنمية المعرفية شاملة مستويات التعليم المتعددة [التعليم الأساسي وقبل الجامعي، والتعليم الجامعي والعالي]، ومجالاته التخصصية [تعليم عام / تعليم تقني]، على

أن يتم إقرار هذه الاستراتيجية بعد حوار مجتمعي حقيقي، ثم تجرى إصدارها من مجلس النواب باعتبارها وثيقة وطنية تجب ألا يمسها تغيير أو تعديل إلا بعد حوار مجتمعي مماثل ثم الرجوع إلى مجلس النواب والحصول على موافقته، حيث تكون استراتيجية التعليم بعيدة عن الاجتهادات والآراء الشخصية لوزراء التعليم المتعاقبين.

ويقتضى التطوير المستهدف للمنظومة الوطنية للتعليم توحيد وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي في وزارة واحدة لتكون «وزارة التعليم والتنمية المعرفية» تختص بالإشراف على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم وتكون هي الأداة التنفيذية لتطبيق رؤى «الهيئة الوطنية للتعليم» وتفعيل قوانين وإجراءات التطوير من دون أن يكون لها حق التعديل أو التبديل من دون الرجوع للهيئة والمجلس النواب.

تطوير التعليم بين "المؤتمرات" والحلول!

في يوم الرابع والعشرين من فبراير 2016 أطلق الرئيس السيسي خطة 20/30 للتنمية المستدامة وقد تضمنت محوراً للتعليم والتدريب حفل بالعديد من المبادئ والأهداف التي لا خلاف عليها. والتي لم تتحقق حتى اليوم.، وقد أشار إليها مؤتمر جامعة القاهرة ومؤسسة أخبار اليوم عن "التعليم في مصر.. نحو حلول إبداعية"!

وقد استهدفت الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتى عام 2030 بإتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز، وفي إطار نظام مؤسسي، وكفء وعادل، ومستدام، ومرن. وأن يكون مرتكزاً على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنياً وتقنياً وتكنولوجياً، وأن يساهم أيضاً في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكانياتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته، ومستنير، ومبدع، ومسئول،

وقابل للتعددية، تحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية.

تلك الرؤية التي لم تجد سبيلها إلى التحقيق على أرض الواقع المصري المشحون بالمشكلات، والتي اتصفت بالمبالغة إلى حد غير مسبوق، فهي تحدد العام 2030 . أى بعد ثلاث عشرة عاما فقط. ليصل التعليم والتدريب "للجميع" . أي جميع الذين هم في مرحلة عمرية تجعلهم في مراحل التعليم المناسبة، وأن يكون ذلك التعليم، فضلاً عن التدريب، متصفاً بالجودة العالية ودون تمييز بين المتلقين لنظام التعليم، الذي سيكون بعون الله، متصفاً بكل الأوصاف التي كتبها واضعوا رؤية 20/30 إن أكتسب المصريون كل تلك الخصال الوردية ! ! ! ! !

وزادت استراتيجية التعليم في خطة 20/30 في الإحباط العام للمصريين حين يقارنوا بين حال التعليم الذي يتعرض له أبنائهم في مختلف مستويات التعليم الجامعي والعالي وقبل الجامعي، وبين الأهداف الاستراتيجية التي تحلم بها كاتبوا الاستراتيجية؛ ومنها تحسين جودة نظام التعليم في جميع مراحله بما يتوافق مع النظم العالمية بالعمل على تفعيل قواعد الجودة والاعتماد المسايرة للمعايير العالمية، وتمكين المتعلم من متطلبات ومهارات القرن الواحد والعشرين، والتنمية المهنية الشاملة والمستدامة المخططة للمعلمين، وتطوير المناهج بجميع عناصرها بما يتناسب مع التطورات العالمية والتحديث المعلوماتي مع مراعاة سن المتعلم واحتياجاته البيولوجية والنفسية بحيث تكون المناهج متكاملة وتُسهم في بناء شخصيته.

وتضمنت الأهداف الاستراتيجية للتعليم الأساسي تطوير البنية التنظيمية للوزارة والمديريات والإدارات التعليمية والمدارس، بما تحقق تحسين الخدمة التعليمية المقدمة، والتوصل إلى الصيغ التكنولوجية الأكثر فعالية في عرض المعرفة المستهدفة وتداولها بين الطلاب والمعلمين، مع توفير بنية تحتية قوية داعمة للتعلم من معامل ومكتبات ووسائل الاتصال بالإنترنت والمرافق اللازمة لممارسة الأنشطة، وخلافه ..

وأيضاً تطوير منظومة التقييم والتقويم في ضوء أهداف التعليم وأهداف المادة العلمية، والتركيز على التقويم الشامل (معرفياً . مهارياً . وجدانياً) دون التركيز على التقييم التحصيلي فقط.

وواصلت خطة 20/30 إثارة الإحباط العام حين أسرفت في صياغة أهداف شبه مستحيلة بالقياس للأوضاع المتردية لمنظومات التعليم المصرية، وذلك باستهداف تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم ووصول مصر لمراكز متقدمة في مؤشرات التعليم العالمية.

فقد تبنت الخطة أهدافا للتعليم تتضمن أن تصبح مصر من أفضل 30 دولة في مؤشر جودة التعليم الأساسي بالوصول بمعدل الأمية إلى الصفر الافتراضي (7%) ونسبة القيد الإجمالي لرياض الأطفال 4-6 لتصل إلى 80٪ ، ووجود عشر جامعات مصرية على الأقل في مؤشر أفضل 500 جامعة في العالم والجامعات المصرية من أفضل 20 مؤسسة تعليم عالي في الأبحاث العلمية المنشورة في الدوريات المعترف بها عالميا ، كما ستكون مصر من أفضل عشر دول في مؤشر امتحان" اتجاهات الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم (TIMSS) .

وحتى يوم عقد مؤتمر جامعة القاهرة لم تكن تلك الاستراتيجية الطموحة قد وُضعت موضع التنفيذ ودليلنا على ذلك أمران؛ الأول هو عقد المؤتمر في حد ذاته للبحث عن "حلول إبداعية" للتعليم في مصر، والثاني هو ما انتهى إليه المؤتمر من توصيات تقطع بأن كل ما جاءت به خطة 20/30 كان من قبيل التمنيات التي لم تتحقق على أرض الواقع حتى تاريخه ! !

تقرير البنك الدولي

وننتقل إلى تقرير دولي أُعده فريق من خبراء التعليم في العالم جمعهم "البنك الدولي" و"منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي"OECD بناء على طلب وزير التعليم العالي عام 2008 ولم يلتفت إليه أحد ! !

وكان الوزير الذي طلب التقرير منذ البداية حدد بعض مجالات تثير القلق وتسترعي الاهتمام فيما يتعلق بالسياسات، من بينها تساؤلات عن نقاط القوة والضعف في نظام التعليم العالي المصري في مقابل القدرة ومستويات الأداء الدوليين، وجودة الخريجين وصلتها بالاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية في مصر، ومدى التوازن بين التعليم الجامعي والتعليم والتدريب المهنيين، وفعالية الانتقال من التعليم الثانوي إلى التعليم العالي، ودور كل من مقدمي التعليم العالي العام والخاص، ومكانة البحث العلمي في نظام التعليم العالي، وهيكل الحوافز المالية لتحسين الأداء في مؤسسات التعليم العالي، ومدى ملاءمة سياسات الحكومة وأنظمتها الرامية إلى تطوير التعليم العالي المصري، ومدى جودة توجيهها وفعاليتها، وقد دعي المسئول المصري الفريق الدولي إلى التعليق بوجه عام على حالة التعليم العالي في مصر والمسائل المتصلة بتطويره في المستقبل.

ورغم أن خبراء التعليم وأساتذة الجامعات المصريين يعلمون الإجابة الدقيقة والصريحة عن تلك التساؤلات، وبرغم أن مصر هي طلبت التقرير وساهمت بتحمل جانب من تكلفته واستقبلت وفد الخبراء الدوليين في شهر أكتوبر 2008، ورغم تولي أكثر من إثني عشر وزيراً للتعليم العالي، منذ طلب ذلك التقرير حتى اليوم، فلا يزال التقرير مهملاً في أضابير الحكومة. ! ! !

وقد حدد التقرير الدولي عشرة توجهات رئيسية لإصلاح نظام التعليم العالي هي التالية:

1. ضرورة توضيح القدرات المتوقعة للخريجين حيث تحتاج الطلاب والمؤسسات التعليمية وأرباب العمل جميعا إلى مؤشرات أكثر وضوحا عن الغرض من التعليم العالي، ومعاني المؤهلات العلمية، ومعايير إنجاز الخريج.
2. أهمية تحسين التوازن بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل حتى يصبح أكثر اتصالا بالظروف المعاصرة في مصر.

3. تعزيز القدرة الوطنية على التوجيه والحاجة إلى المزيد من الوضوح في دور كل من مؤسسات التعليم العالي المختلفة وإلى القدرة على توجيه تطوير نظام منسق. ولا بد من اتخاذ خطوات لإحلال المزيد من التوازن الفعلي بين التنظيم الذاتي المؤسسي والرقابة الحكومية الشاملة لنطاق وهيكل وجودة وتكلفة نظام التعليم العالي في مصر.
4. تنويع المعروض من فرص التعليم العالي لتلبية احتياجات كيان طلابي متنام له احتياجات وقدرات ودوافع متباينة من خلال تحديث التعليم الفني والمهني، والتوسع في الخدمات التعليمية التي يقدمها القطاع الخاص، وزيادة استخدام التعلم الإلكتروني والمختلط الأساليب. والافادة من مؤسسات التعليم العالي الأجنبية، فضلا عن مقدمي الخدمات التعليمية المعتمدة من المؤسسات وممثليها . ونظراً لتردي مستوى نظام التعليم الفني والتدريب المهني القائم حاليا حيث يلقى تقديرا ضعيفا في المجتمع المصري، ويشكل بديلا غير جذاب في شكله الحالي، فإن تحديث ذلك النظام يصبح من أهم الأولويات بما في ذلك تحسين مكانة مؤهلاته، وتحديث مرافقه، وتسويق القيمة التي تتمتع بها المهارات الفنية في المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من التوسع في التعليم العالي الخاص لاستكمال الجهود الحكومية المبذولة استجابة للنمو المخطط له في القيد بالتعليم العالي.
5. زيادة المرونة المؤسسية والقدرة على الإدارة الذاتية وذلك بأن تتجه مصر تدريجيا نحو نظام للتعليم العالي أكثر تنوعا ومتابع من احتياجات وطلبات الطلاب يستطيعون فيه أن يمارسوا الاختيار لمكان دراستهم ولما يدرسونه، وتستطيع فيه المؤسسات التعليمية أن تمارس الاستقلال في قبول الطلاب بما يعبر عن رسالاتها وقدراتها . ومع الإبقاء على تحكم الحكومة في العدد الإجمالي للملتحقين بالتعليم العالي على مستويي النظام والمؤسسات من خلال صيغة تمويل تستند إلى حالات القيد، تستطيع الحكومة أن تسمح للمؤسسات أن تحدد مزيج المقيدين فيها عبر مجالات الدراسة.

6. تقاسم التكاليف بمزيد من العدالة ومع توسيع نطاق نظام التعليم العالي وزيادة جودته في الوقت نفسه دون المطالبة بمساهمة كبيرة من الطلاب وأسرهم، وذلك ببني استراتيجية تمويل مستدامة تشمل زيادة الاستثمارات العامة، وتنويع إيرادات المؤسسات التعليمية عن طريق زيادة تقاسم التكاليف، والتوسع في مشاركة القطاع الخاص، وحفز الطلاب على الانخراط في التعليم الفني والتدريب المهني، والتوسع في استخدام تكنولوجيات الأداء الجديدة. وأن تقترن زيادة تكاليف الرسوم الدراسية بتقديم منح دراسية وقروض للطلاب.
7. التوسع في معايير القبول للاعتراف بالإمكانات المتنوعة حيث إن الاعتماد الكامل على درجات النجاح في الثانوية العامة كأساس وحيد للقبول في التعليم العالي تحد من الفرص أمام العديد من الطلاب. فقد تكون نتائج الامتحانات انعكاسا لاختلافات في الظروف العائلية ومستوى المدرسة والوصول إلى الدروس الخصوصية. ومع ذلك، فللثانوية العامة ميزة كبيرة تتمثل في الشفافية. ويمكن اختبار الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي أولا في المهارات الذهنية ومهارات التفكير العام استكمالا لامتحانات إتمام الدراسة الثانوية. ويمكن أن يستفيد الطلاب أيضا من تمكينهم من الإعراب عن عدة تفضيلات في طلبات التحاقهم بالتعليم العالي، وذلك على مستوى كل من البرامج والمؤسسات.
8. رفع جودة المدخلات وإدماج ضمان الجودة كمسؤولية لكل مؤسسة تعليمية ورصد جودة برامجها ومراجعتها وتفعيل نظم وآليات اعتماد ممارسات الإدارة القائمة على الأداء، وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والموظفين.
9. تدعيم قدرة البحث الجامعي وروابطه مع الابتكار لتحديد المجالات المناسبة للاستثمار والتعاون بين المؤسسات في المستقبل، ربما كان من المفيد رسم خريطة توضح نقاط القوة البحثية في الجامعات

الحكومية. ثم توجيه الدعوة إلى عدد مختار من الجامعات أو كلياتها أو مراكزها للتقدم من خلال برنامج تنافسي بطلبات لإنشاء معاهد للدراسات العليا أو مجمعات بحثية في المجالات المحددة التي تسعى مصر إلى بناء قدراتها فيها .

10. بناء عدد من النماذج الرائدة للمساعدة في إدارة التحول من الأساليب التعليمية القديمة إلى الأساليب الجديدة وتجربة الابتكارات في صورة مشروعات توضيحية قبل اعتمادها على نطاق واسع.

11. وكان من أهم توصيات التقرير إعادة هيكلة إشراف الدولة على الجامعات وذلك بمنح الجامعات مزيد من الحرية والاستقلال في إدارة شئونها وزيادة المرونة المؤسسية والقدرة على الإدارة الذاتية وإعطاء الجامعات الحكومية وضع الشركات الحكومية مع تكوين مجلس أمناء لكل جامعة له سلطة الإشراف على شؤونها الأكاديمية والتنفيذية وفقاً لرسالتها المتفق عليها ورهناً بأساليب المساءلة المناسبة.

12. كما اقترح التقرير النظر في إنشاء مجلس أعلى أوحد للتعليم العالي يشترك في رئاسته وزير التعليم العالي والبحث العلمي .ويمكن أن يكون هذا المجلس هو هيئة التعليم العالي صاحبة السلطة العليا في تخطيط وتنسيق وتقديم خدمات المعلومات للتعليم العالي في مصر، التي تغطي كافة المؤسسات ومقدمي الخدمات التعليمية :المؤسسات الحكومية، والخاصة غير الهادفة للربح والهادفة للربح، والكليات التكنولوجية، والمؤسسات الأجنبية، والجامعة المفتوحة، وأن يضطلع المجلس الأعلى الجديد بالمسؤولية عن التخطيط الاستراتيجي، وجمع المعلومات، وتحليلها، وإعداد التقارير بشأنها، وإدارة برامج التمويل، بما فيها المنح الدراسية والقروض المقدمة إلى الطلاب، وصناديق الاستثمار الاستراتيجية المتفقة مع الأولويات الوطنية، وتقديم المشورة إلى الوزير بشأن إنشاء المؤسسات وفروع المؤسسات الجديدة وطرائق التمويل المؤسسي وما يتصل بذلك من إعداد تقارير المحاسبة،

وأن تدمج في المجلس الأعلى الجديد الوظائف التي يمارسها حاليا المجلس الأعلى للجامعات، والمجلس الأعلى للجامعات الخاصة، والمجلس الأعلى للكليات التكنولوجية ووظائف وزارة التعليم العالي المتعلقة بسير العمل في المؤسسات.

13. كما اقترح التقرير إصدار قانون موحد لكل الجامعات والمعاهد العليا الحكومية والخاصة والأهلية والكليات التكنولوجية، كل ذلك مع زيادة الاهتمام بجودة التعليم العالي والتوجه إلى استراتيجية للتدويل ينمو بمقتضاها التفاعل الإيجابي لمؤسسات التعليم العالي المصرية مع محيطها الدولي.

ورغم أن ذلك التقرير قد ركز على تقييم سياسات التعليم العالي، إلا أنه تعرض بالضرورة إلى قضايا التعليم في مصر في مراحله المختلفة.

ورغم كل هذا الرصيد من الدراسات عن التعليم، لا نزال نعقد المزيد من المؤتمرات بحثاً عن "حلول إبداعية"، إنها مصر ولا عجب!!!

تقرير البنك الدولي عن التعليم العالي في مصر.

لقراءة التقرير اضغط علامة PDF

والآن نصل إلى مناقشة توصيات مؤتمر "التعليم في مصر.. نحو حلول إبداعية"، وللتذكير فقد ناقش المؤتمر رؤية وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، ووزير التعليم العالي والبحث العلمي عن تطوير التعليم.

وقد أعلن المشاركون في المؤتمر العديد من التوصيات التي تضمنت دعوة الدولة إلى إصدار " إعلان سياسي" يتضمن التزامها بجعل "التعليم" هو المشروع القومي لمصر في السنوات العشر القادمة وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذه!!! وتثير تلك التوصية التعجب لأن الدولة التي يوصيها المؤتمرون. ومنهم وزيران

في الحكومة ،تجاهلت تنفيذ النصوص الدستورية في المادة 19 التي أكدت أن التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي فى التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز ، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه فى مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وأن التعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها ، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقاً للقانون، وأن وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن 4% من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية، وأن وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها .كما تجاهلت الدولة نص الدستور في المادة 20 أن تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، والتوسع فى أنواعه كافة، وفقا لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل. وأيضا تغافلت الدولة نص المادة 21 بضرورة أن تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعي وتكفل مجانيته فى جامعات الدولة ومعاهدها ، وفقا للقانون، وأن تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي لا تقل عن 2% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وقد أضاف النص الدستوري في المادة 22 الاهتمام بالمعلمين، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم باعتبارهم الركيزة الأساسية للتعليم، وألزم الدولة بتنمية كفاءاتهم العلمية، ومهاراتهم المهنية، ورعاية حقوقهم المادية والأدبية، بما يضمن جودة التعليم وتحقيق أهدافه. كما تجاهلت الدولة نص الدستور في المادة 23 بأن تكفل الدولة حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته، باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية، وبناء اقتصاد المعرفة، وترعى الباحثين والمخترعين، وتخصص له نسبة من الإنفاق

الحكومي لا تقل عن 1% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. كما تكفل الدولة سبل المساهمة الفعالة للقطاعين الخاص والأهلي وإسهام المصريين فى الخارج فى نهضة البحث العلمي، إذ نرى الدولة تارة تخصص للبحث العلمي وزارة مستقلة، وتارة تدمجه في وزارة التعليم العالي!!!

كما لم تلتزم الدولة بتنفيذ المادة 238 من الدستور التي نصت على أن تضمن الدولة تنفيذ التزامها بتخصيص الحد الأدنى لمعدلات الانفاق الحكومي على التعليم، والتعليم العالى، والصحة، والبحث العلمي المقررة فى هذا الدستور تدريجياً اعتباراً من تاريخ العمل به، على أن تلتزم به كاملاً في موازنة الدولة للسنة المالية 2016/2017، ومن ثم، فإن توصية المؤتمر بضرورة الوفاء بالالتزامات الدستورية للتعليم والبحث العلمي في الموازنة العامة للدولة تصبح من قبيل التمنيات لا أكثر!

ومن توصيات المؤتمر المهمة إنشاء "مفوضية للتعليم" وتلك الفكرة لم يتم تفصيلها بالعمق الواجب، ذلك أن تنفيذها يتطلب إعادة هيكلة كاملة لقطاع التعليم وتغيير الإطار التنظيمي كله، حيث كما أوضحت في هذا الكتاب أن تكون الهيئة المقترحة "هيئة وطنية مستقلة للتعليم والثقافة تضم خبرات علمية في نظم وتقنيات التعليم والتربية، كما تضم ممثلين لأصحاب المصلحة في التعليم من أولياء الأمور وأعضاء الهيئات التدريسية والإدارة التعليمية في مراحل التعليم المختلفة، وكذلك ممثلين للطلاب ومنظمات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني.

وتختص تلك الهيئة بوضع الرؤية العامة والفلسفة الوطنية للتعليم والمبادئ الرئيسة التي توجه فعالياته، وتصميم الاستراتيجية الوطنية للتعليم شاملة مستوياته المتعددة [التعليم قبل الجامعي، والتعليم الجامعي والعالي] وإقرارها في استفتاء شعبي حقيقي، ثم توثيقها في مجلس النواب باعتبارها وثيقة وطنية لا تجب أن

يمسها تغيير أو تعديل إلا بناء على استفتاء مماثل، بحيث تكون استراتيجية التعليم بعيدة عن الرؤى الشخصية لوزراء التعليم المتعاقبين.

كما تختص الهيئة بتصميم الهيكل التعليمي الرئيسي من حيث المراحل وعدد سنوات كل مرحلة والبناء العام للمؤهلات العلمية وعلاقاتها المتداخلة، وتحديد أسس ومحاور بناء المناهج وتكوين الطلاب بما يتوافق والتوجهات الوطنية ومبادئ الديمقراطية وحقوق المواطنة للإنسان المصري والوصول به إلى العالمية، ووضع المعايير الرئيسة للتعليم شاملة المؤسسة التعليمية وعناصرها المختلفة، وشروط وإجراءات الترخيص بإنشاء وتشغيل المؤسسات التعليمية ومقوماتها الرئيسية، ووضع معايير وتقنيات تقييم جودة المؤسسات والبرامج والمناهج التعليمية ومخرجات المنظومة الوطنية للتعليم، وشروط وإجراءات منح الاعتماد.

وفي ضوء التنظيم المقترح للمنظومة الوطنية للتعليم يتم توحيد وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ووزارة العالي، ووزارة الثقافة في وزارة واحدة تختص بالإشراف على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم والثقافة باعتبارهما رافدين مكملين في مهمة التنمية البشرية للمواطن المصري. وتصبح وزارة التعليم والثقافة الموحدة هي أداة تنفيذية تقوم على تطبيق الرؤية الجديدة للمنظومة التعليمية من دون أن يكون لها تعديل أو تبديل أي منهما . مع إصدار قانون شامل للتعليم. بناء على اقتراح الهيئة الوطنية للتعليم والثقافة يترجم مبادئ وأسس وأهداف الاستراتيجية الوطنية للتعليم وتحدد اختصاصات ومسئوليات كل من عناصر المنظومة الوطنية للتعليم، ويقنن الضوابط والمعايير التي تضمنتها وثيقة الاستراتيجية. كذا تفعيل الهيئة الوطنية لضمان جودة التعليم والاعتماد لمراقبة مستويات الجودة في عناصر المنظومة الوطنية للتعليم واتخاذ إجراءات منح الاعتماد للمؤسسات والبرامج التي تستوفي الشروط، وكذا سحب الاعتماد حين مخالفة شروطه.

فإذا لم توضع التوصيات السابقة موضع التطبيق الجاد، تصبح بقية توصيات المؤتمر مجرد تحصيل حاصل أو كما يقول المصريون "كلام فك مجالس" ! وعلى سبيل المثال التوصية بإعداد نظام تعليمي جديد للناشئة، ينسق مع رؤية مصر 2030، فإن تلك الرؤية لم يتحقق منها شيء وأنها تضمنت أهدافا ومبادئ أقرب إلى الأحلام واتسمت بالمبالغة والبعد عن الواقعية، وكان أولى بالمؤتمر إخضاعها للتحليل الموضوعي والمناقشة الجادة لتبين أسباب عدم تنفيذها والتماس الحلول الواقعية لتفعيلها .

ولو كان المؤتمرون قد أطلعوا على تقرير البنك الدولي ومنظمة OECD في العام 2008 بناء على طلب وزير التعليم العالي المصري في ذلك الوقت، والذي أشرنا إليه سابقاً، لكانوا قد أعفوا أنفسهم من عناء التوصية مجدداً بالانطلاق الحقيقي إلى تكوين طالب مصري عربي عالمي تجيد لغة أجنبية أو أكثر، مع اعتزازه بلغته القومية، إلى آخر ما جاء في توصية المؤتمر، فقد أفاض تقرير البنك الدولي في شرح آليات بناء استراتيجية للتدويل والخروج بمؤسسات التعليم المصرية إلى حلبة المنافسة الدولية .

وأخيرا، كل مؤتمر والتعليم باق على ما هو عليه إلى أن يشاء الله ! ! !

توصيات مؤتمر "التعليم في مصر نحو حلول إبداعية"

الإثنين 08-05-2017

عُقد مؤتمر التعليم في مصر نحو حلول إبداعية، الاثنين، بأحد فنادق القاهرة، وذلك انطلاقاً من أهمية التعليم في استراتيجية التنمية المستدامة لمصر 2030، وفي إطار التعاون بين جامعة القاهرة ومؤسسة أخبار اليوم.

وتضمنت أعمال المؤتمر إلى جانب الجلسة الافتتاحية عدة جلسات تم خلالها عرض آراء الوزراء وقيادات التعليم والخبراء في التعليم قبل الجامعي والجامعي بمختلف مراحله وتخصصاته.

واجه المؤتمر في جلساته وحواراته نحو إيجاد الحلول العلمية والعملية القابلة للتطبيق على أرض الواقع المصري بغية الوصول إلى الهدف الأمثل للتعليم في المستقبل القريب. . وتجاوز المؤتمر مرحلة تشخيص العلل والمشكلات للتركيز على الحلول المبتكرة التي يمكن وضعها أمام صناع القرار التنفيذي لاتخاذ ما يلزم من إجراءات وبرامج وخطوات تنفيذية يتم متابعتها من خلال تشكيل أمانة عامة ودائمة للمؤتمر.

في الجلسة الختامية تم إعلان التوصيات التالية:

أولاً: الدولة والتعليم

1. الدعوة إلى صدور إعلان سياسي يتضمن التزام الدولة بجعل التعليم هو المشروع القومي لمصر في السنوات العشر القادمة، وتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذا المشروع.
2. إعداد نظام تعليمي جديد للناشئة يتسق مع رؤية مصر 2030 ومشروع التنمية المستدامة يتضمن ترسيخ قيم المواطنة والانتماء ونشر الأخلاق والقيم وإعلاء غايات التفكير والنقد والتحليل والتقويم بما يتطلب تدريب المعلمين الجدد على نفس المستوى.
3. الانطلاق الحقيقي إلى تكوين طالب مصري عربي عالمي يعتز بلغته القومية وتجيدها ويتعلم إلى جوارها لغة أجنبية أو أكثر مع دراسات عصرية في العلوم والرياضيات والتركيز على التفكير والإبداع والابتكار وتخفيف العبء النفسي عن الأسرة المصرية والتلميذ المصري الذي يجب أن تجد سعادته وراحته في العملية التعليمية بهذا المفهوم العصري الجديد.
4. التزام الدولة بالتعليم الوطني كمشروع أمن قومي بما يتطلب الوفاء بالالتزامات الدستورية للتعليم والبحث العلمي في بنود الموازنة العامة للدولة.

5. إنشاء مفوضية للتعليم تمثل فيها الوزارات والمؤسسات المعنية بالتعليم ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والقطاع الخاص والمستفيدون من الطلاب وأولياء الأمور مع إعداد دراسات كافية حول ربط سوق العمل بالتعليم في مختلف القطاعات.

ثانيا: المشاركة المجتمعية

1. تشجيع المشاركة المجتمعية والبحث الدائم عن حلول ابتكارية لمشكلات التعليم في كل مراحله وذلك باستمرار تلقى المقترحات على طريقة المرحلة الأولى من المسابقة وتشجيع الشباب على المزيد من المشاركة وفقاً للشروط المدرجة للمسابقة وإعطاء المسابقة بعداً وطنياً ومعنى تطوعياً يعكس اهتمام كل الفئات بتطوير التعليم.
2. بناء الشراكات والتحالفات بين مختلف قطاعات المجتمع من الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لدعم إصلاح التعليم وتطويره.

ثالثاً: التعليم قبل الجامعي

1. تطوير المناهج الدراسية بما يضمن تطوير منظومة المنهج وحماية الطلاب من العنف والتطرف وغياب القيم.
2. اتخاذ الخطوات الإجرائية تجاه تطوير سياسة القبول في الجامعات من خلال توزيع أوزان درجة الثانوية العامة تراكمياً مضافاً إليها درجة اختبار القدرات اللغوية والرياضية والاختبار القطاعي للتخصصات الجامعية ونشر هذه الثقافة المجتمعية.
3. تطوير نظام الدراسة بالمرحلة الثانوية على نحو يؤدي إلى إتاحة الفرصة للطالب للاختيار بين مختلف المقررات الدراسية وعلى نحو يعالج مشكلة اتجاه الطلاب نحو القسم الأدبي وذلك حماية للقاعدة العلمية المصرية.

4. تطوير نظام التعليم قبل الجامعي بما يستجيب لمتطلبات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والانتقال إلى ما يعرف بتعليم المستقبل «بيداجوجى-٢»
5. دمج بنك المعرفة المصري في العملية التعليمية بمختلف مراحل التعليم بحيث يكتسب الطلاب القدرة على البحث عن المعلومات وحل المشكلات باستخدام مختلف مصادر المعرفة.
6. التوسع في مدارس المتفوقين بالمحافظات بما يؤسس لبناء مواطن قادر على التفكير النقدي والإبداعي والابتكار وحل المشكلات والثقة بالنفس.
7. ضرورة الإفادة من التجارب والخبرات العالمية على غرار تجارب مدارس المتفوقين وتجربة «التوكاتسو» واليابانية للتعليم الشامل للطفل وممارسة نشاطاته اللاصفية في الأندية والمجتمع المحلى مع الحرص على تكييف التلميذ مع الحياة اليومية والدراسة وتنمية قدرات التلاميذ والاهتمام بالأنشطة البدنية وترسيخ ثقافة الثقة بالنفس، وثقافة المواطنة واحترام الآخر.
8. الإسراع في إعداد المركز الوطني للقياس والتقويم ليكون مدخلاً آمناً لإجراء اختبار «القدرات والتخصصات القطاعية» للالتحاق بالجامعات خلال ثلاث سنوات على الأكثر بحيث تطبق على الصف الأول الثانوي العام القادم.
9. الابتعاد عن فكرة الكتاب المقرر وإعطاء الطلاب الحرية في اختيار الطريقة المناسبة للتدريس طبقاً لمهاراتهم وقدراتهم.
10. إعداد نظام تقييم لكافة المراحل التعليمية بدءًا من الطلاب وانتهاء بالمعلمين والمناهج الدراسية ونظم التدريس.
11. زيادة الاهتمام باللغة العربية وترسيخ مبادئ الانتماء والهوية لدى الطلاب ونشر قيم التسامح الديني واحترام تقاليد المجتمع وثقافاته.

12. مواجهة مشكلات الكثافة والدروس الخصوصية من خلال دمج التكنولوجيا في المدارس واستخدام استراتيجيات التعلم الإلكتروني المدمج أو المقلوب.

رابعًا: إعداد المعلم

1. إعادة النظر في مؤسسات إعداد المعلمين من حيث هياكلها وبرامجها وتخصصاتها بما يضمن حسن إعداد المعلم تخصصياً ومهنياً وثقافياً والاهتمام بالتنمية المهنية المستمرة للمعلمين وخاصة في مجال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العملية التعليمية.
2. رفع المستوى الاقتصادي وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية للمعلمين.
3. أهمية تطوير التعليم الفني ومشاركة القطاع الخاص وقطاع الصناعة في تطوير العملية التعليمية مع تغيير النظرة المجتمعية لهذا النمط من التعليم وخريجيه.

خامسًا: التعليم الجامعي والبحث العلمي

1. التوسع في إنشاء الجامعات الأهلية والتوسع في التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني لإتاحة الفرصة أمام الأعداد المتزايدة من الطلاب وتخفيف العبء عن الجامعات الحكومية.
2. أن تركز العملية التعليمية على تنمية المهارات من خلال توظيف استراتيجيات للتعلم تؤدي إلى اكتساب الطلاب لمهارات التفكير النقدي وحل المشكلات.
3. زيادة فرص إتاحة التعليم الجامعي من خلال استخدام التعليم الإلكتروني والتعليم المفتوح.
4. الاهتمام بالبحث العلمي في جميع المؤسسات والشركات وعرض الأفكار والمشكلات على وزارة التخطيط لتحديد الأولويات وعرضها على وزارة التعليم العالي والجامعات.
5. إعداد قانون حوافز الاختراع لتحفيز رجال الصناعة على دعم البحث العلمي في مصر وتحويل أبحاث الباحثين إلى قيمة اقتصادية مضافة.

6. إنشاء هيئة مستقلة لإدارة البحث العلمي لإزالة القيود التي تقف أمام دعم الباحثين.
7. ضرورة النظر في مساهمة الجامعات الخاصة في منظومة البحث العلمي بالشكل المناسب.
8. توجيه جهود المراكز البحثية المتخصصة في مختلف الوزارات والجامعات لخدمة أهداف محددة تمثل أولوية للدولة.
9. ضرورة الإفادة من البعثات والمبعوثين في خدمة الوطن وحل مشكلاته.
10. استقطاب الطلاب المتفوقين والأساتذة المتميزين في تمويل المشروعات البحثية.
11. تقديم الدعم الفني المناسب لكل المؤسسات التعليمية للارتقاء بالجامعات وتحسين تصنيفها الدولي.
12. تبني الاتجاهات الجديدة في إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم الجامعي والعالي مثل الحدائق العلمية والتعليمية، والحاضنات، والكراسي البحثية.
13. فتح القنوات أمام التعاون بين الجامعات ومراكز البحوث وبين الصناعة وقطاع الأعمال.
14. تطوير التعليم العالي التكنولوجي من خلال إنشاء جامعات تكنولوجية ترتبط بالاحتياجات المتغيرة لسوق العمل.

وتتضمن التوصيات إعلان تشكيل الأمانة العامة الدائمة، وهم:

وزير التربية والتعليم، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، رئيس جامعة القاهرة د. جابر نصار
د. حسام بدراوي أمين عام المؤتمر، د. عبد الله النطاوي، د. أحمد زايد د. سامي نصار

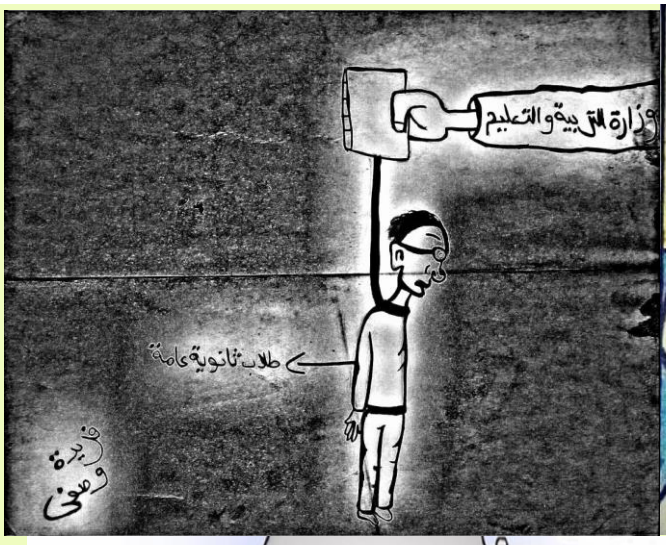
وزارة التربية والتعليم
طلاب ثانوية عامة
فريسة وضحية

التعليم
فى
مصر

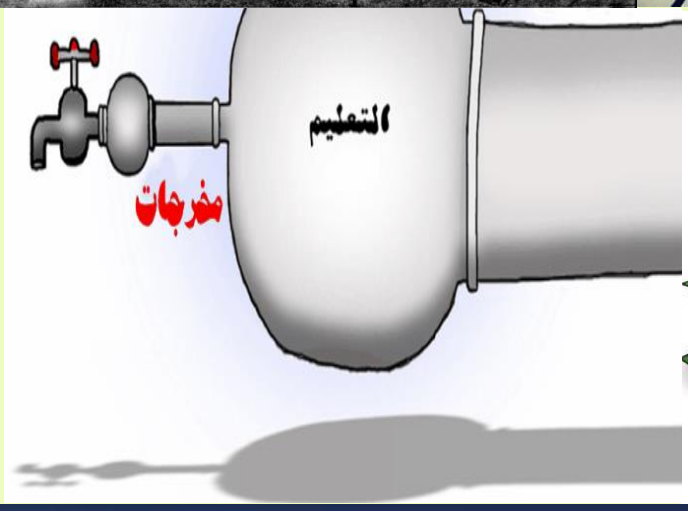
التعليم
مخرجات

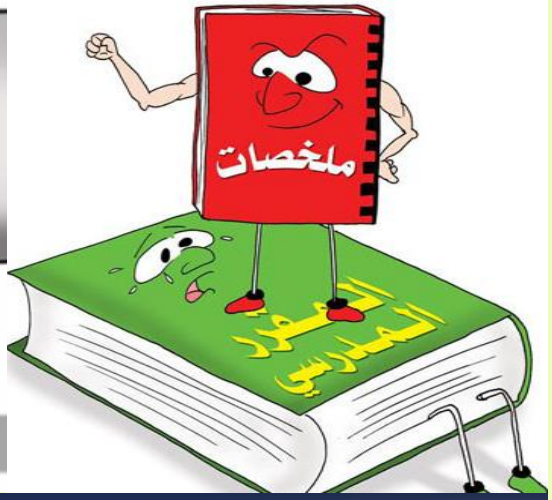
ملخصات
الأمور
الملاريس

المتنبي - وماذا بمصر من المضحكات ولكنه ضحك كالبكا
وَماذا بِمِصرَ مِنَ المُضحِكاتِ
وَلَكِنَّهُ ضَحِكٌ كَالبُكا
1:06 / 5:06

الفصل الثالث

محاولات وضع استراتيجية وطنية للتعليم

وزراء التربية والتعليم

ولا تعليق على سلسلة الوزراء وإخفاقاتهم السابقة والمتوقعة !

خطة لم تتم!!!!!

قدم لهذه الخطة الوزير الأسبق دكتور محمود أبو النصر

وزارة التربية والتعليم

كلمة الأستاذ الدكتور وزير التربية والتعليم

تتلخص رؤية وزارة التربية والتعليم في توفير موارد بشرية متنامية القدرة والكفاءة، وعلى أعلى درجة من الجودة والأخلاقيات المهنية، من أجل بناء مجتمع يقوم على التعلم واقتصاد يقوم على المعرفة. ولتحقيق هذه الرؤية تضطلع الوزارة برسالة قيادة وإدارة وتنمية قطاع التعليم قبل الجامعي ليستجيب للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع المصري بنّوعية وعلمية لا تنفصل عن الاتجاهات العالمية. وبذلك أصبح الهدف البعيد للقطاع هو التنمية الشاملة للنشء مع غرس روح المواطنة والتسامح، ونبذ العنف، وتفهم أسس الحرية والعدالة من منطق وواجبات و شعور بالمسؤولية تجاه الوطن والمواطنين

أما الهدف المباشر فيتمثل في التأكيد على الالتزام بحق كل طفل في فرصة بتكافئة تلقي خدمة تعليمية بمستوى من الجودة يتناسب مع المعايير العالمية، بما يسمح له بالإسهام الفعال في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد، وبالمنافسة إقليميًا وعالميًا

ولتحقيق ما سبق تم تبني ثلاث سياسات للإصلاح والتحسين تتفق ومبادئ الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من خلال:

- إتاحة فرص متكافئة لجميع السكان في سن التعليم للالتحاق و إكمال التعليم على مستوى قرعيه العام والفني مع استهداف المناطق الفقيرة كأولوية أولى.
- تحسين جودة فعالية الخدمة التعليمية، من خلال توفير منهج معاصر وتكنولوجيا مواكبة بكفاءة، وأنشطة تربوية رياضية وغير رياضية، ومعلم فعال لكل طفل في كل فصل، وقيادة فعالة في كل مدرسة، وفرص للتنمية المهنية الداخلية والخارجية لكل معلم وإداري ليتقدم ويتميز.
- تدعيم البنية المؤسسية وخاصة في المدارس الفنية، وبناء قدرة العاملين بالتعليم على تطبيق اللامركزية على وجه يضمن الحوكمة الرشيدة.

لقراءة الخطة اضغط الرابط التالي:

004794.pdf (manshurat.org)

وثمة خطة أخرى لم تنم ! ! ![5]

وزير التربية والتعليم

يستعرض الخطة الاستراتيجية للوزارة (2024-2029)

خلال الحوار المجتمعي

الأحد، 13 أغسطس 2023

استعرض الدكتور رضا حجازي وزير التربية والتعليم والتعليم الفني اليوم خلال الحوار المجتمعي الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني للأعوام من (2024-2029) . وناقش الوزير أهمية

[5] وزير التربية والتعليم يستعرض الخطة الاستراتيجية للوزارة (2024-2029) خلال الحوار المجتمعي-الهيئة العامة للاستعلامات(sis.gov.eg)

اشتراك مصر فى الشراكة العالمية للتعليم Global Partnership For Education (GPE)، والتي تعد أكبر ممول للتعليم بالعالم، وتضم الشراكة حاليًا 77 دولة من أصل 90 دولة مؤهلة للانضمام للشراكة من بينهم مصر.

وأوضح أن شروط العضوية والدعم المالي المتاح للإنفاق على خطوات العضوية تتمثل فى أنه تم تحليل الوضع القائم في التعليم قبل الجامعي، ووضع خطة للتربية والتعليم والتعليم الفني بمعايير دولية ونهج تشاركي، وتقرير من مقيم مستقل للخطة، بالإضافة إلى اعتماد الخطة من الحكومة وشركاء التنمية وهو قيد التنفيذ، ووضع ميثاق للشراكة بناء على تحليل للعوامل الممكنة.

وأضاف أن أهمية اشتراك مصر فى الشراكة العالمية للتعليم GPEيأتي بموجب الانضمام للشراكة العالمية للتعليم وعلى شركاء التنمية تبني خطة التربية والتعليم والمساهمة في تنفيذها .

كما أشار الوزير إلى المحتوى الثاني وهو "التربية والتعليم في أرقام / الفئات المستهدفة"، مشيرا إلى أن عدد الطلاب بالمدارس الحكومية والخاصة 25,494,232 طالب، وعدد المدارس الحكومية والخاصة،60,254 مدرسة، وعدد المعلمين فى المدارس الحكومية والخاصة 958,763معلم.

وتطرق الوزير إلى أن الفئات المستهدفة التي تشمل الفئة العمرية 4-6، ومن 6-17 بالإضافة إلى محو الأمية وتعليم الكبار فوق 15 سنة، والمناطق المستهدفة تتضمن 7 أقاليم بالإضافة إلى المحافظات الحدودية، موضحا أن المراحل التعليمية تشمل (رياض أطفال، وابتدائي وإعدادي، وثانوي عام، وثانوي فنى)، بجانب المستجيبة للنوع الاجتماعي (تربية خاصة، وتعليم مجتمعي، وفصول محو الأمية)، والموارد البشرية التي تتضمن المعلمين والإداريين والقيادات التربوية.

وأشار الوزير إلى أن الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم والتعليم الفني تستهدف رسم خارطة طريق بما يعظم الاستفادة من جميع مقومات وموارد الدولة متمثلة في وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، مشيرا

إلى أنها خطة مستقبلية لمواجهة التحديات المستمرة من خلال رؤية واضحة للإصلاح ووضع محاور أساسية وأولويات محددة، كما تظهر الخطة أجندة إصلاح التعليم الوطنية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني "مشروع اصلاح التعليم المصري"، بجانب مواكبة التطورات العالمية ودمج المواثيق الدولية بالإضافة إلى الربط والتكامل مع التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ووصول الجميع إلى تعليم وتدريب عالي الجودة، وتوفر المهارات اللازمة لمستقبل مستدام.

وتطرق الوزير إلى أن أهم التحديات التي تواجه التعليم والتي تتضمن كثافة الفصول وظهور نسق لا نظامية موازية للنظام التعليمي والتعليم خارج المدرسة والانتشار الكبير للدروس الخصوصية، وزيادة ظاهرة غياب التلاميذ، خصوصا في المرحلة الثانوية، مما يهمش دور المدرسة في بناء شخصية التلاميذ، والامتحانات العامة بشكلها الراهن سواء التقليدي أو الجديدة وأثر ذلك على الطلاب وعلى الأسرة، بالإضافة إلى عدم توافق واكتمال البنية التحتية للتحول الرقمي في التعليم للطلبة في منازلهم والمدرسين في فصولهم، وعدم تقبل التغير والتطوير في التعليم سواء من البيئة الداخلية أو الخارجية، وتغيير النظرة المجتمعية للتعليم الفني عجز المعلمين، كما يوجد فاقد تعليمي نتيجة تداعيات "كوفيد 19."

كما استعرض الوزير منهجية الخطة الاستراتيجية، حيث تبنت الخطة الاستراتيجية للتعليم منهجية تعتمد على عدة خطوات حددتها خارطة طريق علمية والتي بدأت بمراجعة الخطط الاستراتيجية السابقة للتعليم 2014/2017 ، 2018/2022، بالتوازي قامت الوزارة بإعداد مسودات الخطط الاستراتيجية للهيئات والمراكز والمديريات والديوان العام وفقا لعمل كل جهة، ومن ثم، تم صياغة ما جاء من الجميع مع تضمين المحاور والأنشطة التكاملية التي تتقاطع مع كافة المجالات الأخرى، أعقب ذلك عملية التوصل إلى مسودة واحدة لاستراتيجية تعتمد على تحديد عدد "المحاور" مع طرح عدد من "الأولويات" كمتطلبات ضرورية لآليات التنفيذ تتوافق مع خطة الدولة الاستراتيجية للتنمية المستدامة المحدثة: رؤية مصر 2030، وبرنامج

عمل الحكومة (مص تنطلق)، والأجندة الأممية أجندة 2030 للتنمية المستدامة، والأجندة الأفريقية أجندة أفريقيا 2063، والسياق القومي في جملة الحقوق التي كفلها الدستور المصري لجميع المواطنين في التعليم.

واستكمل الوزير مبادئ إعداد الخطة الاستراتيجية، موضحا أنها تتبنى مبدأ التخطيط بالمشاركة مع جميع كيانات الوزارة والمعلمين والطلاب وشركاء التنمية، وأن تكون متسقة ومتكاملة مع الاستراتيجيات العالمية والإقليمية والوطنية، وأن يكون الطالب محور العملية التعليمية من خلال تعليم عالي الجودة وفقا للمعايير العالمية، وتحقيق العدالة بإتاحة التعليم في المناطق النائية والمهمشة والمستجيبة للنوع الاجتماعي، وتحقيق الاستدامة والتحول نحو التعليم الاخضر، والذكي، والإبداع، والابتكار.

واستعرض الوزير الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتى عام 2030 والتي تستهدف تقديم تعليم وتدريب عال الجودة للجميع دون تمييز في إطار نظام مؤسسي كفء وعادل ومستدام، ويرتكز على متعلم ومتدرب قادر على التفكير ومتمكن فنيًا وتقنياً وتكنولوجيا، وتقديم تعليم يساهم أيضا في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكاناتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته ومستنير ومبدع، ومسئول يقبل التعددية، ويحترم الاختلاف ويفخر بتاريخ بلاده، ومشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسيا مع الكيانات الإقليمية والعالمية.

كما استعرض الوزير رؤية وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والتي تتمثل في تعليم وتدريب قائم على الجودة والتميز، ويرتكز على الاستدامة والإتاحة العادلة لإعداد متعلم قادر على الإبداع والابتكار، والتنافسية العالمية.

وأشار الوزير إلى الإطار الحاكم للخطة الاستراتيجية للتعليم هو دستور 2014، واستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مص 2030"، وبرنامج الحكومة 2016/2018، وبرنامج الاصلاح الاقتصادي

والاجتماعي حتى 20/2021، وخطط التنمية المستدامة الأممية 2030، والرؤية المستقبلية للوزارة في منظومة التعليم الجديدة.

كما استعرض الدكتور رضا حجازي الموقف الراهن في التعليم، موضحا أن هناك جهود لتطوير التعليم تتم في الوزارة لا يتم تسليط الضوء عليها بالشكل الكافي على سبيل المثال: (في رياض الأطفال والتعليم الابتدائي يتم تطوير جميع مناهج مرحلة رياض الأطفال وحتى الصف السادس الابتدائي، وفى التعليم الإعدادي سيتم تطوير مناهج التعليم الاعدادي 2024، اما في التعليم الثانوي العام فقد أكد الوزير أنه تم تطوير البنية التكنولوجية لتغير نظم الامتحانات، كما سيتم تطوير منظومة المناهج عقب الانتهاء من تطوير الاطار العام لمناهج المرحلة الإعدادية،، وفى التعليم الثانوي الفني فقد تم تطوير المناهج وفق منهجية الجدارات واستحداث نوعيات جديدة من المدارس التطبيقية واستحداث تخصصات وفقا للخريطة الاستثمارية للدولة والموقع الجغرافي.

واستعرض الدكتور رضا حجازي أيضا القضايا الأساسية التي ركزت الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم على بعض القضايا المعاصرة أهمها: "تنمية القيم واحترام الاخر، واكتشاف وتنمية الموهوبين، وتنمية الوعى السياسي والانتماء والمواطنة للشباب والنشء، والقضية السكانية من خلال :- (التوسع كما وكيفا فى التعليم لكل فئات المجتمع، ومكافحة وعلاج التسرب من التعليم، وخفض نسبة الأمية وتعليم الكبار ، وتحسين الصورة المجتمعية للتعليم الفني)، وقضية المناخ حيث تم إدراج قضية المناخ في المناهج ، والأنشطة المدرسية، وتدريب المعلمين، للتحول إلى التعليم الأخضر (المدارس الخضراء) .

كما عرض الوزير أهم المبادرات، حيث تم إدراج مبادرات وزارة التربية والتعليم والمبادرات الرئاسية التي تعمل على تطوير التعليم في الخطة الاستراتيجية الخمسية أهمها : مشروع إصلاح التعليم المصري (المناهج – البنية التكنولوجية – طرق التقويم والامتحانات - المنصات التعليمية)، والمدارس المتميزة لمتوسطي

الدخل)اليابانية – الدولية الحكومية – النيل (STEM - ، وربط التعليم الفني بسوق العمل، فضلا عن طرح تخصصات جديدة في مدارس التكنولوجيا التطبيقية وفقا للخريطة الاستثمارية للدولة والتوزيع الجغرافي، بالإضافة إلى مبادرة تكافل وكرامة بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي، والمبادرة الرئاسية "حياة كريمة" لتنفيذ عدد فصول حياة كريمة ففي سنة 20/2021 تم تنفيذ (2676) فصل، وسنة21/2022 تم تنفيذ (2605) فصل، وفي سنة 22/2023 تم تنفيذ (1137) فصل.

كما عرض الوزير محاور استراتيجية التربية والتعليم والتعليم الفني التي تتضمن الإتاحة الشاملة والعادلة في التعليم لجميع الفئات، والجودة والتميز في التعليم وفقا للمعايير العالمية، والاستدامة والتعلم مدى الحياة.

وأشار الوزير إلى أولويات الخطة الاستراتيجية منها الإنصاف والشمول، والوصول والمشاركة، وجودة التعليم والتدريس، والحوكمة والإدارة، والتحول الرقمي والابتكار والتعليم الأخضر.

وتابع الوزير أنه من أولويات الخطة الاستراتيجية التنمية المستدامة المستجيبة للنوع الاجتماعي، وتتضمن تطوير المناهج من رياض الأطفال وحتى الصف السادس الابتدائي، وتطوير طريقة التقويم، وإتاحة تخصصات في التعليم الفني تناسب الفتيات، وإتاحة فصول للفتيات، وفصول التعليم المجتمعي في المناطق النائية والبدوية والمهمشة، بالإضافة إلى إتاحة مدارس التربية الخاصة، وإتاحة فصول متعددي الإعاقة لأول مرة على المستوى الأفريقي والعربي، وتطوير مناهج التربية الخاصة وفقا لمشروع التعليم المصري، بالإضافة إلى التوسع في إدماج ذوي الإعاقة البسيطة في التعليم العام.

كما استعرض الوزير الأهداف الاستراتيجية ذات الأولوية في الاستدامة البيئية لتحقيق التعليم الأخضر والذكي، وتتضمن نشر ثقافة الاستدامة في منظومة التعليم، وإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العملية التعليمية، وربط مخرجات التعليم الفني بسوق العمل.

وأشار الوزير إلى أهمية نشر ثقافة الاستدامة في منظومة التعليم، حيث تم دمج أبعاد التنمية المستدامة في عملية تطوير المناهج التعليمية بنسبة 70%، بإعداد أطر المناهج الدراسية في مشروع إصلاح التعليم المصري بدءًا من مرحلة رياض الأطفال وحتى الصف السادس الابتدائي، حيث أن المنهج قائم على ثلاثة ركائز أساسية هي المهارات الحياتية ، والقيم ، والقضايا والتحديات الأكثر ارتباطا بمفهوم التكنولوجيا الخضراء، وفي المرحلة الإعدادية تتضمن المناهج مفاهيم التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، وفي المرحلة الثانوية تتضمن المناهج مفاهيم التنمية المستدامة وخاصة المواد العلمية، كما تم دمج التثقيف بشأن المناخ في تدريب المعلمين قبل وأثناء الخدمة، واستحداث وحدة الطاقة في ديوان عام الوزارة وفروعها بالمديريات التعليمية.

وبالنسبة لإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال فى العملية التعليمية، تم الالتزام بعدم استخدام التكنولوجيا ، في الصفوف من 1 إلى 3 ابتدائي باستثناء البريد الإلكتروني للمعلم وبرامج ال Office، ومواد تكميلية متاحة على المنصات التعليمية، والصفوف من ٤ إلى ٧ تم ادخال مواد تفاعلية للمنهج على نظام إدارة التعلم، وإدخال التكنولوجيا بمعدلات بسيطة تزداد تدريجيا حتى الصف السابع، والصفوف من 7 إلى 9 توفير أجهزة التابلت، ومواد تفاعلية للمنهج على نظام إدارة التعلم، والصفوف من 10 إلى 12 تزويد جميع الطلاب بأجهزة التابلت مجانا ، وجميع كتب الطلاب رقمية.

أما فيما يخص ربط مخرجات التعليم الفني بسوق العمل، فإنه نظرًا إلى الحاجة الملحة للتحول إلى اقتصاد أكثر استدامة وصديقًا للبيئة من أجل مواجهة التحديات البيئية وقضايا تغير المناخ ، لذلك اهتمت الوزارة بالتوسع في هذا الشأن، وذلك من خلال التوسع في مدارس التعليم والتدريب المزدوج، وإنشاء المدارس التطبيقية حيث كانت 3 مدارس فى 2018 ووصلت الآن إلى 46 مدرسة، وإنشاء تخصصات جديدة وربطها بسوق العمل، وتطوير واعتماد وتطبيق 85 برنامج دراسي طبقا لمنهجية الجدارات المهنية

وتعادل 80% من إجمالي البرامج، واستحداث 29 برنامج دراسي جديد طبقا لاحتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى استحداث نموذج مراكز التميز وتم البدء بـ 5 مراكز في مجالات (الصناعات الهندسية – السيارات – الطاقة) .

واستعرض الوزير أيضا أسس التغير للخطة الاستراتيجية للتربية والتعليم والتعليم الفني وتشمل التعليم للمجتمع والمجتمع للتعليم ومحورها الأول: الإتاحة الشاملة والعادلة في التعليم لجميع الفئات، والمحور الثاني الجودة والتميز في التعليم وفقاً لمعايير التنافسية العالمية، والمحور الثالث الاستدامة والتعلم مدى الحياة، مضيفا أن الاولويات تتضمن الوصول والمشاركة، والإنصاف والشمول، وجودة التعلم والتدريس، والحوكمة، وأولوية التحول الرقمي والابتكار.

وتطرق الوزير كذلك إلى ربط محاور الخطة الاستراتيجية ببرنامج عمل الحكومة، موضحًا أن الأهداف الاستراتيجية لبرنامج الحكومة تتمثل في بناء الإنسان المصري، والنهوض بمستويات التشغيل، وحماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية، أما البرامج الرئيسية تركز على تأكيد الهوية العلمية، وترسيخ الهوية الثقافية، وتنمية المهارات البشرية، الأمن القومي، والأمن المائي.

وأشار الوزير إلى أنه من خلال البرامج القائمة والبرامج الجديدة نستطيع الوصول إلى الخطة التنفيذية القابلة للتطبيق والقياس.

(سؤال منطقي ؟ ؟

إذا كان الوزير حجازي قد حقق الإنجازات السابقة ؟

فلم تم تغييره ولم تترك له فرصة استكمال باقي خطته ؟ ؟ ؟ ؟ ؟ ؟ ؟)

بالمناسبة

بزيارة موقع الوزارة اليوم الاثنين 2024/9/9

لا توجد أي إشارة ولا معلومة عن استراتيجيه أو خطة الوزارة

على الرغم من قرارات الوزير المتدفقة بتطوير نظام الثانوية العامة

وتغيير محتوى الشهادات الدولية وفرض تغييرات على المدارس

الدولية ! ! !

وزارة التربية والتعليم – الصفحة الرئيسية (moe.gov.eg)

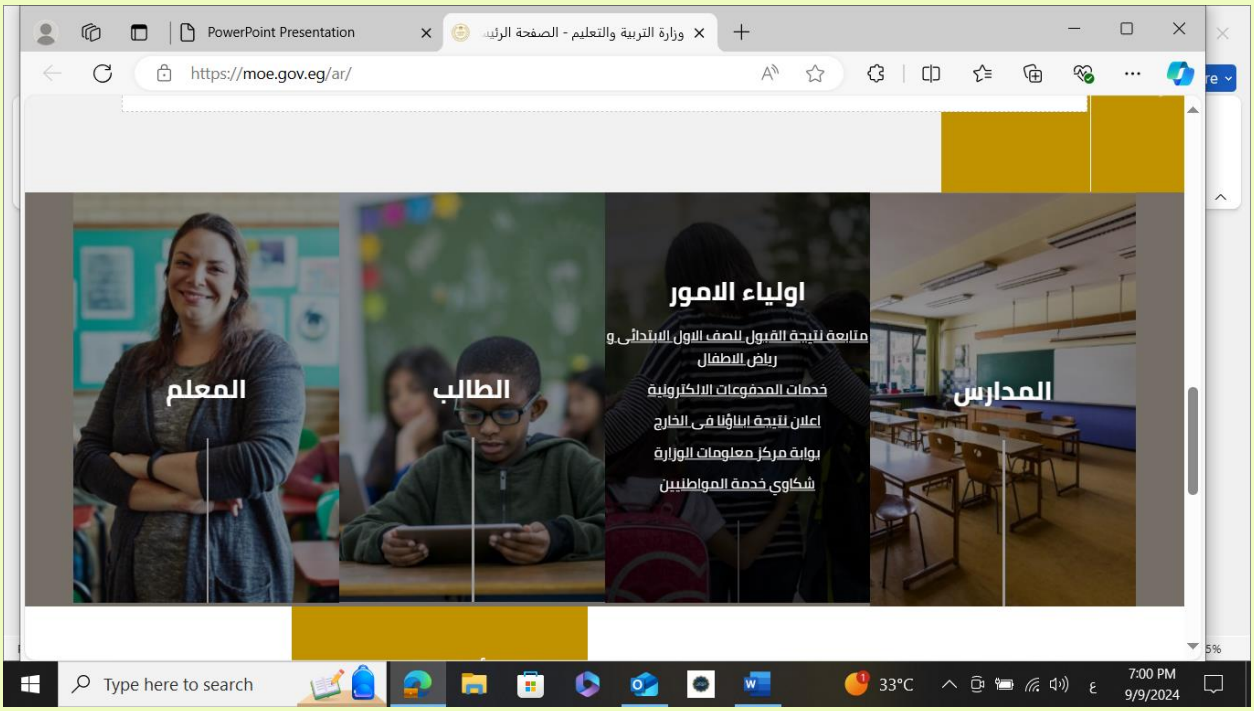

الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي 2030[6]

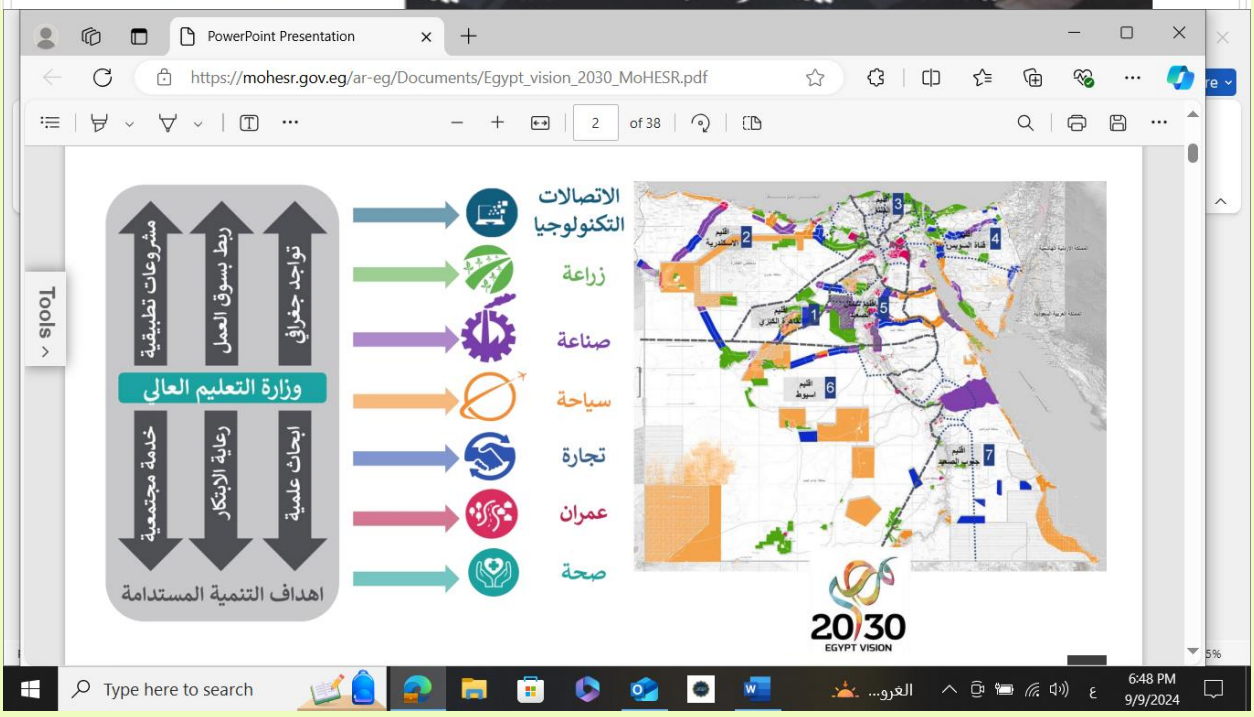

لقراءة الاستراتيجية الكاملة اضغط الرابط التالي

PowerPoint Presentation (mohesr.gov.eg)

[6] الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي 2030–الهيئة العامة للاستعلامات(sis.gov.eg)

أطلقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في 7 / 3 / 2023، الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي.

تقوم رؤية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على أساس النظر في الخطة الشاملة للدولة مصر 2030، والتي تهدف الى تحقيق رؤية شاملة لمصر في مجالات التنمية المتنوعة، وتعتمد في الأساس على دراسات المخطط الشامل للتنمية في القطر المصري، وعلاقته بأهداف التنمية المستدامة ومجالات النمو الاقتصادي المتنوعة تهدف تعظيم دور مؤسسات الوزارة المتنوعة في تحقيق الدور الفاعل لدعم التنمية في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، العمرانية والبيئية، من خلال تحديد أهداف التنمية المستدامة ومفاهيم الجيل الرابع من الجامعات والأنشطة الاقتصادية بمصر، يمكن تطوير المبادئ السبعة التي نصل من خلالها إلى الجيل الرابع من الجامعات وبالتالي تحقق رؤية مصر 2030 .

بدأ تطور العملية التعليمية من تعليم الجيل الأول إلى الجيل الثاني حيث تم إدخال البحث العلمي إلى جانب التعليم ثم إلى الجيل الثالث عندما بدأ التعليم والبحث العلمي في التعامل مع السوق، حددت هذه الرؤية 7 مبادئ تساعد عملية التعليم على المضي قدمًا من الجيل الثالث إلى الجيل الرابع حيث يلبي التعليم والبحث العلمي والربط بالسوق عملية الابتكار وريادة الأعمال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030، وتحقيق التنمية الشاملة وتلبية احتياجات السوق العالمية محليا ودوليا من خلال تنمية اقتصادية وبيئية واجتماعية.

ما قبل إطلاق الاستراتيجية

1. تم الأخذ في الاعتبار احتياجات كل إقليم والأنشطة الاقتصادية لكل إقليم من 7 إقليم التي بها الجامعات والمراكز البحثية وكان لزاما الوقوف على احتياجات كل اقليم جغرافيًا وإعداد البرامج الأكاديمية له.

2. رفع جودة التعليم والبحث العلمي وتطبيقاته، وتجهيز الخريجين لسوق العمل، والابتكار وريادة الأعمال وبناء الاقتصاد المعرفة.

3. الإعداد لإطلاق "قانون تعليم عالي" موحد بعد تعديل التشريعات والقوانين اللازمة لتحقيق أهداف الاستراتيجية.

محاور الاستراتيجية . .

تضمنت 7 محاور رئيسية هي:

1. التكامل: ويعنى اندماج منظومة التعليم العالي مع مؤسسات الإنتاج في الدولة بهدف سد الفجوة بين برامج التعليم والاحتياجات الفعلية لكل إقليم من أقاليم مصر طبقًا لأنشطته الاقتصادية التي يتميز بها هذا الإقليم.

2. التخصصات المتداخلة: من خلال حل المشاكل المعقدة داخل المجتمع من خلال تطوير برامج التعليم في الجامعات والمعاهد العليا على أساس تقسيم الكليات إلى قطاعات متجانسة.

3. التواصل: الذي يتم بين الجامعات والصناعة داخل الدولة وعناصر الحكومة، خاصة من حيث مطالب سوق العمل وتطوير التكنولوجيا الحديثة على أساس التعاون الدولي بين المجتمعات العلمية الدولية في أنحاء العالم، ولقد جاءت جائحة كورونا كأساس لبدء فكرة التعليم عن بُعد، وحققت استفادة كبيرة للطلبة من خلال استغلال التقدم التكنولوجي العالمي، وأصبح الطلبة في ريف مصر يستخدمون التابلت لأول مرة.

4. المشاركة الفعالة: في الاستراتيجية على أساس اشتراك المستشفيات الجامعية في خدمة المواطن والمجتمع، كذلك مشاركة الجامعات في الحوار مع بقية أطراف المجتمع والمجتمعات الدولية لخلق بيئة تعليمية جديدة متطورة.

5. الاستدامة: من خلال الاستفادة من الموارد المتاحة وتقليل فرص الإهدار، وحيث تحقق الاستدامة لوزارة التعليم العالي على أساس البُعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
6. المرجعية الدولية: على أساس أن تصبح مؤسسات التعليم العالي دولية بهدف تحقيق سهولة انتقال الطلاب المصريين عبر الحدود لتحقيق أكبر استفادة بالتعرف على التطورات العلمية في الجامعات في الخارج.
7. ريادة الأعمال والابتكار: فهو يقوم على أساس أن الابتكارات يجب أن تكون لها تنظيمات وتشريعات وقوانين تدعم وتحفز على الابتكار وتكافئ النجاح، بالإضافة إلى توفير الموارد البشرية والمادية لدعم هذه الابتكارات.

(سؤال منطقي؟

ماذا تحقق من تلك الخطة الاستراتيجية

وقد مضى على إعلانها سنة أشهر؟

وهل تحسنت أوضاع جامعاتنا العتيدة؟؟؟)

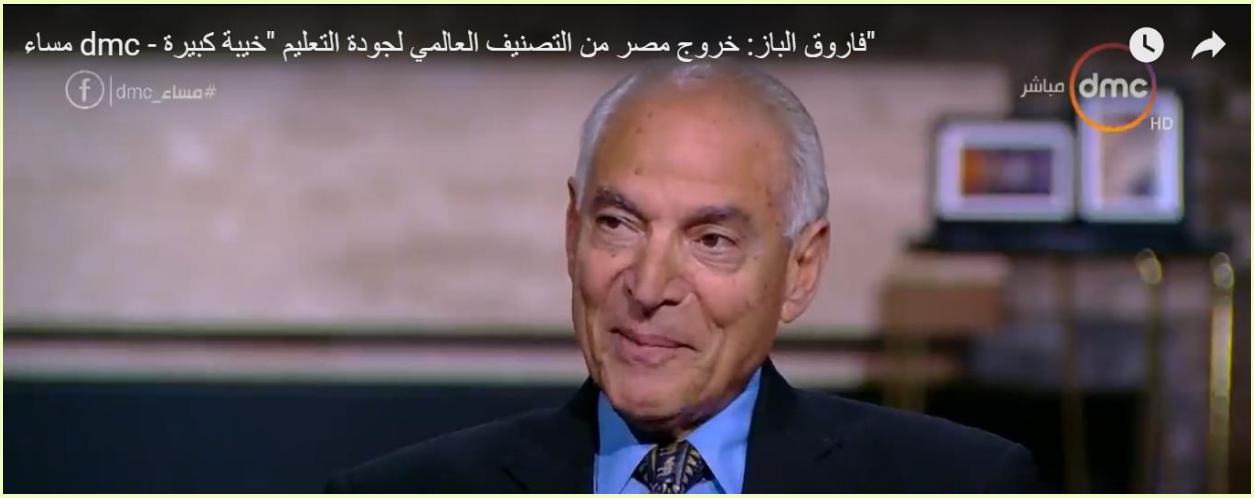

https://youtu.be/roHKPuGnCmM?si=vmlbYzAQfF1ZlKuG

https://youtu.be/bT2sBzuxLdQ?si=upoEwRMjYAQnPNsq

مشاكل التعليم كاريكاتير ساخر ^_^ - مدرسة جرافيك مان (swishschool.com)

https://youtu.be/Pn3SOZftQIw?si=vh9gcnyYsW9arvKx

الفصل الرابع

تعليم متميز أو الكارثة!

حقائق أم أحلام؟؟؟؟؟؟

وزارة التربية والتعليم – الصفحة الرئيسية (moe.gov.eg)

مفاهيم التعليم المتميز[7]

Understanding What is Educational Excellence: A Deep Dive

When it comes to education, we all strive for excellence – but what exactly does that mean? To truly understand and foster educational excellence, we need to delve into its definition, measurement, and impact. From the characteristics that define it to the importance it holds in shaping individuals and society, educational excellence is a multifaceted concept that requires careful exploration. In this article, we will explore the key components of educational excellence, its measurement, and the strategies for achieving and promoting it.

Key Takeaways:

1. Educational excellence encompasses various aspects such as teaching methods, curriculum design, student outcomes, and the overall educational environment
2. Defining educational excellence involves identifying the specific attributes and qualities that represent a high standard of education
3. Measuring educational excellence can be done through standardized tests, assessments, student outcomes evaluations, and benchmarking against best practices

[7] Understanding What Is Educational Excellence: A Deep Dive (exquisitiveeducation.com)

4. Educational excellence plays a crucial role in preparing students for future opportunities, promoting critical thinking, and reducing inequalities
5. Achieving educational excellence requires a comprehensive approach, including setting high academic standards, creating a supportive learning environment, and fostering collaboration

Defining Educational Excellence

Defining educational excellence is essential for creating a high standard of education. It encompasses a range of characteristics that contribute to a quality learning environment. These characteristics include:

1. *Rigorous academic standards:* Educational excellence is marked by a curriculum that sets high expectations for student performance and ensures a deep understanding of the subject matter.
2. *Engaging and effective teaching methods:* Excellent education involves teachers who employ pedagogical approaches that promote student engagement, critical thinking, and problem-solving skills.
3. *Innovative curriculum design:* An excellent curriculum is designed to be dynamic, relevant, and responsive to the changing needs and demands of the world.
4. *Personalized learning experiences:* Recognizing the unique needs and strengths of each student, educational excellence tailors' instruction and support to meet individual learning styles and preferences.
5. *Supportive and inclusive learning environment:* A culture of excellence embraces diversity, fosters a sense of belonging, and provides the necessary resources and support to ensure all students can thrive.
6. By understanding and defining the characteristics of educational excellence, we can strive to create educational environments that empower and inspire students to reach their full potential.

Defining Educational Excellence: A Closer Look

Let's take a closer look at each characteristic of educational excellence:

1. *Rigorous academic standards:* This involves setting clear learning objectives, establishing high expectations for student performance, and providing opportunities for students to demonstrate mastery of the subject matter.
2. *Engaging and effective teaching methods:* Excellent teachers employ a variety of instructional techniques, such as project-based learning, cooperative learning, and

differentiated instruction, to actively engage students and deepen their understanding.

3. *Innovative curriculum design:* An excellent curriculum goes beyond rote memorization and encourages critical thinking, creativity, and problem-solving skills. It integrates real-world applications and interdisciplinary connections to make learning meaningful and relevant.
4. *Personalized learning experiences:* Educational excellence recognizes that students have different learning styles, interests, and abilities. It provides personalized instruction, individualized support, and opportunities for self-directed learning.
5. *Supportive and inclusive learning environment:* An excellent educational environment values diversity, fosters positive relationships, and promotes a sense of belonging. It ensures that all students have equitable access to resources, support services, and opportunities for success.

By defining these characteristics of educational excellence, we can strive to create learning environments that prepare students for a successful future and empower them to make a positive impact in the world.

Measuring Educational Excellence

Measuring educational excellence is crucial for evaluating the effectiveness and quality of educational programs. It allows stakeholders to gain valuable insights for improvement and ensures accountability within the education system. Various methods can be employed to measure educational excellence, providing a comprehensive understanding of student outcomes and overall educational performance.

Standardized Tests

One widely used method of measuring educational excellence is through standardized tests. These tests assess students' knowledge and skills in specific subjects and provide quantitative data that can be used to gauge academic performance and identify areas for improvement.

Assessments and Evaluations

Formative and summative assessments, along with evaluations of student outcomes, are essential tools for measuring educational excellence. These assessments can be tailored to specific learning objectives and provide valuable feedback on individual

student progress, as well as the overall effectiveness of teaching methods and curriculum design.

Benchmarking against Best Practices

Another approach to measuring educational excellence is through benchmarking against best practices and industry standards. This involves comparing educational programs and practices to those that have been proven to be effective, allowing for the identification of areas where improvement is needed and the adoption of successful strategies from other institutions.

Achieving Educational Excellence

When it comes to achieving educational excellence, a comprehensive and holistic approach is essential. It requires a collective effort from educators, students, parents, and the community to create a learning environment that fosters growth and success. Here are some key strategies and approaches to promote educational excellence:

1. Setting High Academic Standards

To achieve educational excellence, it is important to establish high academic standards that challenge students to reach their full potential. By setting rigorous expectations for learning and achievement, students are motivated to push themselves and strive for excellence. This can be accomplished through well-designed curriculum frameworks, clear learning objectives, and targeted assessments that measure student progress.

2. Developing Effective Teaching Strategies

Effective teaching is at the core of educational excellence. Educators should continuously enhance their instructional practices to meet the diverse needs of their students. This involves employing research-based teaching strategies, utilizing technology to enhance learning experiences, and providing differentiated instruction to cater to individual learning styles. By implementing effective teaching strategies, educators can maximize student engagement, learning outcomes, and overall educational excellence.

3. Creating a Supportive and Inclusive Learning Environment

An inclusive and supportive learning environment is crucial for fostering educational excellence. Educators should create a safe and welcoming space where students feel valued, respected, and empowered to take ownership of their learning. This can be achieved by promoting collaboration, encouraging open dialogue, and embracing

diversity. By cultivating a positive learning environment, students are more likely to thrive academically and personally, contributing to overall educational excellence.

To promote educational excellence, continuous improvement and a commitment to lifelong learning are key. Educators should engage in professional development, stay updated with research and best practices, and actively seek feedback to enhance their instructional practices. By adopting a growth mindset and embracing innovation, educators can continuously improve their teaching methods, leading to enhanced student outcomes and a culture of educational excellence

Creating a Collaborative Curriculum

Creating a collaborative curriculum is essential for promoting interdisciplinary learning and fostering deeper student understanding. By bringing together subject and curriculum leaders, teachers, and support staff, we can design a curriculum that integrates subject-specific knowledge and concepts across different disciplines. This collaborative approach allows for the creation of meaningful connections between subjects, encouraging students to make connections and see the relevance of their learning across various contexts.

Through cross-curricular collaboration, teachers can work together to identify overlapping concepts and design learning experiences that promote holistic understanding. By integrating literacy and numeracy skills across the curriculum, students can develop a deeper understanding of these foundational skills and see their application in real-world scenarios. Collaborative curriculum design also fosters creativity and innovation, as it encourages educators to explore new approaches and teaching strategies.

Benefits of Collaborative Curriculum Design

1. Promotes interdisciplinary learning
2. Fosters deeper student understanding
3. Encourages students to make connections between subjects
4. Develops relevant and applicable skills
5. Fosters creativity and innovation

By creating a collaborative curriculum, we can enhance the overall educational experience for our students and prepare them for success in a rapidly changing world. Through shared expertise, effective communication, and collaborative planning, we can

ensure that our curriculum reflects best practices and provides students with the knowledge and skills they need to thrive.

For more information on creating a collaborative curriculum, visit Exquisitive Education.

Deep Dive Questions for Curriculum Leaders

As curriculum leaders, one of our key responsibilities is ensuring that the curriculum we design and implement aligns with the intended learning outcomes. To achieve this, it is essential to ask deep dive questions that provide a framework for assessing and refining our curriculum intent. These questions allow us to delve deeper into the curriculum, ensuring that it is aligned with high-quality education standards and promotes student success.

Key Questions for Inspiring Student Engagement:

1. How can we make learning experiences more interactive and hands-on?
2. What strategies can we employ to foster a sense of curiosity and intrinsic motivation in our students?
3. Are there opportunities for student choice and voice in the curriculum?
4. Key Questions for Differentiating Instruction:
5. How can we tailor our instruction to meet the diverse needs of our students?
6. What methods can we use to provide additional support or challenge for individual learners?
7. Are there opportunities for flexible grouping and personalized learning experiences?

Key Questions for Building on Prior Learning:

1. How are we ensuring that the curriculum builds on students' existing knowledge and skills?
2. Are there intentional connections between concepts and learning progressions?
3. Do we provide opportunities for students to reflect on and apply their prior learning?

By asking these deep dive questions, we can evaluate the effectiveness of our curriculum, identify areas for improvement, and make informed decisions to enhance the learning experiences of our students. It is crucial to regularly revisit and refine our curriculum intent based on these insights, promoting educational excellence.

Deep Dive into Cross-Curricular Collaboration

Collaboration is a key element in fostering educational excellence, and cross-curricular collaboration takes this concept to the next level. By integrating different subjects and disciplines, educators can provide students with a more holistic and meaningful learning experience. Cross-curricular collaboration allows students to see the connections between various subjects, encouraging deeper understanding and application of knowledge in real-world contexts.

One effective strategy for cross-curricular collaboration is incorporating project-based learning. By working on interdisciplinary projects, students can engage with multiple subjects simultaneously, developing critical thinking, problem-solving, and teamwork skills. For example, a science and history teacher can collaborate on a project that involves researching and presenting the impact of historical events on scientific advancements. This not only enhances student learning but also promotes collaboration and communication between teachers.

In addition to project-based learning, collaborative teaching practices also play a vital role in cross-curricular collaboration. This involves teachers from different subjects coming together to develop shared lesson plans, instructional strategies, and assessments. By aligning their efforts, teachers can reinforce concepts, identify overlapping content, and ensure a cohesive learning experience for students. Collaborative teaching practices also provide opportunities for professional growth and the sharing of best practices among educators.

Benefits of Cross-Curricular Collaboration:

1. Promotes deeper understanding and application of knowledge
2. Fosters critical thinking, problem-solving, and teamwork skills
3. Enhances student engagement and motivation
4. Develops connections between different subjects
5. Provides opportunities for interdisciplinary learning

In conclusion, cross-curricular collaboration is a powerful tool in promoting educational excellence. By integrating different subjects and fostering collaboration among educators, we can provide students with a more comprehensive and meaningful learning experience. Through project-based learning, collaborative teaching practices, and a focus on interdisciplinary connections, we can prepare our students to become well-rounded and future-ready individuals.

Enhancing Professional Learning Communities

Creating strong professional learning communities (PLCs) is essential for fostering a collaborative learning environment and driving continuous improvement in schools. PLCs provide valuable opportunities for educators to come together, share knowledge and best practices, and engage in reflective dialogue. By promoting collaborative learning, PLCs support ongoing professional development and enhance teaching and learning practices.

One key strategy for enhancing PLCs is to establish regular meetings where teachers can collaborate and share insights from their classrooms. These meetings can take various formats, such as grade level or subject-specific teams, interdisciplinary groups, or school-wide PLCs. During these meetings, educators can discuss instructional strategies, analyze student data, and explore new approaches to address common challenges.

Benefits of Professional Learning Communities

1. Promote collaboration and the sharing of ideas
2. Foster a culture of continuous learning and improvement
3. Support the implementation of effective teaching practices
4. Enhance student outcomes through collective expertise

Another important aspect of enhancing PLCs is providing ongoing professional development opportunities that are tailored to the specific needs and interests of the educators. This can include workshops, webinars, conferences, or even job-embedded coaching. By investing in professional development, schools can empower teachers to deepen their knowledge and skills, stay up-to-date with the latest research and best practices, and ultimately improve student achievement.

Furthermore, technology can play a crucial role in enhancing PLCs. Online platforms and tools can facilitate communication and collaboration among educators, allowing them to share resources, engage in discussions, and provide feedback to one another. These digital platforms can also serve as repositories of best practices, making it easier for teachers to access and implement effective instructional strategies.

By enhancing professional learning communities, schools can create a supportive environment where educators can grow, learn from one another, and collectively work towards achieving educational excellence. Collaborative learning and continuous professional development are essential elements that drive innovation and positive

change in teaching and learning practices, leading to improved student outcomes and overall school success.

Leading a Coaching Culture

To cultivate a culture of continuous learning and professional growth, educational leaders must prioritize and champion a coaching culture within their schools. A coaching culture is centered around instructional coaching, which provides teachers with the guidance, feedback, and support they need to enhance their instructional practices and improve student outcomes.

By implementing instructional coaching programs, leaders create a collaborative environment where teachers can reflect on their teaching strategies, explore new approaches, and engage in meaningful professional development. Through one-on-one coaching sessions, teachers receive personalized support tailored to their individual needs and goals. This targeted approach helps them build their capacity, refine their instructional techniques, and become more effective educators.

Moreover, a coaching culture encourages a sense of shared responsibility and continuous improvement among all staff members. It fosters a growth mindset, where educators are empowered to take risks, experiment with new ideas, and learn from both successes and setbacks. This collective commitment to growth and development creates a supportive and collaborative learning community, where teachers collaborate, share best practices, and collectively strive for excellence.

Implementing a coaching culture requires strong leadership, clear communication, and a commitment to ongoing professional development. Educational leaders must provide resources, time, and opportunities for teachers to engage in coaching relationships. By prioritizing the development of a coaching culture, schools can create an environment that promotes continued growth and leads to educational excellence for all learners.

Key Strategies for Leading a Coaching Culture

1. Provide professional development opportunities for instructional coaches to develop their coaching skills and expertise.
2. Establish a clear framework and expectations for instructional coaching, including goals, protocols, and accountability measures.
3. Support teachers in setting individual goals and provide ongoing feedback and support to help them achieve those goals.

4. Create a culture of trust and open communication, where teachers feel comfortable seeking coaching support and sharing their challenges and successes.
5. Encourage collaboration and peer learning among teachers by creating opportunities for them to observe and learn from each other's instructional practices.
6. Regularly evaluate and assess the impact of instructional coaching on teacher practice and student achievement and use this data to inform and improve coaching practices.

In summary, leading a coaching culture is essential for fostering continuous learning and growth among educators. By prioritizing instructional coaching and creating a supportive environment, educational leaders can empower teachers, enhance instructional practices, and drive positive change in teaching and learning.

Creating a Deep Dive Culture

To foster a collaborative learning environment that promotes educational excellence, it is essential to create a deep dive culture. A deep dive culture encourages all staff members to share their practices, learn from each other, and collectively strive for excellence. By establishing a culture of trust, open communication, and professional growth, we can create an environment where teachers feel empowered to reflect on their practices, explore new strategies, and continuously improve their teaching.

In a deep dive culture, shared expertise and collaboration are valued. Teachers are encouraged to engage in meaningful dialogue, exchange ideas, and seek feedback from their peers. This collaborative approach leads to the development of innovative teaching practices and fosters a sense of collective responsibility for student success. When educators work together towards a common goal of educational excellence, the impact is multiplied, and students thrive.

H3: Elements of a Deep Dive Culture

1. *Open communication:* A deep dive culture emphasizes open and honest communication among all stakeholders. Teachers, administrators, and support staff should feel comfortable sharing their thoughts, ideas, and concerns to foster a culture of collaboration and continuous improvement.
2. *Professional growth opportunities:* Providing opportunities for professional growth, such as workshops, conferences, and collaborative learning communities, is essential in a deep dive culture. These opportunities enable teachers to enhance

their skills, stay updated with the latest research and best practices, and continuously improve their instructional strategies.

3. *Reflective practices:* Reflection is an integral part of a deep dive culture. Teachers are encouraged to reflect on their teaching practices, analyze student outcomes, and make data-informed decisions. Regular reflection helps identify areas of improvement and fosters a mindset of continuous learning.

In conclusion, creating a deep dive culture is crucial for promoting a collaborative learning environment and achieving educational excellence. By nurturing a culture of trust, open communication, and professional growth, we empower educators to reflect on their practices, share expertise, and continuously improve their teaching strategies. A deep dive culture fosters a sense of shared responsibility and collective commitment to student success. Let us strive towards building a deep dive culture that inspires excellence in education.

For more information on creating a deep dive culture and promoting educational excellence, visit Exquisitive Education.

Conclusion

In conclusion, understanding and fostering educational excellence is essential for creating high-quality learning environments that promote student success and societal growth. Achieving educational excellence requires defining its core components, measuring its effectiveness, and implementing strategies to enhance curriculum design, teaching practices, and collaborative learning.

By taking a deep dive into various aspects of education, schools can cultivate a culture of continuous improvement, collaboration, and innovation. This involves setting high academic standards, developing effective teaching strategies, creating a supportive and inclusive learning environment, and promoting active student engagement.

Through these efforts, educational institutions can create an environment that is conducive to learning and supports the holistic development of all learners. By nurturing a passion for lifelong learning, fostering strong collaborations between educators, students, parents, and the community, and embracing innovative approaches, schools can work towards achieving educational excellence for all learners.

FAQ

1. What does educational excellence refer to?

2. Educational excellence refers to the high quality and effectiveness of education, encompassing various aspects such as teaching methods, curriculum design, student outcomes, and overall educational environment.
3. How do you define educational excellence?
4. Defining educational excellence involves identifying the specific attributes and qualities that represent a high standard of education. It encompasses factors such as rigorous academic standards, engaging and effective teaching methods, innovative curriculum design, personalized learning experiences, and a supportive and inclusive learning environment.
5. How is educational excellence measured?
6. Measuring educational excellence can be done through various methods, including standardized tests, assessments, evaluations of student outcomes, feedback from stakeholders, and benchmarking against best practices and industry standards.
7. Why is educational excellence important?
8. Educational excellence is important as it directly impacts the development and success of individuals, communities, and societies. It prepares students for future opportunities, fosters critical thinking and problem-solving skills, promotes lifelong learning, and equips individuals with knowledge and competencies necessary for personal and professional success.
9. How can educational excellence be achieved?

Achieving educational excellence requires a comprehensive and holistic approach. It involves setting high academic standards, developing effective teaching strategies, creating a supportive and inclusive learning environment, promoting active student engagement, nurturing a passion for learning, and fostering strong collaborations between educators, students, parents, and the community.

10. What is cross-curricular collaboration?

Cross-curricular collaboration involves bringing together subject and curriculum leaders, teachers, and support staff to design and deliver a well-crafted curriculum that integrates subject-specific knowledge and concepts across different disciplines. It allows for meaningful connections between subjects, promotes deeper learning, and enhances students' understanding and retention of knowledge.

11. What are deep dive questions for curriculum leaders?

Deep dive questions provide a framework for curriculum leaders to assess and ensure consistency in the interpretation and delivery of the curriculum intent. They may include inquiries about inspiring student engagement, differentiating instruction, building on prior learning, utilizing rich texts, integrating math fluency, and fostering generic thinking skills.

12. How can cross-curricular collaboration be implemented?

Cross-curricular collaboration involves subject leaders and teachers working together, sharing pedagogy, understanding how students learn, identifying overlapping concepts, and integrating literacy and numeracy skills across the curriculum. It enhances students' ability to apply knowledge and skills to real-world contexts and promotes holistic learning.

13. How can professional learning communities be enhanced?

Enhancing professional learning communities involves providing opportunities for teachers to share knowledge, best practices, and resources, engage in reflective dialogue, and learn from each other's expertise. It promotes collaboration, supports ongoing professional development, and encourages a collective commitment to improving teaching and learning.

14. What is the significance of leading a coaching culture?

Leading a coaching culture involves implementing coaching practices that support the growth and development of all staff members. Coaching provides guidance, feedback, and support to teachers, enabling them to enhance their instructional practices, reflect on their teaching strategies, and improve student outcomes. It creates a culture of continuous learning, collaboration, and professional growth.

15. How can a deep dive culture be created?

Creating a deep dive culture requires fostering a collaborative learning environment where all staff members feel empowered to share their practices, learn from each other, and collectively strive for excellence. It involves establishing a culture of trust, open communication, and professional growth, where teachers are encouraged to reflect on their practices, explore new strategies, and continuously improve their teaching.

الترجمة الكاملة للموضوع السابق

فهم ما هو التميز التعليمي: التعمق

عندما يتعلق الأمر بالتعليم، فإننا جميعا نسعى جاهدين للتميز - ولكن ماذا يعني ذلك بالضبط؟

لفهم وتعزيز التميز التعليمي حقا، نحتاج إلى الخوض في تعريفه وقياسه وتأثيره.

من الخصائص التي تحددها إلى الأهمية التي تحملها في تشكيل الأفراد والمجتمع، يعد التميز التعليمي مفهوما متعدد الأوجه يتطلب استكشافا دقيقا.

في هذه المقالة، سوف نستكشف المكونات الرئيسية للتميز التعليمي، وقياسه، واستراتيجيات تحقيقه، وتعزيزه.

المعطيات الرئيسية:

1. يشمل التميز التعليمي جوانب مختلفة مثل طرق التدريس وتصميم المناهج ونتائج الطلاب والبيئة التعليمية العامة.
2. يتضمن تعريف التميز التعليمي تحديد السمات والصفات المحددة التي تمثل مستوى عال من التعليم.
3. يمكن قياس التميز التعليمي من خلال الاختبارات الموحدة والتقييمات وتقييمات نتائج الطلاب والمقارنة المعيارية مقابل أفضل الممارسات.
4. يلعب التميز التعليمي دورا حاسما في إعداد الطلاب للفرص المستقبلية، وتعزيز التفكير النقدي، والحد من عدم المساواة.
5. يتطلب تحقيق التميز التعليمي نهجا شاملا، بما في ذلك وضع معايير أكاديمية عالية، وخلق بيئة تعليمية داعمة، وتعزيز التعاون.

تعريف التميز التعليمي

تحديد التميز التعليمي أمر ضروري لخلق مستوى عال من التعليم. وهو يشمل مجموعة من الخصائص التي تساهم في بيئة تعليمية عالية الجودة. وتشمل هذه الخصائص:

1. *معايير أكاديمية صارمة:* يتميز التميز التعليمي بمنهج دراسي يضع توقعات عالية لأداء الطلاب ويضمن فهما عميقا للموضوع.
2. *طرق تدريس جذابة وفعالة:* يشمل التعليم المتميز المعلمين الذين يستخدمون الأساليب التربوية التي تعزز مشاركة الطلاب والتفكير النقدي ومهارات حل المشكلات.
3. *تصميم المناهج المبتكرة:* تم تصميم منهج ممتاز ليكون ديناميكيا وملائما ومستجيبا للاحتياجات والمتطلبات المتغيرة للعالم.
4. *تجارب التعلم الشخصية:* إدراكا للاحتياجات ونقاط القوة الفريدة لكل طالب، يصمم التميز التعليمي التعليم والدعم لتلبية أنماط وتفضيلات التعلم الفردية.
5. *بيئة تعليمية داعمة وشاملة:* تحتضن ثقافة التميز التنوع، وتعزز الشعور بالانتماء، وتوفر الموارد والدعم اللازمين لضمان ازدهار جميع الطلاب.

من خلال فهم وتحديد خصائص التميز التعليمي، يمكننا أن نسعى جاهدين لخلق بيئات تعليمية تمكن وتلهم الطلاب للوصول إلى إمكاناتهم الكاملة.

قياس التميز التعليمي

يعد قياس التميز التعليمي أمرا بالغ الأهمية لتقييم فعالية وجودة البرامج التعليمية. يسمح لأصحاب المصلحة باكتساب رؤى قيمة للتحسين ويضمن المساءلة داخل نظام التعليم. يمكن استخدام طرق مختلفة لقياس التميز التعليمي، وتوفير فهم شامل لنتائج الطلاب والأداء التعليمي العام.

الاختبارات الموحدة

إحدى الطرق المستخدمة على نطاق واسع لقياس التميز التعليمي هي من خلال الاختبارات الموحدة. تقيم هذه الاختبارات معرفة الطلاب ومهاراتهم في مواضيع محددة وتوفر بيانات كمية يمكن استخدامها لقياس الأداء الأكاديمي وتحديد مجالات التحسين.

التقديرات والتقييمات

تعد التقييمات التكوينية والختامية، إلى جانب تقييمات نتائج الطلاب، أدوات أساسية لقياس التميز التعليمي. يمكن تصميم هذه التقييمات وفقا لأهداف تعليمية محددة وتوفر ملاحظات قيمة حول تقدم الطلاب الفردي، فضلا عن الفعالية الشاملة لطرق التدريس وتصميم المناهج الدراسية.

المقارنة المعيارية مقابل أفضل الممارسات

نهج آخر لقياس التميز التعليمي هو من خلال المقارنة المعيارية مقابل أفضل الممارسات ومعايير الصناعة. وهذا ينطوي على مقارنة البرامج والممارسات التعليمية مع تلك التي ثبت فعاليتها، مما يسمح بتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين واعتماد استراتيجيات ناجحة من المؤسسات الأخرى.

أهمية التميز التعليمي

التميز التعليمي له أهمية قصوى لأنه يؤثر بشكل مباشر على تنمية ونجاح الأفراد والمجتمعات ككل. عندما تحقق التعليم مستوى عال من التميز، فإنه يعد الطلاب للفرص المستقبلية ويزودهم بالمعرفة والمهارات اللازمة للتغلب على تحديات العالم الحديث.

واحدة من الفوائد الرئيسية للتميز التعليمي هو دوره في تعزيز التفكير النقدي ومهارات حل المشكلات. يتم تشجيع الطلاب الذين يتلقون تعليما عالي الجودة على تحليل المعلومات والتفكير النقدي

وتطوير حلول مبتكرة للمشاكل المعقدة. وهذا لا يفيدهم بشكل فردي فحسب، بل يساهم أيضا في نمو المجتمع وتطوره.

تأثير آخر مهم للتميز التعليمي هو تعزيز الحراك الاجتماعي والاقتصادي. عندما يكون التعليم على مستوى عال، فإنه يقلل من عدم المساواة ويوفر للأفراد فرصا متساوية للنجاح. يمكن أن يكسر حلقة الفقر، ويمكن الأفراد من تحسين ظروفهم، وتخلق قوة عاملة ماهرة ومعرفة تدفع النمو الاقتصادي.

يمكن تلخيص تأثير التميز التعليمي على النحو التالي:

1. التحضير للفرص المستقبلية.
2. تعزيز التفكير النقدي ومهارات حل المشكلات.
3. الحد من أوجه عدم المساواة وتعزيز الحراك الاجتماعي.
4. دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال القوى العاملة الماهرة.

بشكل عام، يلعب التميز التعليمي دورا حاسما في تشكيل الأفراد والمجتمع ككل. من خلال السعي لتحقيق التميز في التعليم، يمكننا خلق مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

تحقيق التميز التعليمي

عندما يتعلق الأمر بتحقيق التميز التعليمي، فإن اتباع نهج شامل وكلي أمر ضروري. يتطلب جهدا جماعيا من المعلمين والطلاب وأولياء الأمور والمجتمع لخلق بيئة تعليمية تعزز النمو والنجاح. فيما يلي بعض الاستراتيجيات والأساليب الرئيسية لتعزيز التميز التعليمي:

1. وضع معايير أكاديمية عالية

لتحقيق التميز التعليمي، من المهم وضع معايير أكاديمية عالية تتحدى الطلاب للوصول إلى إمكاناتهم الكاملة. من خلال وضع توقعات صارمة للتعلم والإنجاز، يتم تحفيز الطلاب لدفع أنفسهم والسعي لتحقيق

التميز. يمكن تحقيق ذلك من خلال أطر المناهج الدراسية المصممة جيدا، وأهداف التعلم الواضحة، والتقييمات المستهدفة التي تقيس تقدم الطلاب.

2. تطوير استراتيجيات التدريس الفعالة

التدريس الفعال هو في صميم التميز التعليمي. تجب على المعلمين تعزيز ممارساتهم التعليمية باستمرار لتلبية الاحتياجات المتنوعة لطلابهم. وهذا ينطوي على توظيف استراتيجيات التدريس القائمة على البحث، واستخدام التكنولوجيا لتعزيز خبرات التعلم، وتوفير تعليمات متباينة لتلبية أساليب التعلم الفردية. من خلال تنفيذ استراتيجيات التدريس الفعالة، يمكن للمعلمين زيادة مشاركة الطلاب ونتائج التعلم والتميز التعليمي العام.

3. خلق بيئة تعليمية داعمة وشاملة

تعد بيئة التعلم الشاملة والداعمة أمرا بالغ الأهمية لتعزيز التميز التعليمي. تجب على المعلمين إنشاء مساحة آمنة ومرحبة حيث يشعر الطلاب بالتقدير والاحترام والتمكين لتولي ملكية تعلمهم. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز التعاون، وتشجيع الحوار المفتوح، واحتضان التنوع. من خلال تنمية بيئة تعليمية إيجابية، من المرجح أن يزدهر الطلاب أكاديميا وشخصيا، مما يساهم في التميز التعليمي العام.

لتعزيز التميز التعليمي، يعد التحسين المستمر والالتزام بالتعلم مدى الحياة أمرا أساسيا. تجب على المعلمين المشاركة في التطوير المهني، والبقاء على اطلاع دائم بالأبحاث وأفضل الممارسات، والسعي بنشاط للحصول على تعليقات لتعزيز ممارساتهم التعليمية. من خلال تبني عقلية النمو واحتضان الابتكار، يمكن للمعلمين تحسين أساليب التدريس الخاصة بهم باستمرار، مما يؤدي إلى تعزيز نتائج الطلاب وثقافة التميز التعليمي.

4. إنشاء منهج تعاوني

يعد إنشاء منهج تعاوني أمرا ضروريا لتعزيز التعلم متعدد التخصصات وتعزيز فهم أعمق للطلاب. من خلال الجمع بين قادة المواد والمناهج والمعلمين وموظفي الدعم، يمكننا تصميم منهج يدمج المعرفة والمفاهيم الخاصة بالموضوع عبر التخصصات المختلفة. يسمح هذا النهج التعاوني بإنشاء روابط ذات مغزى بين الموضوعات، وتشجيع الطلاب على إجراء اتصالات ومعرفة أهمية تعلمهم عبر سياقات مختلفة.

من خلال التعاون عبر المناهج الدراسية، يمكن للمدرسين العمل معا لتحديد المفاهيم المتداخلة وتصميم تجارب التعلم التي تعزز الفهم الشامل. من خلال دمج مهارات القراءة والكتابة والحساب عبر المناهج الدراسية، يمكن للطلاب تطوير فهم أعمق لهذه المهارات الأساسية ورؤية تطبيقها في سيناريوهات العالم الحقيقي. كما يعزز تصميم المناهج التعاونية الإبداع والابتكار، لأنه يشجع المعلمين على استكشاف مناهج واستراتيجيات تدريس جديدة.

فوائد تصميم المناهج التعاونية

1. يعزز التعلم متعدد التخصصات.
2. يعزز فهم الطلاب بشكل أعمق.
3. يشجع الطلاب على إجراء اتصالات بين المواد.
4. يطور المهارات ذات الصلة والقابلة للتطبيق.
5. يعزز الإبداع والابتكـــــــــــــــار.

من خلال إنشاء منهج تعاوني، يمكننا تعزيز التجربة التعليمية الشاملة لطلابنا وإعدادهم للنجاح في عالم سريع التغير. من خلال الخبرة المشتركة والتواصل الفعال والتخطيط التعاوني، يمكننا التأكد من أن مناهجنا تعكس أفضل الممارسات وتزود الطلاب بالمعرفة والمهارات التي تحتاجونها للازدهار.

أسئلة متعمقة لقادة المناهج

بصفتنا قادة المناهج الدراسية، فإن إحدى مسؤولياتنا الرئيسية هي ضمان توافق المناهج الدراسية التي نصممها وننفذها مع نتائج التعلم المقصودة. لتحقيق ذلك، من الضروري طرح أسئلة عميقة توفر إطارا لتقييم وصقل نية مناهجنا الدراسية. تسمح لنا هذه الأسئلة بالتعمق في المناهج الدراسية، والتأكد من توافقها مع معايير التعليم عالية الجودة وتعزيز نجاح الطلاب.

الأسئلة الرئيسية لإلهام مشاركة الطلاب:

1. كيف يمكننا جعل تجارب التعلم أكثر تفاعلية وعملية؟
2. ما هي الاستراتيجيات التي يمكننا استخدامها لتعزيز الشعور بالفضول والدافع الجوهري لدى طلابنا؟
3. هل هناك فرص لاختيار الطلاب وصوتهم في المناهج الدراسية؟

الأسئلة الرئيسية للتمييز بين التعليمات:

1. كيف يمكننا تصمير تعليماتنا لتلبية الاحتياجات المتنوعة لطلابنا؟
2. ما هي الطرق التي يمكننا استخدامها لتقديم دعم إضافي أو تحدي للمتعلمين الفرديين؟
3. هل هناك فرص للتجميع المرن وخبرات التعلم الشخصية؟

الأسئلة الرئيسية للبناء على التعلم السابق:

1. كيف نضمن أن المناهج الدراسية تعتمد على المعرفة والمهارات الحالية للطلاب؟
2. هل هناك روابط مقصودة بين المفاهيم والتقدم في التعلم؟
3. هل نوفر فرصا للطلاب للتفكير في تعلمهم السابق وتطبيقه؟

من خلال طرح هذه الأسئلة العميقة، يمكننا تقييم فعالية مناهجنا الدراسية، وتحديد مجالات التحسين، واتخاذ قرارات مستنيرة لتعزيز تجارب التعلم لطلابنا . من الأهمية بمكان إعادة النظر بانتظام في مناهجنا الدراسية وتحسينها بناء على هذه الأفكار، مما يعزز في النهاية التميز التعليمي.

التعمق في التعاون عبر المناهج الدراسية

يعد التعاون عنصرا أساسيا في تعزيز التميز التعليمي، ويأخذ التعاون عبر المناهج الدراسية هذا المفهوم إلى المستوى التالي. من خلال دمج المواد والتخصصات المختلفة، يمكن للمعلمين تزويد الطلاب بتجربة تعليمية أكثر شمولية وذات مغزى. يتيح التعاون عبر المناهج الدراسية للطلاب رؤية الروابط بين المواد المختلفة، مما يشجع على فهم أعمق وتطبيق المعرفة في سياقات العالم الحقيقي.

تتمثل إحدى الاستراتيجيات الفعالة للتعاون عبر المناهج الدراسية في دمج التعلم القائم على المشاريع. من خلال العمل في مشاريع متعددة التخصصات، يمكن للطلاب الانخراط في مواضيع متعددة في وقت واحد، وتطوير التفكير النقدي، وحل المشكلات، ومهارات العمل الجماعي. على سبيل المثال، يمكن لمدرس العلوم والتاريخ التعاون في مشروع يتضمن البحث وتقديم تأثير الأحداث التاريخية على التقدم العلمي. هذا لا يعزز تعلم الطلاب فحسب، بل يعزز أيضا التعاون والتواصل بين المعلمين.

بالإضافة إلى التعلم القائم على المشاريع، تلعب ممارسات التدريس التعاونية أيضا دورا حيويا في التعاون عبر المناهج الدراسية. يتضمن ذلك المعلمين من مختلف المواد الذين يجتمعون معا لتطوير خطط الدروس المشتركة والاستراتيجيات التعليمية والتقييمات. من خلال مواءمة جهودهم، يمكن للمعلمين تعزيز المفاهيم وتحديد المحتوى المتداخل وضمان تجربة تعليمية متماسكة للطلاب. توفر ممارسات التدريس التعاونية أيضا فرصا للنمو المهني وتبادل أفضل الممارسات بين المعلمين.

فوائد التعاون عبر المناهج الدراسية:

1. يعزز الفهم الأعمق وتطبيق المعرفة.
2. يعزز التفكير النقدي وحل المشكلات ومهارات العمل الجماعي.
3. يعزز مشاركة الطلاب وتحفيزهم.
4. يطور الروابط بين الموضوعات المختلفة.
5. يوفر فرصا للتعلم متعدد التخصصات.

في الختام،

يعد التعاون عبر المناهج الدراسية أداة قوية في تعزيز التميز التعليمي. من خلال دمج المواد المختلفة وتعزيز التعاون بين المعلمين، يمكننا تزويد الطلاب بتجربة تعليمية أكثر شمولا وذات مغزى. من خلال التعلم القائم على المشاريع، وممارسات التدريس التعاونية، والتركيز على الاتصالات متعددة التخصصات، يمكننا إعداد طلابنا ليصبحوا أفرادا جيدين ومستعدين للمستقبل.

تعزيز مجتمعات التعلم المهنية

يعد إنشاء مجتمعات تعلم مهنية قوية (PLCs) أمرا ضروريا لتعزيز بيئة تعليمية تعاونية ودفع التحسين المستمر في المدارس. توفر PLCs فرصا قيمة للمعلمين للالتقاء وتبادل المعرفة وأفضل الممارسات والمشاركة في حوار تأملي. من خلال تعزيز التعلم التعاوني، تدعم PLCs التطوير المهني المستمر وتعزز ممارسات التدريس والتعلم.

تتمثل إحدى الاستراتيجيات الرئيسية لتعزيز PLCs في إنشاء اجتماعات منتظمة حيث يمكن للمعلمين التعاون وتبادل الأفكار من فصولهم الدراسية. يمكن أن تتخذ هذه الاجتماعات أشكالا مختلفة، مثل مستوى الصف أو الفرق الخاصة بالموضوع، أو المجموعات متعددة التخصصات، أو PLCs على مستوى

المدرسة. خلال هذه الاجتماعات، يمكن للمعلمين مناقشة الاستراتيجيات التعليمية وتحليل بيانات الطلاب واستكشاف مناهج جديدة لمواجهة التحديات المشتركة.

فوائد مجتمعات التعلم المهنية

1. تعزيز التعاون وتبادل الأفكار.
2. تعزيز ثقافة التعلم والتحسين المستمر.
3. دعم تنفيذ ممارسات التدريس الفعالة.
4. تعزيز نتائج الطلاب من خلال الخبرة الجماعية.

جانب آخر مهم لتعزيز PLCs هو توفير فرص التطوير المهني المستمر المصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات والاهتمامات المحددة للمعلمين. يمكن أن يشمل ذلك ورش العمل أو الندوات عبر الإنترنت أو المؤتمرات أو حتى التدريب المضمن في الوظيفة. ومن خلال الاستثمار في التطوير المهني، يمكن للمدارس تمكين المعلمين من تعميق معارفهم ومهاراتهم، والبقاء على اطلاع بأحدث الأبحاث وأفضل الممارسات، وتحسين تحصيل الطلاب في نهاية المطاف.

علاوة على ذلك، يمكن للتكنولوجيا أن تلعب دورا حاسما في تعزيز PLCs. يمكن للمنصات والأدوات عبر الإنترنت تسهيل التواصل والتعاون بين اختصاصي النوعية، مما يسمح لهم بمشاركة الموارد والمشاركة في المناقشات وتقديم التعليقات لبعضهم البعض. يمكن أن تعمل هذه المنصات الرقمية أيضا كمستودعات لأفضل الممارسات، مما يسهل على المعلمين الوصول إلى الاستراتيجيات التعليمية الفعالة وتنفيذها.

من خلال تعزيز مجتمعات التعلم المهنية، يمكن للمدارس خلق بيئة داعمة حيث يمكن للمعلمين النمو والتعلم من بعضهم البعض والعمل بشكل جماعي من أجل تحقيق التميز التعليمي. يعد التعلم التعاوني

والتطوير المهني المستمر من العناصر الأساسية التي تدفع الابتكار والتغيير الإيجابي في ممارسات التدريس والتعلم، مما يؤدي إلى تحسين نتائج الطلاب والنجاح المدرسي بشكل عام.

قيادة ثقافة التدريب

من أجل غرس ثقافة التعلم المستمر والنمو المهني، يجب على القادة التربويين إعطاء الأولوية لثقافة التدريب داخل مدارسهم. تتمحور ثقافة التدريب حول التدريب التعليمي، والذي يوفر للمعلمين التوجيه والتعليقات والدعم الذي يحتاجون إليه لتعزيز ممارساتهم التعليمية وتحسين نتائج الطلاب.

من خلال تنفيذ برامج التدريب التعليمي، تخلق القادة بيئة تعاونية حيث يمكن للمعلمين التفكير في استراتيجيات التدريس الخاصة بهم، واستكشاف مناهج جديدة، والمشاركة في التطوير المهني الهادف. من خلال جلسات التدريب الفردية، يتلقى المعلمون دعما شخصيا مصمما خصيصا لاحتياجاتهم وأهدافهم الفردية. يساعدهم هذا النهج المستهدف على بناء قدراتهم، وتحسين تقنياتهم التعليمية، وفي النهاية أن يصبحوا معلمين أكثر فعالية.

علاوة على ذلك، تشجع ثقافة التدريب على الشعور بالمسؤولية المشتركة والتحسين المستمر بين جميع الموظفين. إنه يعزز عقلية النمو، حيث يتم تمكين المعلمين من المخاطرة، وتجربة الأفكار الجديدة، والتعلم من كل من النجاحات والنكسات. هذا الالتزام الجماعي بالنمو والتنمية يخلق مجتمعا تعليميا داعما وتعاونيا، حيث يتعاون المعلمون ويتبادلون أفضل الممارسات ويسعون بشكل جماعي لتحقيق التميز.

يتطلب تنفيذ ثقافة التدريب قيادة قوية وتواصلا واضحا والتزاما بالتطوير المهني المستمر. يجب على القادة التربويين توفير الموارد والوقت والفرص للمعلمين للمشاركة في علاقات التدريب. من خلال إعطاء

الأولوية لتطوير ثقافة التدريب، يمكن للمدارس خلق بيئة تعزز النمو المستمر وتؤدي في النهاية إلى التميز التعليمي لجميع المتعلمين.

الاستراتيجيات الرئيسية لقيادة ثقافة التدريب

1. توفير فرص التطوير المهني للمدربين التعليميين لتطوير مهاراتهم وخبراتهم التدريبية.
2. وضع إطار وتوقعات واضحة للتدريب التعليمي، بما في ذلك الأهداف والبروتوكولات وتدابير المساءلة.
3. دعم المعلمين في تحديد الأهداف الفردية وتقديم التغذية الراجعة والدعم المستمر لمساعدتهم على تحقيق تلك الأهداف.
4. خلق ثقافة الثقة والتواصل المفتوح، حيث يشعر المعلمون بالراحة في طلب دعم التدريب ومشاركة تحدياتهم ونجاحاتهم.
5. تشجيع التعاون والتعلم من الأقران بين المعلمين من خلال خلق فرص لهم لمراقبة الممارسات التعليمية لبعضهم البعض والتعلم منها.
6. تقييم وتقييم تأثير التدريب التعليمي بانتظام على ممارسة المعلم وتحصيل الطلاب، واستخدام هذه البيانات لإعلام ممارسات التدريب وتحسينها.

باختصار، تعد قيادة ثقافة التدريب أمرا ضروريا لتعزيز التعلم المستمر والنمو بين المعلمين. من خلال إعطاء الأولوية للتدريب التعليمي وخلق بيئة داعمة، يمكن للقادة التربويين تمكين المعلمين، وتعزيز الممارسات التعليمية، وفي النهاية دفع التغيير الإيجابي في التعليم والتعلم.

خلق ثقافة النمو

لتعزيز بيئة تعليمية تعاونية تعزز النمو التعليمي، من الضروري خلق ثقافة النمو. تشجع ثقافة النمو جميع الموظفين على مشاركة ممارساتهم والتعلم من بعضهم البعض والسعي الجماعي لتحقيق التميز. من خلال إنشاء ثقافة الثقة والتواصل المفتوح والنمو المهني، يمكننا خلق بيئة يشعر فيها المعلمون بالقدرة على التفكير في ممارساتهم واستكشاف استراتيجيات جديدة وتحسين تعليمهم باستمرار.

في ثقافة النمو، يتم تقدير الخبرة المشتركة والتعاون. يتم تشجيع المعلمين على الانخراط في حوار هادف وتبادل الأفكار وطلب التعليقات من أقرانهم. يؤدي هذا النهج التعاوني إلى تطوير ممارسات تعليمية مبتكرة ويعزز الشعور بالمسؤولية الجماعية لنجاح الطلاب. عندما يعمل المعلمون معا لتحقيق هدف مشترك يتمثل في التميز التعليمي، يتضاعف التأثير ويزدهر الطلاب.

عناصر ثقافة النمو

1. *التواصل المفتوح:* تؤكد ثقافة النمو على التواصل المفتوح والصادق بين جميع أصحاب المصلحة. يجب أن يشعر المعلمون والإداريون وموظفو الدعم بالراحة في مشاركة أفكارهم وأفكارهم واهتماماتهم لتعزيز ثقافة التعاون والتحسين المستمر.
2. *فرص النمو المهني:* يعد توفير فرص للنمو المهني، مثل ورش العمل والمؤتمرات ومجتمعات التعلم التعاوني، أمرا ضروريا في ثقافة النمو. تمكن هذه الفرص المعلمين من تعزيز مهاراتهم، والبقاء على اطلاع بأحدث الأبحاث وأفضل الممارسات، وتحسين استراتيجياتهم التعليمية باستمرار.
3. *الممارسات العاكسة:* التأمل جزء لا يتجزأ من ثقافة النمو. يتم تشجيع المعلمين على التفكير في ممارساتهم التعليمية، وتحليل نتائج الطلاب، واتخاذ قرارات مستنيرة بالبيانات. يساعد التفكير المنتظم في تحديد مجالات التحسين ويعزز عقلية التعلم المستمر.

في الختام،

يعد إنشاء ثقافة التعمق أمرا بالغ الأهمية لتعزيز بيئة تعليمية تعاونية وتحقيق التميز التعليمي. من خلال رعاية ثقافة الثقة والتواصل المفتوح والنمو المهني، نقوم بتمكين المعلمين من التفكير في ممارساتهم وتبادل الخبرات وتحسين استراتيجيات التدريس الخاصة بهم باستمرار. تعزز ثقافة التعمق الشعور بالمسؤولية المشتركة والالتزام الجماعي بنجاح الطلاب. دعونا نسعى جاهدين نحو بناء ثقافة غوص عميقة تلهم التميز في التعليم.

استنتاج

في الختام،

يعد فهم وتعزيز التميز التعليمي أمرا ضروريا لخلق بيئات تعليمية عالية الجودة تعزز نجاح الطلاب والنمو المجتمعي. يتطلب تحقيق التميز التعليمي تحديد مكوناته الأساسية وقياس فعاليته وتنفيذ استراتيجيات لتعزيز تصميم المناهج وممارسات التدريس والتعلم التعاوني.

من خلال التعمق في مختلف جوانب التعليم، يمكن للمدارس زراعة ثقافة التحسين المستمر والتعاون والابتكار. وهذا ينطوي على وضع معايير أكاديمية عالية، وتطوير استراتيجيات تدريس فعالة، وخلق بيئة تعليمية داعمة وشاملة، وتعزيز مشاركة الطلاب النشطة.

من خلال هذه الجهود، يمكن للمؤسسات التعليمية خلق بيئة مواتية للتعلم وتدعم التنمية الشاملة لجميع المتعلمين. من خلال رعاية شغف التعلم مدى الحياة، وتعزيز التعاون القوي بين المعلمين والطلاب وأولياء الأمور والمجتمع، وتبني مناهج مبتكرة، يمكن للمدارس العمل على تحقيق التميز التعليمي لجميع المتعلمين.

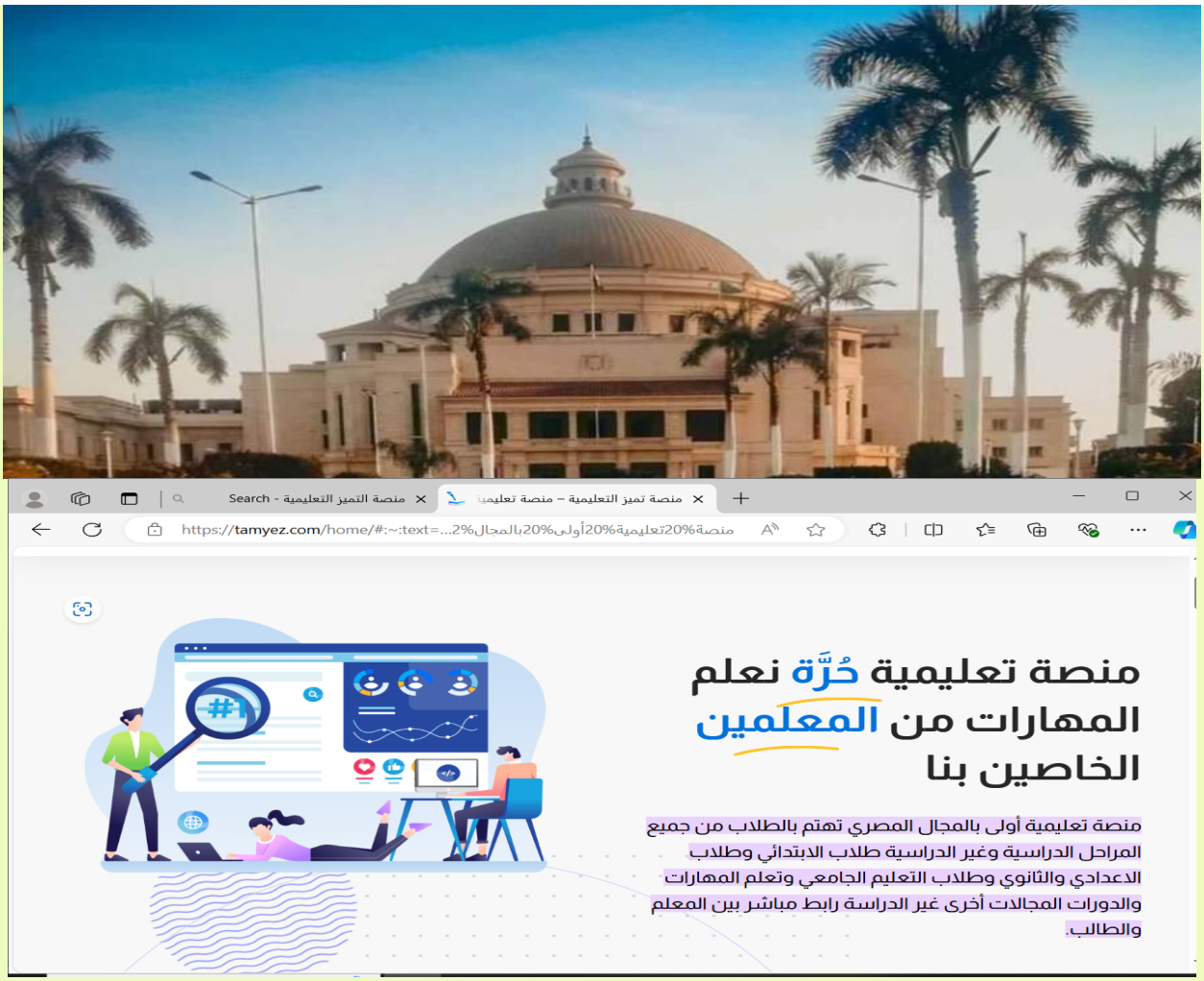

منصة تميز التعليمية – منصة تعليمية اولى بجمهورية مصر العربية (tamyez.com)

هل تعلم وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني

أي شيء عن هذه المنصة؟؟؟؟

وهل هذه المنصة، وأمثالها تتفق مع سياسة "محاربة الدروس الخصوصية

التي لا يمل الوزراء السابقون واللاحقون ترديدها !!!!!

اتصل بنا

+201002936870

شارع السعادة – زهراء المعادي – القاهرة support@tamyez.com

نموذج التميز

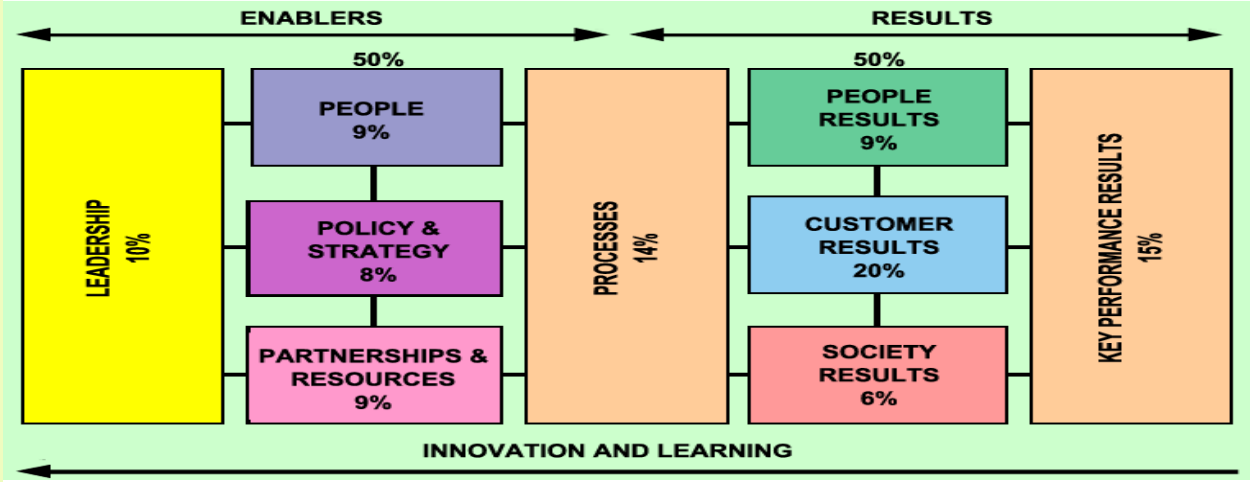

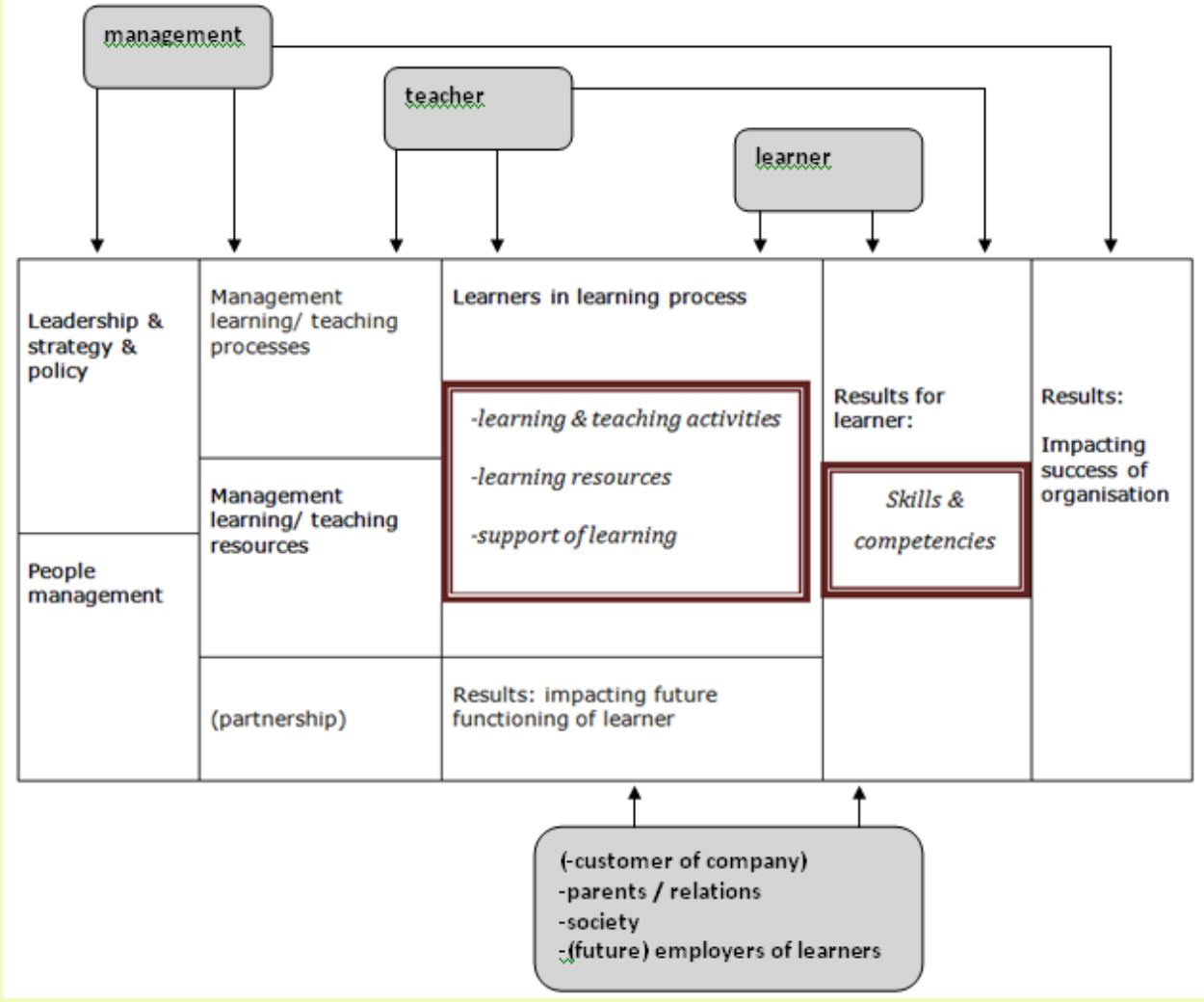

متطلبات تطبيق مفاهيم التميز التعليمي !

التعليم المتميز . . كيف يتحقق[8]؟

تراجع النظام التعليمي فى مصر خلال السنوات الماضية بدرجة كبيرة فى جميع المراحل التعليمية، وأصبحت الثانوية العامة كشهادة ينهى الطالب بها مرحلة التعليم قبل الجامعي لغزا غامضا، خصوصا بعد ما تم التعديل والتغيير عليها مرة كل سنة أو سنتين.

ويؤكد الخبراء

✓ أنه للوصول إلى تعليم متميز

1. يجب أن تحدد المجتمع هدفا واضحا جليا للتعليم ورسالته ليكون هدفا قوميا تنمويا، بمعنى معرفة المجتمع ما تحتاجه من التعليم، لأنه وسيلته إلى تحقيق أهدافه.
2. ضرورة تطوير المناهج وإزالة ما بها من حشو وتزيد، وتطوير طرق التدريس على أسس علمية ترقى إلى المستويات العالمية. وأن تعمل المناهج على تنمية روح المواطنة وحب المجتمع دون تمييز.
3. تنمية مهارة الطلاب فى كيفية الحصول على المعلومة بأسلوب علمي يعتمد على التفكير والتدقيق والتحليل المنطقي لا الحفظ والتلقين.
4. ربط كل ما يدرس سواء فى كل المواد العلمية أو الأدبية أو حتى فى التربية الإسلامية واللغات بالمجتمع، وحث الطالب دائما على الاطلاع والقراءة فى المجالات التي تحبها حتى تنمى قدرات الطالب التخيلية والإبداعية والابتكارية.
5. إلغاء الكتب التي يتم تداولها فى بعض الكليات النظرية بالجامعات والاعتماد على الكتب المرخصة والتي لها رقم إيداع فى دار الكتب والوثائق القومية، أو مراجع عالمية.

---

[8] التعليم المتميز . . كيف يتحقق؟ - الأهرام اليومي (ahram.org.eg)

6. أن يكون المدرس لديه القدرة على التواصل وحل بعض المسائل ومناقشتها مع الطلبة بالاستخدام الصحيح لمواقع التواصل الاجتماعي.
7. ترسيخ الأخلاق المدنية من سلوك ومواقف وقيم في نفسية الطالب، واعتبار الأخلاق أمرا مرتبطا إلى حد كبير بالتربية السليمة، وبيئة الشخص ومجتمعه، وتدريس الأخلاق الدينية في درس الدين وبث روح التسامح والتآخي.
8. القيام بإصلاحات جذرية لتحسين وضع المعلم العلمي، والمهني، والاجتماعي، والمالي، وسد الفجوة التي بدأت منذ دخول التعليم الخاص ومنافسته للتعليم الحكومي ، وذلك بالارتقاء بمستوى التعليم الحكومي ووضع ضوابط للتعليم الخاص وتوحيد العملية التعليمية على مستوى الجمهورية.
9. ضرورة تطوير المباني والخدمات التعليمية.
10. وضع خطط لتنظيم دورات تثقيفية للمدرسين يديرها كبار العلماء والتربويين لتحسين المنظومة التعليمية وتدريب المعلمين على أحدث الوسائل التعليمية لنقلها لطلابهم.
11. عودة النشاط المدرسي من أنشطة رياضية، فنية، وثقافية، مع الاهتمام بالتقنيات الحديثة خاصة تقنية الاتصالات والمعلومات والبرمجة، وبصفة عامة الاهتمام بالأنشطة اللاصفية على اختلافها كأنواع الفنون للكشف عن مواهب المتعلمين والعمل على تنميتها ، وتبني النابغ منهم بالرعاية المطلوبة.
12. تدريب المتعلم على التفكير بأنواعه، كالنقدي والتحليلي والمنطقي والإبداعي، وتنمية مهاراته المختلفة. حيث تصاغ المقررات الدراسية على شكل مشكلات ومواقف وأنشطة بحثية تثير التفكير وتدرب المتعلم على طرق التفكير والبحث العلمي.
13. الاستعانة بطرق التدريس، القائمة على إيجابية المتعلم في الموقف التعليمي، كالعصف الذهني وأسلوب الحوار والمناقشة، ومجموعات العمل، والعمل التعاوني، والبحث والأداء العلمي.

كتبي عن " إدارة التميز"

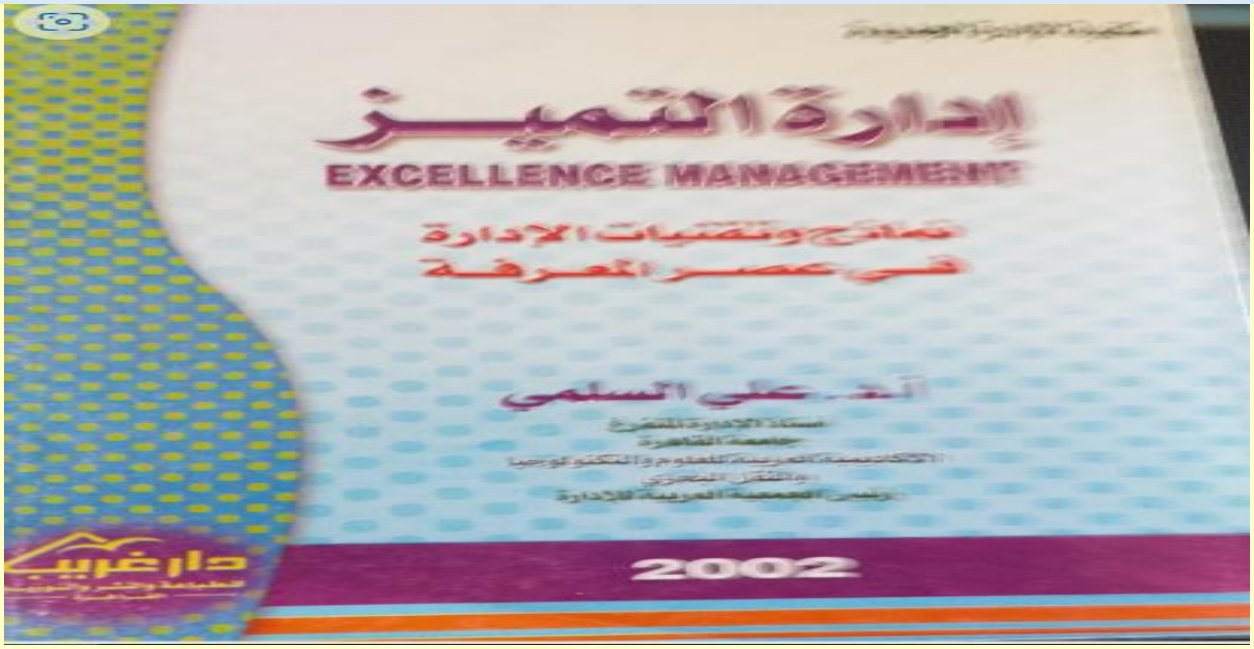

لقراءة الكتاب اضغط الرابط

كتاب إدارة التميز – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

لقراءة الكتاب اضغط الرابط

الإدارة الجديدة . . طريق التميز – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

من كتاب دكتور زكي نجيب محمود "مجتمع جديد أو الكارثة"

جامعاتنا من الداخل

جامعاتنا من الداخل ماذا تكون الجامعة إذا لم تكن مؤسسة أقيمت لتضطلع بدراسة العلوم والفنون، بمعانيهما التي تقررها لهما الحضارة البشرية، كما يشهد لها التاريخ، لا كما تتوهمه شطحات قَدس في رحابه روح البحث الحالمين، ماذا تكون الجامعة إذا لم تكن هي الحرم الذي تُقدس في روح البحث والكشف، ومغامرات التجربة والتأمل؟

ماذا تكون الجامعة إذا لم تجعل من نفسها حامية تذود عن دولة العقل، حتى لا يعتدي عليها أعداؤها بهدم حصونها، من الداخل أو من الخارج، وحتى لا يأخذ الضعف من رجالها، فيستسلمون لهجمات المعتدين؟ وقد نسأل: وهل يمكن أن يكون لدولة العقل والعلم والفن أعداء؟ ونجيب بكل اليقين أن ذلك قد أمكن، بل إنه قد وقع ويقع أمام أبصارنا كل يوم، وأعجب العجب أن نجد الأمان كل الأمان لمن يعلي صوت الخرافة ويرفع لواءها، وأن نرى شيئاً من تشويه السمعة، على أقل تقدير، قد أحاط بمن يريد لجذور النظرة العلمية أن ترسخ في أرضنا، كي نشارك العالمين في مسيرة التقدم لأنفسنا وللبشر أجمعين.

ولقد بذلت الجامعات المصرية منذ نشأتها، ونشأتها كانت منذ نصف قرن، بذلت جهوداً علمية، هي التي يشار إليها حين يقال عن الوطن العربي أنه قد أخذ يعاصر الدنيا من حوله في علومها وفنونها، إذ تكونت مكتبة عربية في مختلف الدراسات لشتى فروع العلم، وأصبحت تلك المكتبة العربية هي المرجع الأول والأهم لكل عربي أراد الرجوع إلى ينابيع العلوم في مصادرها الوثيقة، ولولا هذه المكتبة العربية الحديثة التي خلقتها عقول الجامعات المصرية، لظلت الرفوف إلى يومنا هذا لا تعرف من علوم العصر إلا

مؤلفات كتبت باللغات الأوروبية، وفي مثل تلك الحالة لم يكن ليصح لأحد منا أن يزعم بأن الوطن العربي قد دخل العصر القائم لا في كثير ولا قليل .وكذلك بذلت الجامعات المصرية الحديثة في عمرها القصير، جهودا تعليمية هي التي نرى ثمراتها في مئات الألوف من العلماء والفنيين الذين يقيمون عمائر الحضارة الحديثة في شتى أرجاء الوطن العربي من طرفه الأقصى شرقًا إلى طرفه الأقصى غربًا، فهم المهندسون، وهم الأطباء، وهم العلماء، وهم المعلمون، وهم أعلام الاقتصاد، وهم الباحثون في أغوار الماضي عن كنوز الأولين من آبائنا العرب السابقين .فإذا سألتني: أين الجامعات المصرية؟ أشرت لك بآلاف الأصابع إلى بناة النهضة العربية الجديدة في كل ركن من أركان البناء، فالجامعات المصرية هي التي تراها تحت شمس الصحراء عند مناجم المعادن وآبار البترول، وهي التي تراها على امتداد الوادي تحفر الترع وتقيم السدود والجسور، وهي التي تراها في دور العلاج، وفي معاهد التعليم، وفي بيوت التجارة، ومنشآت الصناعة، ومصارف المال، وإني لأذكر يوما كان منذ نحو عشر سنوات، دعيت فيه مع عدد من المثقفين هنا في القاهرة، لنعقد ندوة سياسية، فما راعني إلا أن أسمع من بعض المشاركين هجاء هو أقذع الهجاء للجامعات ورجالها، وكأنما أفاقت الأمة كلها من غفوتها إلا علماؤها .ولست أرى إلا أن تكون أقدار التاريخ قد ناطت بمصر أن ترعى الحركة العلمية أصالة عن نفسها ونيابة عن غيرها، كلما أحاطت المخاطر بتلك الحركة مما يهددها بالوقوف أو الانتكاس، وإلا فهل في وسع أحد أن يدلني أين نشطت عقول العلماء في القرون الثلاثة التي امتدت من الثالث عشر إلى الخامس عشر، لصيانة التراث العربي والتراث الإسلامي من عوامل التبديد والضياع، إذا لم يكن ذلك قد حدث هنا في جامعة الأزهر؟ إن علماءنا عندئذ هم الذين تكاتفوا وتواصلوا جيلا بعد جيل في إحياء النصوص، ثم في إضافة شروح عليها، ولولا ما صنعوه، ما وجدنا اليوم، في أغلب الظن، ما نستطيع أن نشير إليه لنقول: هذا هو تراثنا .أفلا تحق لنا اليوم إذا ما ظهرت لنا بوادر ضعف في جامعاتنا أن نسأل: ماذا أصابنا؟ إننا إذا استثنينا فئة واعية من

رجال الجامعات وشبانها، أحزنتنا كثرة غالبة منهم بما يغمرها من غيبوبة عقلية أو ما يشبه الغيبوبة، فقد حدث يوما لأستاذ صديق، أنهظه حمل العمل الثقيل، حتى لينسى وهو يلقي محاضرته أن يلقيها، فكان أن ألقى محاضرة على فرقة من الطلاب، لم تكن من مادتهم، فلا يسبقها عندهم سابق يربطونها به، ومع ذلك لم ينتبه طالب واحد إلى هذه الواقعة الصارخة، وهي أن الحديث الملقى عليهم لا يتساوق مع المحاضرات السابقة عند هذا الأستاذ، ولم ينتبه إلى ذلك إلا الأستاذ نفسه بعد أن عاد إلى داره من يوم طويل.

فإذا كانت الغيبوبة العقلية قد بلغت عند طلابنا هذا المدى، فهل تحق لنا بعد ذلك أن نطمع في صحوة نقدية، لا تكتفي بأن تعي ما يقال، بل تجاوز حدود الوعي المنقبل إلى مرحلة تليها، يكون فيها التحليل والهضم والإبداع؟ إننا اليوم من جامعاتنا في مكنة ضخمة تدور بنا طواحينها، فندوخ بفعل دورانها، فلا العين عندئذ تبصر في صفاء، ولا السمع ينصت في وضوح، فهل يأخذنا العجب بعد كل هذا إذا رأينا الجموع من طلابنا منجرفة في تيار من اللا عقل يغمرنا، حتى ليقال لنا اليوم إن العلم تضليل؟ !لقد كان مشهدا يدعو إلى الدهشة والتأمل، وأعني به مشهد الطالبة وقد لفت رأسها بوشاح، ووضعت أمامها على منضدة الامتحان كتاب الله الكريم، ومع ذلك يضبطها الملاحظون متلبسة بالغش، فلا كتاب الله الذي تبركت به ردعها عن الإثم، ولا وشاحها الذي جعلته أمام أبصار الناس عنوانا لإيمانها قد ردها عن فعل السوء، ولم يكن هذا المشهد في قاعة الامتحان حالة فريدة شاذة، بل إن الازدواج في معايير الأخلاق على هذا النحو الغريب يكاد يكون هو القاعدة السارية في حياتنا، لا فرق في ذلك بين جامعة وشارع عام.

ألم أقرأ منذ نحو عامين في صحفنا شكوى جماعة من طلاب الدراسة العليا في إحدى كلياتنا، خلاصتها أن أستاذا كان وقتئذ يشغل أعلى منصب في أعلى هيئة شعبية كان قد حرص على أن يبقى له نصيب من العمل الجامعي، فاختار لنفسه بنفسه أن يوكل إليه موضوع معين في قسم الدراسة العليا، لكن الطلاب المساكين لبثوا ينتظرون شهرا بعد شهر ثالثا فرابعا فخامسا، وصاحبنا لا يظهر أمامهم مرة لينطق

بكلمة، لماذا؟ لأنه مشغول بما هو أهم من وجهة نظر الخدمة الوطنية، إذن فلماذا لم تتخذ الكلية إجراءً حاسماً سريعاً، لا أقول بمحاسبة الأستاذ، لأن ذلك فوق طاقة الجامعة فيما يبدو ما دام الأمر يتعلق برجل من ذوي المناصب العليا، بل يكفيني الآن أن أقول إن الإجراء الحاسم الذي كان ينبغي اتخاذه إنقاذاً للطلاب، هو تغيير الأستاذ بمن هو أقل انشغالا بالمناصب الكبرى، لكن لا، حتى ولا هذا اجترأت الكلية على فعله إبراءً لذمتها أمام الضمير العلمي.

وهنا يفرض السؤال نفسه علينا رغم أنوفنا، وهو: ما هي القيم التي تخرج بها الطلاب من مثل هذا المناخ الجامعي؟ هل يمكن لطالب طموح فيه ذرة من إدراك سليم، أن يفوته بأن الأهم هو البحث عن طريق الصعود إلى المناصب، وليس هو البحث في قضايا العلوم؟ إنه إذا ما بلغ المنصب المنشود كان له بذلك ما يشبه خاتم سليمان في أصبعه، تحكم على وسادته، فإذا الدنيا بأسرها تنحني أمامه لتقول: لبيك، بما في ذلك درجات العلم ومنازله!.

كنت قد انقطعت لبضع سنوات عن المحاضرة بجامعة القاهرة، وهي سنوات قضيت بعضها مسافراً ومحاضراً في غير مصر، وقضيت بعضها الآخر في غضبة قلمية نشرت بعض شواظها في كتب ومجلات وصحف، والحق أن شيطاناً كان وسوس لي عندئذ بأن مثلي لم يعد مكان لا محاضراً ولا كاتباً، وحاول ذلك الشيطان الخبيث أن يدس في نفسي شعوراً مضللاً، هو الشعور بأنني قد أديت واجبي، وقلت كلمتي، ولم يبق أمامي إلا أن أترك الميدان وأمشي، أخذاً بالجملة المشهورة التي جعلها الأديب اللبناني أمين الريحاني شعاراً له في كتابه "الريحانيات" وهي: "قل كلمتك وامش"، لكن أمراً حدث (وكان على غير هواي أول الأمر، ويا لعجبي فقد علمت فيما بعد أنه كان كذلك على غير هوى طائفة من الأصدقاء الألداء، أول الأمر وآخره معاً) أقول إن أمراً حدث فغير الطريق، وعدت إلى المحاضرة، وإلى الكتابة، لأستأنف كلمتي. ولئن كانت لي كلمة قلتها بأضوائها وظلالها في غضون السنين، فهي كلمة أردت بها التفرقة في حياتنا بين عقل

وقلب، فلكل منهما طريق وطريقة، وهي تفرقة أرادها البارئ حتى صورنا عقلا ووجدانَ لنا، ولم يرد لأي من الجانبين أن يستقل وحده بالزمام، ولكن ماذا تقول لقوم يريدون منك حلف اليمين إذا زعمت لهم بأن الشتاء يعقبه الربيع، وأن الليل يتلوه النهار! نعم، إنهم لا ينكرون عليك هذه القسمة في طبيعة الإنسان بين منطق عقلي في ناحية، وشعور بغير منطق في ناحية أخرى، هم لا ينكرون هذه القسمة طالما انتصرت لها على مجرد الألفاظ، أما أن تجاوز مجال اللفظ لتبدأ في التطبيق، كي تجعل ما للعقل للعقل، وما للقلب للقلب، فها هنا يأخذهم الفزع، خشية أن يضيع عليهم ذلك الخلط اللذيذ، ثم لا تعجب إذا سمعت بأنهم قد نشروا خلطهم ذاك في كتب ومقالات، فبيع في الأسواق، وعاد عليهم بما يملأ الجيوب مالاً، والصدور انشراحا .ونختم بالسؤال الذي بدأنا به: ماذا تكون الجامعة إذا لم تجعل من نفسها حامية تذود عن دولة العقل، حتى لا يعتدي عليها خصومها لهدم حصونها، وحتى لا يأخذ الضعف من رجالها، فيستسلمون لهجمات المعتدين؟

https://youtu.be/kFlYqRpgF2c?si=CNZVj5EwiFTuZdJ1

وعلى طريق مفكرنا الكبير

نؤكد لمصرنا "العزيزة"

"التعليم المتميز وإلا الكارثة"

لقد عاني قطاع التعليم في مصر، وخاصة "التعليم قبل الجامعي" من انعدام التخطيط الإستراتيجي وترك أمور "التربية والتعليم" لشطحات الوزراء المتعاقبين منذ أيام حركة الضباط الأحرار ووزير التربية والتعليم في ذلك الوقت وهو البكباشي كمال الدين حسين!!!!

https://youtu.be/9KV-hb77Pss?si=16ydp9B59y-8biGV

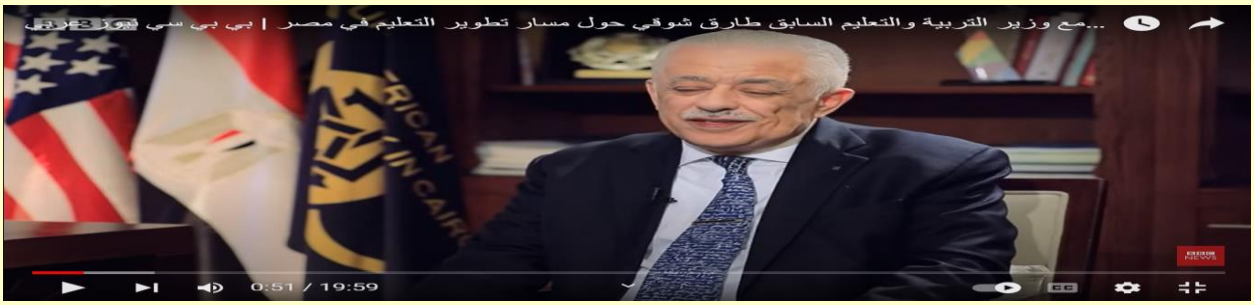

https://youtu.be/E58_rFB090A?si=NjD6Xx-xu5q4NnoL

https://youtu.be/dHS3E50lqQs?si=S-X-9KuaYVPYm44D

https://youtube.com/shorts/UxIA6bb45UQ?si=OYdKi04mUmQ-Lmal

https://youtu.be/wpQmJHuTFuE?si=qB7cvxiPDlWPqD8S

–https://youtu.be/JYUhQW98LL8?si=W5VkcUks_1vJxfe

https://youtu.be/o96DdF2Zh7Y?si=U3gFgcqSvj-fcj_M

https://youtu.be/wpQmJHuTFuE?si=zbKKBSUfCZhHMNHp

https://youtu.be/6ilpn3-WiZU?si=935LNW8KOVIZKvgF

https://youtu.be/ilRUIR_iqIk?si=mRGUCXewDw-zYzOL

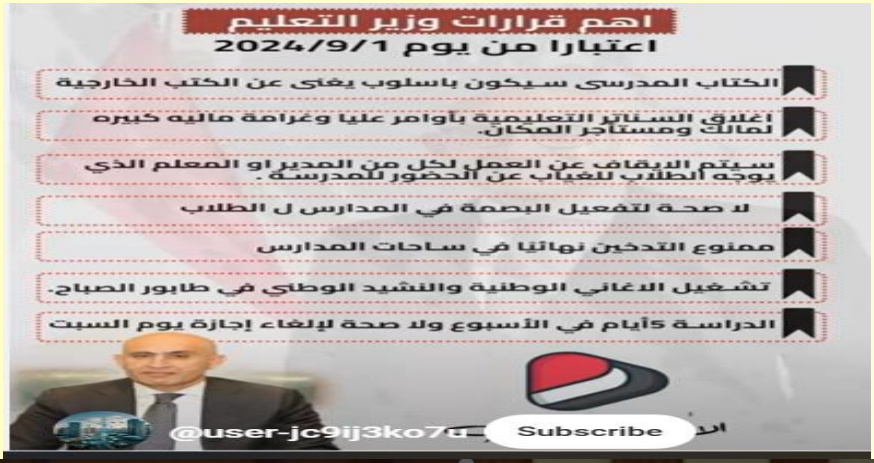

https://youtu.be/TcU4IncraUI?si=laxP6sAP9Gssrvjt

لقد شغل 28 شخص منصب وزير التربية والتعليم في مصر منذ 22 يوليو 1952، بعضهم شغل المنصب ليوم واحد هو محمد رفعت باشا في وزارة أحمد نجيب الهلالي باشا بين 22 و23 يوليو 1952، بينما كان دكتور حسين هناء هو الذي أمضى في ذلك المنصب ما يقرب من 11 سنة، وهو طبيب أطفال ! ! ! ورغم هذا العدد الكبير من الوزراء إلا أن النتيجة لا تسر رغم ما تم إنفاقه من مليارات الجنيهات دون عائد، حيث تحتل جمهورية مصر العربية مراكز متأخرة في مؤشر جودة التعليم. ولا يصل التعليم في مصر إلى مرتبة تناهز دولة الإمارات العربية: بالمركز الأول عربياً، والتي تحتل المركز السابع والعشرين عالمياً أو المملكة العربية السعودية في المركز الثاني عربياً، والتي تحتل المركز الرابع والثلاثين عالمياً أو دولة قطر في المركز الرابع عربيا وتحتل المركز الأربعين عالمياً.

وتبقى مصـــــــــــــــــر

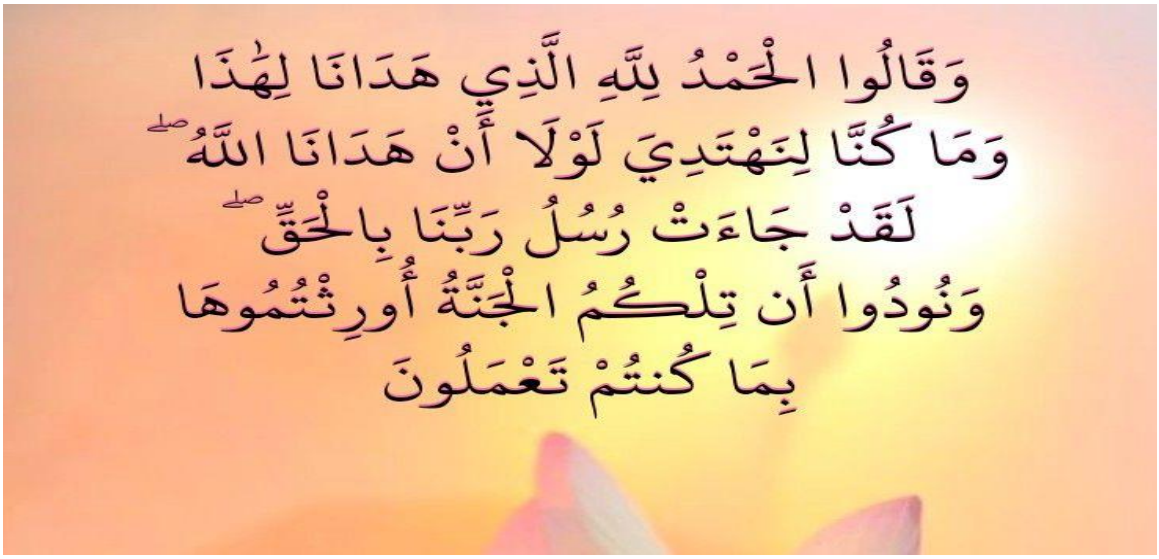

وإلى لقاء قريب

في كتاب جديد بإذن الله

9

مع تحياتي.. دكتور علي السلمي

2024/9/9